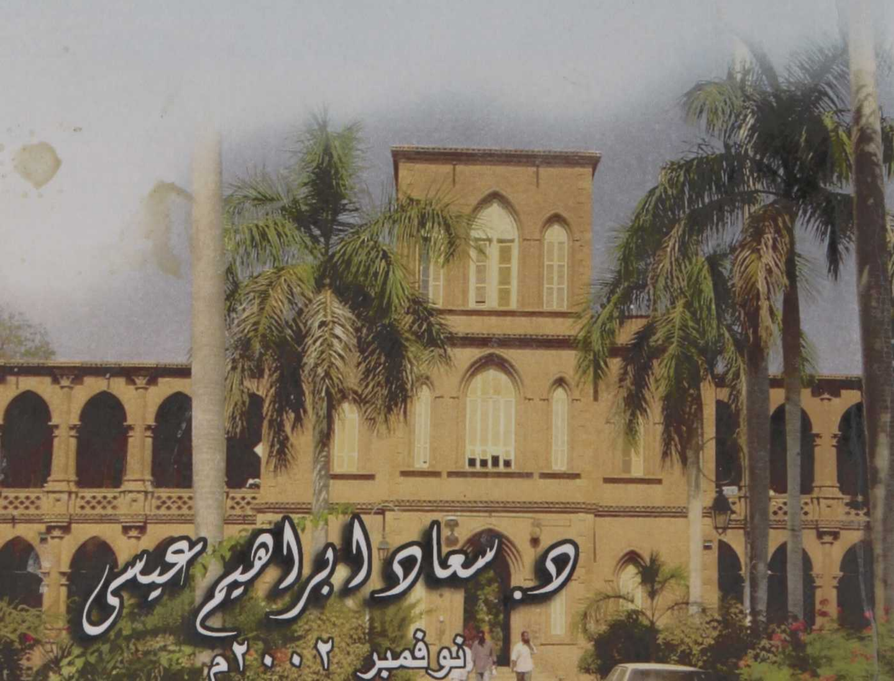
تعليم الفتاة السودانية

بين التمييز والتميز

عبر قرن من الزمان

(1900 - 2000م)



د. سعاد ابراهيم عيسى

نوفمبر ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليم الفتاة السودانية بين التمييز والتميز

عبر قرن من الزمان

(1900-2000م)

د.سعاد إبراهيم عيسى

نوفمبر 2002م

المحتويات

الإهداء

إلى الفتاة السودانية وهى تشق طريقها صاعدة عبر مراحل التعليم المختلفة حتى توجت جهدها جلوسا على عرش التعليم العالي مع التهاني.

سعاد

تقديم

كتاب تعليم الفتاة السودانية بين التمييز والتميز القصد منه إلقاء الضوء على كل المراحل التي مر بها تعليم البنات بالسودان منذ بداياته الأولى ، وحتى وضعه الحالي وذلك عبر قرن من الزمان تحددت سنواته بالأعوام 1900-2000م .

تناول الكتاب أوجه التمييز والتميز بالنسبة لتعليم البنات عبر ثلاثة فصول ، خصص **الفصل الأول** للتمييز ضد تعليم البنات بمراحل التعليم العام المختلفة ، الذي يمثله التفاوت فى فرص التعليم التي تيسرت للجنسين ولصالح البنين وفى كل مراحله . وهو ما أشير إليه بالتمييز فى كم التعليم . أما التمييز فى كيف التعليم فقد تم كشفه عن طريق النظر فى محتوى المناهج ومدى اهتمامها وتلبيتها لحاجات البنات بذات القدر الذي اهتمت به لحاجات واهتمامات البنين .

من جانب آخر تم النظر فى مختلف المحاولات التي جرت من أجل إصلاح التعليم بالسودان ومدى اهتمامه بتعليم البنات قياسا بما وجده تعليم البنين من اهتمام ، خاصة المحاولات التي قامت بها بعض اللجان الخارجية التي تم تشكيلها خصيصا للبحث فى ذلك الأمر.

الفصل الثاني خصص للنظر فى تعليم البنات بجنوب السودان وحركة تطوره قياسا بتعليم البنين هنالك من جانب وبتعليم البنات فى شمال السودان من جانب آخر . وقد استخدمت ذات الأساليب التي اتبعت فى كشف أوجه التمييز ضد تعليم البنات بمدارس الشمال ، لذات الغرض بمدارس البنات بالجنوب . ونسبة لقلة وضعف البيانات المتصلة بالتعليم بجنوب السودان عموما ، وبتعليم البنات بصفة خاصة ، تمت الاستعانة بدراسة المسح التربوي الذي أجرته وزارة التربية والتعليم فى عام 2000م بالولايات الجنوبية . فقد ساعدت نتائج ذلك المسح فى عكس صورة لواقع تعليم البنات هنالك .

الفصل الثالث تناول التميز فى تعليم البنات بمرحلتي التعليم العام الذي يمثلهما تعليم مرحلة الأساس وتعليم المرحلة الثانوية . وتعتبر نتائج الامتحانات النهائية لأي من المرحلتين المعيار الوحيد لقياس مدى تميز التلاميذ أو مدارسهم فى تلك الامتحانات. لذلك تم استخدام ذات المعيار لقياس التميز الكمي للبنات الذي تعكسه نسب النجاح التي يحرزنها قياسا بما يحرزه البنين والتي تعكسها الأعداد التي تم قبولها من بينهن بالمرحلة المحددة . بينما يتم تحديد التميز الكيفي عن طريق النظر فى مستوى الدرجات التي تحصلن عليها فى المواد المختلفة قياسا بما حصل عليه البنين أيضا . وقد اختتم هذا الفصل بإجراء مقارنة بين تعليم البنات بشمال وجنوب السودان لتوضيح عمق واتساع الشقة بينهما .

تناول **الفصل الرابع** موضوع التمييز والتميز بالنسبة للتعليم العالي للبنات . غير أن التمييز ضد البنات بمؤسسات التعليم العالي كان قليلا ومحصورا فى قليل من مؤسساته ، ولكنه على قدر من الأهمية نسبة لممارسته فى مجالات هامة جدا .

أما الكشف عن تميز البنات فى التعليم العالي فقد استخدمت فيه نتائج المنافسات للالتحاق بمختلف مؤسساته كمعيار للتميز الكمي ، إضافة إلى نسب الالتحاق بالتخصصات المختلفة لكل من الجنسين ، خاصة التخصصات العلمية ، كمعيار للتميز الكيفي . ويعتبر الالتحاق بجامعة الخرطوم معيارا جيدا لقياس مدى تميز الطالبات، نسبة لان القبول لجامعة الخرطوم يتم من بين أميز الطلاب . لذلك تم النظر فى موقف البنات بجامعة الخرطوم من حيث نسبتهن للبنين إضافة إلى وجودهن فى التخصصات العلمية وبالكليات التطبيقية بالذات. وهكذا تكتمل صورة تعليم البنات بمراحله المختلفة بالسودان .

المؤلفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

التمييز ضد تعليم البنات

تمهيد

جاء بتقرير مجموعة العمل من المنظمات غير الحكومية عن التعليم، الذي أصدرته فى نهاية المؤتمر الذي عقد بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من 21 -22 ابريل 1992م ، بعنوان "تعليم البنت الطفلة ، حقوقها وكسب المجتمع " ما يلي :-

(بالرغم من عدم الاعتراف المستمر بالتفرقة ضد تعليم البنات ، فان الإحصاءات المعلومة تشير بوضوح إلى مشكلة خطيرة ومستمرة بغالبية الأقطار ، يمثلها، انه من بين بليون لا يعرفون القراءة والكتابة من الكبار تمثل نسبة النساء ثلثي ذلك العدد بينهم ، وان غالبيتهن من سكان ثلاث مناطق يمثلها ، جنوب آسيا ، أفريقيا شبه الصحراء والشرق الأوسط . وان نسبة غير الأميات من النساء وبأكثر من 29 قطرا، لا تتعدى 30 %. وانه من بين 130 مليونا من الأطفال الذين لا يجدون فرصا للالتحاق بالتعليم الأولى ، تمثل نسبة البنات ثلثي ذلك العدد بينهم . كما وان التفرقة فى النوع قد تذهب ابعد من التعليم ، حيث هنالك أكثر من مليون طفل يموتون فى كل عام بسبب سوء التغذية والإهمال وسوء المعاملة لا لشيء إلا لأنهم ولدوا إناثا[1] .)

وقد جاء بتقارير منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) بعض الأسباب التي تؤدى إلى تضييق فرص التعليم للبنات قياسا بالبنين والتي يمكن إيجازها فى الاتى :-

---

1 Education of The Girl Child , Her Right ,Society's Gain NGO Conference,UNICEF House ,New York USA .1992 .P.1[1]

الفقر : فعندما تكون إمكانيات الأسرة المادية محدودة ولا تسمح بتوفير الامكانات لتعليم أفراد أسرتها من الجنسين ، فان الأفضلية لتعليم الولد قبل البنت هي القاعدة . ويرجع ذلك إلى مفهوم أن الولد هو الذي يناط به حمل مسؤولية رعاية الأسرة دون البنت . هذا بجانب التفرقة التي تواجهها النساء فى سوق العمل من حيث الحصول على فرصه بمثلما يجد الرجل ، إضافة إلى ضعف العائد الذي يتقاضينه من ذلك العمل . كما وان الأسرة لا تتحمل العبء غير المباشر لتعليم البنات الذي يتسبب فى فقدان الأسرة لبعض المهام الضرورية التي تقم الفتيات بتأديتها لها .

ويعتبر قرب أو بعد المدرسة من المنزل من الأسباب الرئيسة فى إمكانية التحاق البنت بالمدرسة أو عدمه . فغالبية الأسر بالريف خاصة، لا تحبذ إرسال بناتها إلى المدرسة إذا كانت فى مكان بعيد عن سكنها خوفا علي البنات من مخاطر الطريق ، الأمر الذي لا ينطبق على البنين .

إن وجود المعلمة بالمدرسة تعتبره بعض الاسر ، خاصة بالريف ، شرطا أساسيا فى تشجيعهم على إرسال بناتهم إلى المدرسة ، ويشترك فى ذلك الاسر بشمال وجنوب البلاد .

ويلعب الجدول الدراسي دورا أساسيا فى تمكين البنات بالريف ، وخاصة بين قبائل الرحل ، من الذهاب إلى المدرسة أو التغيب عنها ، حيث تقوم البنت بتأدية العديد من المهام قبل أن تجد فرصة الاتجاه إلى المدرسة . يتطلب ذلك الأمر الكثير من المرونة فى تحديد بداية اليوم الدراسي بما يتوافق وحاجات المجتمع المحدد للمساعدة التي يقدمها لهم أطفالهم قبل التفرغ للتعليم .

إن التمييز ضد تعليم البنات والذي أصبح معروفا باسم Gender Apartheid وهى الصفة التي أطلقت على التفرقة العنصرية بجنوب أفريقيا سابقا،أصبحت تلك التفرقة هاجسا عالميا ، تعقد له المؤتمرات وتقام له العديد من التجمعات التي تبحث فى أنجع

السبل وأفضل الوسائل التي تؤدى إلى أن تجد البنت حقها المتكافيء مع حق الولد فى التعليم . وهو ذات الأمر الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع الذي سيبحث فى التمييز ضد تعليم البنات ، خاصة فى بدايات تعليمهن. فالطفلة بالسودان لا تقل فى معاناتها كنوع عن غيرها من الأطفال بدول العالم الأخرى . كما وان العديد من عادات وتقاليد المجتمعات بدول العالم الثالث لا تختلف كثيرا بالنسبة لتحيزها للذكر بصورة تؤثر سلبا على الإناث . فقد أبانت النسب الإحصائية التي سبق عرضها أن نصيب البنات هو الأكبر فى جميع الأوضاع السالبة فى التعليم . فالنساء هن الأكثر نسبة فى مجال الأمية ، والبنات هن الأقل حظا فى فرص الالتحاق بالتعليم الأولى ، كما وان حظهن فى الحياة هو الاسوء أيضا ، حيث يتعرض الأطفال من الإناث بصورة اكبر لسوء التغذية وللإهمال ولسوء المعاملة ، ومن ثم هن الأكثر تعرضا للوفيات بين الأطفال . ويكون تفضيل الذكور على الإناث فى مثل تلك المجتمعات نسبة للمفاهيم النمطية التي تنظر إلى الذكر باعتباره الشخص المسئول عن رعاية وحماية الأسرة ومن ثم المطالب بكسب العيش لأجلها . ورغم المتغيرات الكبيرة التي حدثت بالعالم والتي غيرت من الأدوار التي يمكن أن يلعبها الذكر أو الأنثى فى الأسرة والمجتمع ، فان هنالك بعض المجتمعات التي لا زالت تنظر إلى دور الرجل فى الأسرة والمجتمع باعتباره الأساس والاهم ، بينما ترى فى دور المراة دورا ثانويا حتى إن فاق الدور الذي يقوم به الرجل . هذا المفهوم المنحاز للرجل كنوع هو الذي أدى إلى تفضيل تعليم الولد على تعليم البنت فى اولويات الأسرة ، وان يسبق تعليم الولد تعليم البنت فى اولويات الدولة.

مقدمة

أصبح التعليم من المجالات التي تجد اهتماما متزايدا من جميع الدول بشقيها المتقدمة والنامية. حيث تعمل الدول النامية جاهدة لتجاوز أزماتها الكثيرة التي تحول دونها واللحاق بالدول المتقدمة فى توفير خدمات تعليمية ميسرة فى كمها وجيدة فى كيفها لأكبر قدر من مواطنيها، وحيث تعمل الدول المتقدمة على مزيد من تقدمها بزيادة تعليم مواطنيها لعلمها بأنه المفتاح الأول فى ريادة العالم.فقد أصبح تقدم الأمم رهينا بتنمية طاقاتها البشرية التي كلما ازدادت تنميتها زادت احتمالات تقدم تلك الأمم وإمكانية إحداث التنمية الشاملة بمجتمعاتها. والتعليم هو الوسيلة الرئيسة لتأهيل وإعداد الطاقات البشرية وتمكينها من الإسهام الفاعل فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد تغيرت النظرة التقليدية للتعليم باعتباره خدمة يتم تقديمها لمن يطلبها من المواطنين إلى كونه استثمارا حقيقيا له رؤوس أمواله الخاصة، وله مردوده الخاص والهام فى إحداث تنمية المجتمع.

لقد أجريت العديد من الدراسات لقياس مدى مساهمة التعليم فى التقدم الاقتصادي للمجتمعات بجانب حساب نسبة الفائدة التي تعود على الفرد من الإنفاق على تعليمه لتوضيح أن الصرف على التعليم وما يحتاجه من أموال لتحقيق مستويات جيدة لمخرجاته استثمار حقيقي. فقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة موجبة بين مستوى تعليم الفرد وبين عائدات الاستثمار البشرية فى حقل التعليم والمتمثلة فى دخل الفرد.[2] كما أثبتت تلك الدراسات إن الزيادة فى نفقات التعليم والاستزادة من فرصه تعتبران مدخلا رنيسا للمزيد من عائداته التي تفوق فى كثير من الأحيان عائدات الاستثمارات التقليدية أو عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض، راس المال، ساعات العمل وغيرها.

[2] B.A Weisbrod, External effects of investment in education> In M. Blaug Economic of education 1 1986 p 159.

كما جاء بتقديرات الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية، إن نصف الزيادة فى ذلك الناتج يمكن تفسيرها بزيادة رؤوس الأموال وساعات العمل، بينما يرد النصف الآخر إلى الزيادة فى الكفاية الإنتاجية الناجمة عن ارتفاع مستوى تعليم الفرد.[3]

كل هذه النتائج التي عكستها مختلف الدراسات حول التعليم وأهميته كاستثمار توضح وتؤكد أمرين: أولا، إن الإنفاق على التعليم مهما زادت تقديراته أو ارتفعت نفقاته فانه سيعود على المجتمع المعنى بفوائد ومكاسب عظيمة تؤدى إلى رفعته وتقدمه. ويزداد مقدار تلك المكاسب باطراد بزيادة الإنفاق على استثمارات التعليم. ثانيا، إن الاستثمار فى التعليم يعتمد بصورة أساسية على رؤوس الأموال البشرية التي يمثلها مجموع المستفيدين من خدماته من المواطنين، والذين يمثلون فى ذات الوقت العائدات المنتظرة من الاستثمار فى مجاله. لذلك تصبح الزيادة فى رؤوس الأموال المستثمرة من المتعلمين الوسيلة لزيادة عائد الاستثمار فى التعليم. من هنا تتضح ضرورة الاهتمام بتوفير اكبر قدر من التعليم كما وكيفا لا كبر قدر من المواطنين ، إن لم يكن لجميع المستحقين له من بينهم.

الدول النامية ومشاكل الاستثمار فى التعليم

إن من اكبر المشاكل التي تواجه الدول النامية فى أمر الاستثمار فى التعليم ،إن التعليم من الاستثمارات بطيئة العائد. حيث يتطلب جنى ثمار غرس التعليم سنوات طويلة يتفاوت مداها بتفاوت مقدرات كل دولة وقدرتها على الإنفاق والانتظار لجنى ثمار إنفاقها. وكلما تقدم الإنفاق لمراحل التعليم المتقدمة كلما ارتفع مستوى عائداته.ويعتبر التعليم الجامعي من أفضل الاستثمارات وأعظمها عائدا. غير أن الغالبية العظمى من الدول النامية تعجز عن مثل تلك الاستثمارات وما دونها.فالعجز الاقتصادى الذي تعانى

[3] محمد حلمي مراد. دور الجامعات فى إعداد القوى العاملة المؤهلة. بحث مقدم للمؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، القاهرة 14-17 ابريل 1972 ص 70

منه تلك الدول لا يسمح لها بالأنفاق على التعليم والانتظار الطويل للوصول إلى عانداته. حيث تواجه الدول النامية بمشاكل الموازنة بين الصرف على الاحتياجات العاجلة والملحة لمواطنيها وبين الصرف على التعليم بتكلفته العاليةوعانده البطيء رغم أهميته؟ وغالبا ما تلجا الدول النامية إلى الوسائل التقليدية فى معالجتها لمشكلة الإنفاق على التعليم وكيفية خفضه والتي تتجه إلى خفض فرصه ، بحيث تتوفر لبعض المواطنين بينما يتم حرمان البعض الآخر من حقهم فى ذلك. ويتم فى اطار هذه المفاضلة بين المواطنين مفاضلة أخرى يقوم بها المواطنون أنفسهم داخل أسرهم تتعلق بتحديد من يحق له الاستفادة من الفرص المتاحة، الذكور أم الإناث ؟. وتتفق غالبية الدول النامية فى نظرتها لتعليم الإناث ومدى أهميته عندما تصبح الفرص المتاحة لا تفي بحق الجنسين معا. وتتضح صور المفاضلة أكثر بالمناطق الريفية التي لازالت تنظر إلى تعليم البنات باعتباره مجرد وسيلة لإعداد البنت وتهيئتها للحياة الزوجية ورعاية الأسرة. لذلك لا تتردد الاسر الريفية فى حرمان البنت من حقها فى التعليم متى سنحت فرص لتزويجها . وما دامت أعمار البنات التعليمية قد لا تطول بسبب ذلك الزواج حتى تكمل المرحلة التعليمية المحددة، تصبح عملية تفضيل الذكور عليهن فى فرص التعليم المتاحة أمرا ممكنا فى ظل تلك المفاهيم الخاطئة. وتلعب الدولة دورا فى تعميق تلك المفاهيم التي تبرر الانحياز لتعليم الذكور دون الإناث بتركيز اهتمامها على تعليم الذكور دون أن يقابله اهتمام متكافيء بتعليم الإناث إضافة إلى غض الطرف عن ممارسات الاسر التي تعمل فى اتجاه التمييز بين البنت والولد ولصالح الولد فى التعليم. لذلك اهتمت المؤتمرات العالمية التي عقدت لمناقشة مختلف قضايا التعليم بضرورة التأكيد على إزالة جميع العوائق التي تحول دون أن تجد البنات حقوقهن الكاملة فى فرص التعليم أسوة بالبنين، كما ظلت تلك المؤتمرات تكرر النداء بان تسعى جميع الدول لتضييق الشقة بين تعليم الجنسين حتى يتم القضاء عليها نهائيا بالوصول إلى المساواة الكاملة بينهما فى فرص التعليم.رغم كل ذلك فان تعليم البنات فى السودان لا

زال راكضا خلف تعليم البنين خاصة فى الأرياف. كما ولا زالت هنالك العديد من العثرات والعوائق التي تعترض مسيرته وتحد من انطلاقته لكي يلحق بركب تعليم الولد. ويتطلب هذا الوضع لتعليم البنات الوقوف عنده للبحث عن أسباب تلك العوائق وإمكانية معالجتها حتى يتمكن تعليم البنات من السير فى الاتجاه الصحيح الذي يقوده إلى تحقيق هدفه الأساسي فى المساواة بينه وبين تعليم البنين كما وكيفا.

حدود الدراسة ومبرراتها

تنظر هذه الدراسة فى خطوات تعليم البنات بالسودان منذ بداياتها الأولى والطرق التي سلكتها والأثر الذي خلفته على تعليم البنات سلبا أو إيجابا. وتحددت فترة هذه الدراسة بقرن كامل يغطى السنوات منذ العام 1900 حتى نهاية القرن فى عام 2000م . حيث تمهد تلك الفترة لرسم صورة متكاملة عن تعليم البنات منذ نشأته وحتى وضعه الراهن، مع إيضاح لحركة تطوره أو تقهقره وأسباب ذلك. فقد شهدت تلك الفترة الزمنية المحددة الكثير من التغييرات والتبديلات فى خطط واستراتيجيات التعليم التي تمليها التغييرات والتعديلات السياسية المتتالية فى أنظمة الحكم فى السودان وما يطرأ عليها من تغيير فى السياسات التعليمية يفرضه كل نظام حكم جديد وما لكل ذلك من اثر على مسيرة التعليم وعرقلة خطواتها.

وقد شهدت هذه الفترة انعقاد العديد من المؤتمرات العالمية التي تناولت قضايا التعليم وتعليم البنات على وجه الخصوص. فمؤتمر جو ميتين الذي انعقد فى عام 1990 الذي رفع شعار التعليم للجميع بحلول عام 2000 عنى بذلك ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين فى فرص التعليم. فالتعليم للجميع يعنى المساواة الكاملة فى فرصه لكل الأطفال المستحقين له عمريا.أما مؤتمر اوجادوجو فقد تخصص اجمعه لمناقشة تعليم البنات.

ستركز الدراسة بصفة عامة، على تعليم البنات بمراحل التعليم العام وخاصة التعليم الأولى باعتباره المرحلة التي يتم فيها تشكيل مستقبل البنت وتحديد اتجاهاتها. وتتركز غالبية المشاكل المتصلة بتعليم البنات بهذه المرحلة من مراحل التعليم العام مما يستوجب الاهتمام بها أكثر من المراحل الأخرى.

وتهتم الدراسة بموضوع المناهج الدراسية وكيفية تخطيطها ومدى ملاءمتها لتعليم البنات ومدى استجابتها لحاجات واهتمامات البنات، ثم مدى حيادها فى تقديم الخبرات التي تعمل على إعداد البنت والولد للخروج إلى الحياة العامة والقيام بدور فيها كل وفق قدراته العقلية واستعداداته الذهنية، خاصة ومناهج المرحلة الأولية تلعب الدور الأكبر فى بناء وتشكيل شخصية التلميذ والتلميذة وفى غرس مختلف الأفكار والمفاهيم التي يصعب إزالتها مستقبلا إن كان ذلك لازما. ويتضح ذلك أكثر عندما تعمل المناهج على تكريس المفاهيم التقليدية التي تدعو إلى ربط مستقبل الفتاة بالبيت ورعاية الأسرة وحرمانها من حقها فى المشاركة فى بناء مجتمعها بجانب رعاية الأسرة. فالمناهج تفرض على البنات نوعا من المستقبل لم يشاركن فى وضعه وفى ذات الوقت قد يعجزن تماما عن تغييره إن أردن ذلك.

وتعطى الدراسة اهتماما خاصا للمعلمة ، باعتبارها حجر الزاوية فى العملية التعليمية. لأنه مهما توفرت المناهج الجيدة بجانب جميع مستلزمات العملية التعليمية الأخرى ففي غياب المعلم المؤهل والمدرب والخبير بكيفية إدارة خبرات المنهج وترجمتها إلى سلوك موجب يمكن ملاحظته لدى التلاميذ، فان جميع تلك الاستعدادات تصبح عديمة الجدوى. لذلك ستنظر الدراسة فى أمر المعلمة وما يتوفر لها من تأهيل وتدريب قياسا بما يتوافر للمعلم.

وبما أن الدراسة ستختصر على مراحل التعليم العام فان ذلك يتطلب النظر فى التغيرات التي حدثت بالسلم التعليمي منذ أن كان أربع سنوات لكل مرحلة من مراحل التعليم

العام، أي السلم الذي يمثله 4+4+4 سنة والذي تعدل فى عام 1970 ليصبح 6+3+3 سنة أي بزيادة عامين للمرحلة الأولية ونقصان عام واحد من كل من المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية . وقد تغيرت أسماء تلك المراحل لتصبح المرحلة الأولية ، تليها مرحلة الثانوي العام ثم الثانوي العالي. كما تغير السلم التعليمي للمرة الثانية فى عام 1991 ليصبح ثماني سنوات للمرحلة الأولية والتي أصبحت تعرف باسم مرحلة الأساس، ثم ثلاث سنوات للثانوي العالي وفى ذات الوقت تم إلغاء المرحلة المتوسطة تماما بعد إن أضيف عامان من سنواتها إلى المرحلة الأولية وألغى العام الثالث.

وتنظر الدراسة فى مختلف أنواع التعليم التي تتوفر للبنين دون أن تتوافر للبنات والوقوف على مدى تأثيرها على تعليم ومستقبل البنات. وستعتمد الدراسة أسلوب المقارنة بين تعليم البنات وتعليم البنين كلما دعت الضرورة لذلك حتى يتم ألتعرف على مدى التمييز بين الجنسين واتجاهاته.

أما تميز تعليم البنات فسيتم الوقوف عليه عن طريق النظر فى نتائج الامتحانات التي تعقد للمنافسة فى الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التعليم المختلفة. وتعتبر نتائج الامتحانات هي المعيار الوحيد الذي يتم استخدامه لقياس مدى تميز التلاميذ ومؤسساتهم التعليمية رغم أن نتائج الامتحانات لا تعكس الحقيقة الكاملة عن مستوى التلاميذ الاكاديمى ، حيث يختصر تعامل الامتحانات مع المجال المعرفي بصورة أساسية دون اعتبار للمجالين الآخرين الذي يمثلهما المجال المهارى والمجال الوجداني والتي يمثل ثلاثتهم مجالات النمو المتكامل للفرد، وهى مجالات لابد من أخذها جميعا فى الاعتبار عند وضع الامتحانات حتى تعطى صورة متكاملة عن المستوى الحقيقي لكسب التلميذ الاكاديمى. إلا أن الامتحانات برغم ذلك ،هي المعيار الوحيد الذي يتم الاعتماد عليه فى قياس مستوى تحصيل التلاميذ ، لذلك ستعتمد عليها هذه الدراسة فى قياس مدى تميز البنات على البنين فى التحصيل الدراسي .

وتفرد الدراسة حيزا مقدرا للنظر فى التمييز والتميز بالنسبة للتعليم العالي للبنات حتى تكتمل صورة تعليم الفتاة السودانية فى مراحله المختلفة .

تعليم البنات بجنوب السودان

ستفرد هذه الدراسة حيزا خاصا لتعليم البنات بجنوب السودان حتى تكتمل صورة تعليم البنات بكل القطر شماله وجنوبه .ويتم تناول تعليم البنات بالجنوب بصورة منفصلة عنه بالشمال نسبة للاختلاف بينهما من حيث البداية وحركة تطور كل منهما خلال مسيرة التعليم بشمال وجنوب البلاد. إضافة إلى المشاكل التي اعترضت تعليم الفتاة بالجنوب وأدت إلى تخلفه تخلفا مزدوجا. فقد ظل تعليم البنات بالجنوب متخلفا عن تعليم البنين هنالك وفى ذات الوقت ظل متخلفا عن تعليم البنات بالشمال. وسيتم إتباع ذات الأسلوب فى المقارنة بين تعليم البنت والولد بالجنوب للوقوف على مدى الاختلاف بينهما فى ذلك ومن بعد يمكن المقارنة بينه وبين تعليم البنات فى الشمال.

الباب الأول

تعليم البنات بشمال السودان

خلفية تعليم البنات بالسودان

عندما دخل الإسلام السودان بدخول العرب لأراضيه أصبح أمر تعلم المسلم لأصول دينه ضرورة لازمة للرجل والمرآة على حد سواء.لذلك كان لزاما على البنات أن يخرجن لتلقى التعليم الديني بالخلاوى –مؤسسة التعليم الأولى بالسودان- مثلهن مثل البنين.ولم يبد المجتمع اعتراضا على خروج البنات لتلقى ذلك النوع من التعليم. فى ذات الوقت شرعت بعض النساء فى إنشاء خلاويهن مثل خلاوى الرجل، كما قمن بفتح أبوابها لتقديم الدروس الدينية للذكور والإناث معا. لقد جاء فى كتاب الطبقات لود

ضيف الله "إن هنالك امرأة اشتهرت بالعلم والصلاح وبرعايتها للعديد من الطلاب الذين تلقوا الدروس الدينية على يديها، وهى فاطمة بنت جابر." [4] وفاطمة بنت جابر شقيقة إبراهيم بن جابر من سلالة الرجل الذي ادخل تعليم الخلاوى بالسودان. وكان لشقيقها خلاويه الشهيرة بشمال السودان.كما تحدثت الطبقات أيضا عن امرأة أخرى اشتهرت أيضا بالعلم والصلاح وقد تتلمذ على يديها بعض من مشاهير علماء السودان مثل خوجلي عبد الرحمن بجزيرة توتي، وهى الفقيهة عائشة بنت القدال. "[5] هذا وقد تتلمذت مجموعة من النساء على يدي الشيخ حمد ود أم مريوم- وهو من فقهاء الحلفاية شمال الخرطوم.[6] كل هذه الحقائق عن خروج البنات لتلقى التعليم الديني وتصدى بعض النساء لذلك النوع من التعليم الذي توفر للجنسين تعليما مختلطا ، يؤكد قبول المجتمع آنذاك لتعليم البنات تعليما دينيا. كما يؤكد غياب التمييز بين تعليم البنت وتعليم الولد وحقيهما فى الحصول عليه فى ما تيسر من مؤسساته -خلاوى الرجال أو خلاوى النساء. رغم ذلك يقول بعض الباحثين إن التعليم الديني كان تعليما للذكور أكثر من الإناث ، مدللين على ذلك بقلة عدد الملتحقات بالخلاوى من البنات قياسا بالبنين، ويخلصون إلى انه لا يوجد ما يثبت رغبة عامة لتعليم البنات فى ذلك الوقت .[7] إن الرغبة فى تعليم البنات فى ذلك الوقت لا يمكن الحكم عليها كرغبة مطلقة يجد فيها المجتمع فرصة للتمييز بين الجنسين فى التعليم ، لكنها رغبة تمليها الضرورة الدينية التي تجعل من تلقى المسلم لأصول دينه فرض عين يضطلع به الذكر والأنثى على حد سواء . لذلك كان لابد من خروجهما لتعلم القراءة والكتابة وحفظ القران وبالتالي غرس وتقوية عقيدة المسلم. ويمكن أن يرجع ضعف أعداد البنات بالخلاوى قياسا بالبنين إلى طبيعة المجتمع وتقاليده التي تفضل الزواج المبكر للبنات ، الأمر الذي يؤدى إلى

---

[4] كتاب الطبقات لود ضيف الله . ص 7.

[5] المرجع السابق . ص 7.

[6] المرجع السابق . ص 154

[7] محمد عمر بشير." تطور التعليم بالسودان 1898-1956 ".

حجبهن عن مواصلة تعليمهن . إضافة إلى وضع الفتاة فى الأسرة وواجباتها التي لا تساعد كثيرا فى توفير الوقت الذي يمكن أن تخصصه الفتاة للتعليم بالخلاوى بذات القدر الذي يتيسر للأولاد. والتعليم بالخلاوى ليست له سنوات محددة يقضيها الدارس مثلما بالتعليم النظامي ، لذلك قد يستمر الولد بالخلوة منذ الطفولة وحتى يبلغ سن الرشد ، فى حين تنقطع الفتيات عن الدراسة بالخلوة قبل وصولهن لتلك المرحلة من العمر، إما لأجل الزواج أو استجابة لتقاليد المجتمع التي ترى فى بلوغ البنت سن الرشد مدعاة لحجبها عن الجمهور، وهو ما يطلق عليه (سن الحبس) ، والحبس فى هذا المجال يقصد به السجن. كل ذلك يجعل من وصف المجتمع بعدم الرغبة فى تعليم بناته أمرا لا يتسق مع الواقع .

.خلاصة القول ، أن التعليم الديني للبنات قد بدأ متزامنا مع تعليم البنين بمؤسسة الخلوة التي يلتحق بها الأطفال من الجنسين دون تمييز بينهما بسبب النوع . ويطول عمر الفتى التعليمي بالخلوة كيفما يشاء بينما يقصر عمر الفتاة بالخلوة متى بدأت فى النضوج الذي لا يسمح لها بالخروج من منزلها. إضافة إلى زواج الفتيات المبكر الذي يستلزم انقطاعهن عن التعليم لرعاية الأسرة . كما وان التعليم بالخلاوى لم يكن قصرا على الرجال وحدهم بل كان للنساء حظهن فى فتح خلاوي بهن التي اضطلعن بالتدريس بها بأنفسهن والتي نالت حظها من الشهرة بمثلما نالت خلاوى الرجال. ولا زالت هنالك العديد من خلاوى النساء بشرق السودان تشهد على جهد المرأة فى ذلك المجال.

تعليم البنات خلال فترة الحكم التركي المصري

لم يكن للبنات نصيب فى مجموعة المدارس التي انشاتها الحكومة آنذاك وهى خمس مدارس أولية خصصت جميعها لتعليم الذكور .وقد فتحت ببعض من مدن السودان الشمالي وذلك فى عام 1863 بعد أن سبقتها مدرسة أولية تم افتتاحها فى عام 1853 ولكن تم إغلاقها بعد عام واحد من ذلك التاريخ . ولم تعر الحكومة اى انتباه لتعليم

البنات بينما نشطت جمعيات التبشير المسيحي فى ذلك الجانب فعملت على فتح مدارسها فى شمال وجنوب السودان . ففي عام 1877 قام القس دانيال كمبونى بافتتاح أول مدرسة بالخرطوم لتعليم البنين والبنات ، حيث خصص مائتين فرصة من فرص التعليم بتلك المدرسة لصالح البنات، يقابلها ثلاثمائة فرصة خصصت للبنين. وتعتبر مدارس كمبونى من اشهر مدارس الإرساليات بالسودان . لقد بدا القس كمبونى مدارسه بافتتاح أولاها بمدينة الأبيض عام1876 خصصت للأولاد بجانب مدرستين اخريتين بكل من بربر وسواكن . ولا زالت مدارس كمبونى تعمل بالسودان لصالح البنات والأولاد حتى الآن . هكذا يتضح أن حكومة العهد التركي المصري لم يكن لها دور يذكر فى تعليم البنات .

الثورة المهدية وتعليم البنات

عند نجاح الثورة المهدية فى عام 1885 م ، كان قرار قائدها الإمام المهدي فيما يختص بالتعليم ، أن يتم إغلاق جميع مدارس التبشير المسيحي ، إضافة إلى تلك التي تم افتتاحها بواسطة حكومة العهد التركي المصري . واكتفى المهدي بتعليم الخلاوى كأساس لتعليم المواطنين بالسودان . كما أمر بفتح المزيد من تلك الخلاوى . أما بالنسبة لتعليم البنات فقد شجعه المهدي وعمل على تشجيع النساء بأسرته وحثهن على التعليم الديني . فقد ازدهر التعليم بالخلاوى على عهد المهدي كما اشتهرت بعض النساء بالعمل فى خلاويهن الخاصة ومنهن إحدى زوجاته وهى الشيخة خديجة بنت الفكي على .[8] وقد عرفت بعض النساء فى عهد المهدية بالعمل فى التبشير الاسلامى ، حيث يطفن على النساء فى منازلهن لتعليمهن تعليما دينيا.[9]

---

[8] حاجة كاشف بدري " الحركة النسائية فى السودان " الخرطوم 1984 ص 7

[9] المرجع السابق ص 8

ويذكر الشيخ بابكر بدري إن التاريخ المعروف لتعليم المراة الديني يرجع إلى ما يقرب من ثلاثمائة سنة . وان كبار أئمة المسلمين في سودان القرن التاسع عشر الماضي ، كالإمام المهدي مؤسس الدولة المهدية ، والسيد محمد عثمان الميرغني شيخ الطريقة الميرغنية ، والفقيه الأمين الضرير ، قد حثوا جميعهم على نشر التعليم الديني للبنات . ويقول أن السيد محمد عثمان الميرغني يعتبر ممن لهم فضل السبق فى فتح (كتاتيب) وتعنى جمع كتاب وهو اسم للمدرسة الأولية) ، خاصة بالبنات لتعليم القران فى مدينة سواكن بشرق السودان . [10]

تؤكد هذه الحقائق أن تعليم البنات الديني قد وجد حظه من اهتمام المجتمع وعنايته ، خاصة وقد تولى أمره كبار أئمة السودان الذين عملوا على دفعه وتشجيعه وحث الفتيات على تلقيه ، إضافة إلى المساهمة فى توسيع وزيادة فرصه بافتتاح المزيد من مؤسساته كالتي قام بفتحها السيد محمد عثمان الميرغني بشرق السودان. رغم ذلك فقد كان نصيب الفتيات فى ذلك النوع من التعليم الأقل قياسا بتعليم الولد ولأسباب تتعلق بعادات وتقاليد المجتمع أكثر من كونه رفضا من جانب المجتمع لمبدأ تعليم البنات . لذلك وعند نهاية عهد الحكومة المهدية وبداية الحكم الثنائي الانجليزى المصري ، كان عدد الطلاب الدارسين بالخلاوى حوالي ستين ألفا الغالبية العظمى منهم من الذكور وكان التبرير لقلة أعداد الفتيات مرجعه لتفضيل المجتمع تعليم الفتاة فى بيتها . [11]
نخلص من كل ذلك إلى أن التعليم الديني ظل تعليما مفتوحا للبنت والولد ، وقد وجد تعليم البنت حظه من اهتمام أئمة المجتمع وقياداته الدينية ، وبذلك وضع التعليم الديني بالخلاوى الأساس لتعليم البنات والقاعدة التي شيدت عليها مختلف مراحله مستقبلا .

---

[10] مالك بدري "تطور تعليم الفتاة فى السودان 1966 فى كتاب السودان من منشورات دار النشر للجامعيين.
[11] نفس المرجع السابق.

تعليم البنات على النمط الحديث وتطوره

العهد الثنائي أو الحكم الانجليزى المصرى1898

لقد كرس العهد الثنائي أو الحكم الانجليزى المصري ، لتخلف تعليم البنات وتباعد الشقة بينه وبين تعليم البنين . رغم وجود العديد من العوامل التي ساعدت على التمييز بين تعليم الجنسين ، إلا أن حكومة ذلك العهد كان لها الدور الرئيس فى تخلف تعليم البنات الذي ظل ملازما لمسيرته يقل ويزداد ولكنه لا ينتهي.

لقد بدأت الحكومة آنذاك ، التخطيط لبداية التعليم فى السودان بناء على مقترح تقدم به اللورد كتشنر يطالب بإنشاء كلية تخليدا لذكرى غوردون باشا الذي تم اغتياله على ايدى أنصار الإمام المهدي ، وان تسمى الكلية باسم -كلية غوردون التذكارية- وقد شرعت الحكومة فى تنفيذ المشروع بوضع حجر الأساس للكلية فى عام1900م وتم افتتاحها فى عام 1902 م . بدأ التعليم بكلية غوردون التذكارية، بمدرسة ابتدائية يتم الالتحاق بها من بين الذين قضوا فترة كافية فى التعليم بالخلاوى أو أولئك الذين تلقوا تعليمهم الأولى بمدارس حكومة العهد التركي المصري، أو بمدارس التبشير المسيحي. وتعتبر تلك المدرسة الابتدائية بمثابة التعليم الأوسط . وقد سبق بداية التعليم بتلك المدرسة افتتاح مدرسة لتدريب المعلمين بامدرمان فى عام 1900 م باسم مدرسة (العرفاء) والتي تضم كذلك ، تدريب وإعداد القضاة الشرعيين . وفى عام 1901م قامت الحكومة بافتتاح أول مدرسة صناعية بامدرمان . وقد اختصرت فرص التعليم بكل هذه المؤسسات التعليمية على الذكور فقط . ولم تبد الحكومة اى اهتمام بتعليم البنات لا من قريب أو بعيد . وقد بررت الحكومة عدم التفافتها لتعليم البنات فيما أورده دكتور هولت الذي أشار إلى "إن حكومة العهد الثنائي الانجليزى المصري لخوفها من الاصطدام بتقاليد السودانيين الصارمة ، توقفت عن بدأ تعليم البنات حتى يتصدى له

رجال سودانيون من خارج الجهاز الحكومي"[12] ويعنى هذا القول أن الحكومة كانت تنوى بداية تعليم البنات فى ذلك الوقت لولا تخوفها من تقاليد المجتمع الصارمة التي تمنع ذلك النوع من التعليم الذي يقود إلى العمل خارج البيت وهو ما يرفضه المجتمع بالنسبة للبنات. غير أن الحكومة أمعنت فى ذلك الحذر وتمادت فيه ، حتى بعد أن تقبل المجتمع فكرة تعليم البنات ورغب فيها. فقد ظلت كلية غوردون التذكارية منذ نشأتها فى عام 1902م وحتى بلوغها مرحلة التعليم العالي فى عام 1936م واكتمال جميع مدارسها العليا فى عام 1945م ، تعليما خالصا للذكور دون الإناث ولم تفتح أبوابها لهن إلا فى ذلك العام 1945م عندما التحقت أول فتاة سودانية بكلية غوردون التذكارية وبعد انقضاء ثلاثة وأربعين عاما على إنشائها . ومن جانب آخر وفى اطار تعثر تعليم البنات وعرقلة خطواته فقد ورد بأحد التقارير الخاصة بقضايا التعليم بالسودان والذي تم تقديمه فى عام 1905م ما يفيد بان هنالك اقتراحا قد قدم يدعو لإنشاء مدرسة للبنات وكلية لتدريب المعلمات ، تسع المدرسة ثلاثمائة تلميذة تقطن مائة منهن بالداخلية التي تعد لذلك . وقد قدرت تكلفة المشروع بمبانيه المكتملة ومختلف احتياجاته الأخرى ، بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات الإسترلينية . "[13] ويبدو أن ذلك الاقتراح بافتتاح مدرسة أولية للبنات وكلية لتدريب المعلمات قد تم إعداده من جانب المسؤولين بالحكومة و لكنهم أحجموا عن عرضه للتنفيذ خوفا من تلك التقاليد السودانية الصارمة التي أشار إليها دكتور هولت من قبل ، والتي تمنع خروج البنات لغير التعليم الديني . وقد أكدت د. بيزلى مديرة تعليم البنات فى ذلك الوقت ، وهى بريطانية عملت بالسودان فى الفترة منذ 1934م حتى عام 1950م عندما تقاعدت للمعاش ، فى كتابها عن تجربتها فى تعليم البنات بالسودان ، ما يؤكد بان الحكومة قد فكرت فى بداية لتعليم البنات لم تبعد كثيرا عن بداية تعليم البنين وذلك فى عام 1905م ، حيث ذكرت بأنه " إن أمكن تنفيذ ذلك

---

11 P.M.Holt .A modern history of the Sudan. P 202

12 Ina Beasley .Before the wind changed . Oxford University Press . United States. The British Academy 1992 p.42

المقترح فى وقته بافتتاح مدرسة أولية للبنات وكلية لتدريب المعلمات فى عام 1907م (وهو العام ا لمقترح لتكملة المشروع) بدلا عن عام 1921م (وهو العام الذي تم فيه التنفيذ الفعلي للمشروع) اى بعد انقضاء أربعة عشرة عاما من تاريخه، لما تمكن تعليم البنين من تخطى تعليم البنات ، ولامكن خلق مجتمع متوازن بصورة أفضل."[14] هذا الحديث يثبت أن فكرة تعليم البنات لتتزامن مع تعليم البنين قد جالت بخاطر الحكومة آنذاك ، غير أن خوفها من تقاليد وعادات السودانيين قد حال دون إمكانية تنفيذها . وربما يرجع عدم حماس المجتمع لتعليم البنات على النمط الغربي فى ذلك الحين إلى الأهداف التي حددت له والتي تركزت حول إعداد الملتحقين به للخروج والعمل بمؤسسات الدولة كموظفين أو صناع مهرة حسب حاجات تلك المؤسسات . وبما أن المجتمع لا يؤيد خروج الفتاة للعمل وكسب العيش فانه لم يجد مبررا لقبول فكرة تقديم ذات التعليم الذي يقدم للذكور لا للإناث . هذا رغم التحاق بعض الفتيات السودانيات المسلمات بمدارس التبشير المسيحي ، وهى مدارس لا تعد الفتاة للخروج للعمل بقدر ما تعدها للحياة الأسرية، خاصة وقد أبدت مدارس الإرساليات اهتماما كبيرا بتدريس مادة التدبير المنزلي الذي يرغب فيه ويفضله المجتمع كأهم ما يقدم للفتيات من تعليم لإعدادهن للمستقبل المحصور أساسا فى العمل المنزلي ورعاية الأسرة . لذلك اختصر تعليم البنات فى ذلك الوقت على تعلم مختلف الأعمال المنزلية التي يتم الوصول إليها عن طريق التلمذة التي يتعلم الصغير من خلالها مهارات الكبير . حيث تضطلع الأم بتعليم بناتها مختلف معارفها الخاصة بالأعمال المنزلية ورعاية الأسرة بمفاهيم ذلك الوقت . كما اهتم المجتمع بنوع أخر من التعليم الذي تتلقاه الفتاة خارج منزلها فيما أطلق عليه اسم (بيوت الخياطة) ، وهى عبارة عن منازل لأسر تمتلك نوعا من المهارة فى تفصيل الملابس أو التطريز إضافة إلى صناعة (الطواقى) ،والطواقى هي جمع طاقية وهي غطاء للرأس للرجال . لقد وجد ذلك النوع من التعليم رواجا كبيرا

[14] ibid p 42 .

بالمجتمع خاصة والصناعات اليدوية التي تنتجها الفتيات ببيوت الخياطة قد أصبحت مصدر دخل لبعض الاسر . ولا زالت العديد من النساء خاصة بالأقاليم ، يعملن فى ذات الصناعات التي حفلت بها بيوت الخياطة قديما ويجعلن منها إحدى وسائل كسب عيشهن .

بداية التعليم النظامي للبنات

بعد أن صرفت حكومة العهد الثنائي الانجليزى المصري النظر عن بداية تعليم البنات بحجة عادات وتقاليد المجتمع التي لا تسمح بخروج البنات لغير التعليم الديني ، أو التعليم الخاص بإعداد الفتيات للحياة الزوجية ، كان لابد من أن يتصدى لذلك الأمر احد المواطنين السودانيين حتى يضع حدا لتلك المفاهيم ويأخذ للبنات حقهن فى التعليم ، وكان ذلك المواطن الشيخ بابكر بدري رائد تعليم البنات الذي استطاع الوقوف فى وجه العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع والتي تعمل على حرمان البنات من فرص التعليم . لقد ناضل الشيخ بابكر بدري كثيرا فى سبيل إقناع المسؤولين بإمكانية بداية تعليم البنات . ورغم أن الحكومة فى ذلك الوقت قد بررت موقفها من حرمان البنات من حقهن فى التعليم بخوفها من الاصطدام بعادات وتقاليد المجتمع الصارمة ومن ثم تركت ذلك الأمر حتى يتصدى له رجال من المجتمع السوداني ومن خارج جهاز الدولة ، فعندما بدأ الشيخ بابكر بدري فى القيام بذلك، وجد مقاومة عنيفة من جانب مسؤولى الحكومة ذاتها . لقد تقدم الشيخ بطلبه لافتتاح مدرسة للبنات يكون مقرها بموطنه مدينة رفاعة. ويبدو أن الشيخ بابكر بدري قد أرفق مع طلبه لمدرسة البنات ، طلبا آخر لفتح مدرسة للأولاد يتم افتتاحها فى نفس المدينة. فقد جاء بالتقرير الذي قدم عن التعليم بالسودان فى عام 1905م إشارة إلى أن " هنالك طلب قدم من مدينة رفاعة يقترح افتتاح مدرسة للبنات جنبا إلى جنب مع مدرسة للبنين ، وهو اقتراح يثير الفزع ، ولا ندرى إن كان

افتتاح تلك المدرسة سيتم تحقيقه أو لا وهو ما ستكشف عنه الأيام القادمة" [15] يوضح هذا التقرير مدى دهشة وخوف المسؤولين من طلب يسعى لافتتاح مدرسة للبنات بجانب مدرسة أخرى للبنين وفى مجتمع وصف بصرامة عاداته وتقاليده تجاه تعليم البنات غير التعليم الديني لكن التقرير اعترف فى ذات الوقت ، بان مثل ذلك الاقتراح بافتتاح مدرسة لتعليم البنات دليل على تطور المجتمع . وقد وفق الشيخ بابكر بدري أخيرا فى الحصول على التصديق لفتح المدرسة الأولية الأولى لتعليم البنات بمدينة رفاعة وذلك فى عام 1907م اى أن النضال من اجل ذلك التصديق قد استغرق عامين تقريبا. وحتى يدلل الشيخ بابكر بدري على سلامة وأهمية تعليم البنات ، الحق بالمدرسة الجديدة بناته وبنات عشيرته أولا. فقد جاء فى مذكرات الشيخ بابكر بدري إن المدرسة قد ضمت سبع عشرة تلميذه ، سبع منهن كن من بنات الشيخ وأسرته بينما كانت البقية من بنات الاسر الأخرى برفاعة . وظلت مدرسة رفاعة لتعليم البنات الأولى ، المدرسة الوحيدة من نوعها حتى عام 1911م عندما اقتنعت الحكومة بضرورة وإمكانية تعليم البنات ، بعد أن مهد لها الشيخ بابكر بدري باستمرارية مدرسة رفاعة وزيادة الإقبال عليها ، وبعد أن اطمأنت إلى قبول المجتمع لتعليم البنات النظامي . حينها قامت الحكومة بافتتاح خمس مدارس أولية للبنات ببعض من المدن التي اظهر سكانها قبولا لتعليم البنات ، وجميع المدارس التي تم فتحها كانت بشمال السودان . لقد أصبحت تلك المدارس من نصيب كل من مدينة رفاعة ، الكاملين ، الأبيض ، دنقلا ومروى . ولم تجد مدينة الخرطوم أو امدرمان اى نصيب فى تلك المدارس ، وربما يرجع ذلك لتمتع المدينتين بأكبر قدر من فرص التعليم الذي توفره مدارس الإرساليات والتبشير المسيحي التي ركزت جل جهدها فى المدينتين أكثر من أى من مدن السودان الأخرى .

---

14 Ina Beasley .ibid p 343

أما إذا نظرنا إلى تعليم البنات وفرصه قياسا بتعليم البنين فى ذلك الوقت فان الفارق كان كبيرا جدا . والجدول التالي يعطى فكرة عن بداية تباعد الشقة بين تعليم الجنسين .

جدول رقم (1) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ حسب النوع ونسبة الإناث للذكور فى الأعوام 1907م، 1919م.

العام	عدد المدارس		النسبة%	أعداد التلاميذ		النسبة%
	إناث	ذكور		إناث	ذكور	
1907	1	75	1.3	17	1850	1.1
1919	5	75	6.7	146	6086	2.4

المصدر : محمد عمر بشير، تطور التعليم بالسودان . ص 84 بتصرف.

يشير الجدول أعلاه إلى انه عند افتتاح أول مدرسة أولية للبنات عام 1907م وهى المدرسة التي أنشاها الشيخ بابكر بدري برفاعة ، فان عدد مدارس الأولاد قد بلغت خمس وسبعين مدرسة ، شكلت مدارس البنات نسبة 1.3 % منها ، وفى حين أن عدد الملتحقات من البنات بتلك المدرسة قد كان سبع عشرة تلميذة فقد بلغ عدد الملتحقين من الذكور بمدارسهم 1580 تلميذا كانت نسبة الملتحقات من البنات قياسا بهم تساوى 1.1% فقط. أما فى عام 1919م اى بعد اثنتي عشرة عاما من بداية تعليم البنات برفاعة ، وثماني سنوات من بداية التعليم الحكومي للبنات ، فان نسبة مدارس البنات للأولاد أصبحت 6.7 % بينما لا زالت نسبة الملتحقات بتلك المدارس تمثل 2.4 % من الملتحقين بمدارس البنين .وهى فوارق كبيرة جدا مهدت لتباعد الشقة بين تعليم الجنسين بصورة ظلت ملازمة لهما ولم تنته حتى الآن .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعليم الأولاد قد واكبت بدايته عملية إعداد المعلم الذي سيضطلع بالتدريس بمدارسه .حيث تم افتتاح مدرسة العرفاء التي سبقت الإشارة إليها

من قبل مما يدل على اهتمام الحكومة بأمره . بينما ترك تعليم البنات منذ نشأته الأولى ليضطلع بالتدريس فيه، الشيخ بابكر بدري في مدرسته برفاعة،بجانب مجموعة من الرجال ممن تلقوا تعليما بالمعهد العلمي بامدرمان أو مدرسة العرفاء للتدريس بالمدارس الحكومية التي تم افتتاحها فى عام 1911م .

كما تمت الاستعانة ببعض النساء للقيام بتدريس التطريز والخياطة للفتيات. وكان أولئك النسوة إما ممن تلقين قدرا من التعليم بالخلاوى أو كن بلا تعليم ، لذلك أصبحت الحاجة ماسة لتأهيل وتدريب المعلمات للقيام بمهمة التدريس بمدارس البنات خاصة والمجتمع لا يحبذ تعليم البنات على ايدى الرجال .

كلية تدريب البنات بامدرمان عام 1921م

فى عام 1920 تم تعيين مسؤولة بريطانية للقيام بمهمة تعليم البنات بالسودان. وكانت أولى خطواتها فى ذلك الاتجاه هو الإعداد لإنشاء كلية لتدريب المعلمات وإعدادهن للتدريس بمدارس البنات الأولية. فى عام 1921م تم افتتاح كلية تدريب البنات بامدرمان وألحقت بها مدرسة أولية لتدريب الطالبات على طرق التدريس بها وقد سميت بمدرسة التمرين ، ذلك الاسم الذي ظل ملازما لها حتى الآن. ولم تجد الكلية قبولا من جانب المجتمع ليرسل ببناته إليها ، باعتبارها وسيلة لإعداد الفتيات للخروج للعمل بالمدارس ، وهو الأمر الذي يتنافى مع عاداته وتقاليده . ومرة أخرى يتصدى الشيخ بابكر بدري لحسم ذلك الأمر حيث الحق ابنته واثنين من بنات أخواته بكلية تدريب البنات ليدلل للمجتمع على سلامة الفكرة وأهميتها . فقد بدأت الكلية نشاطها بخمس فتيات فى البداية ، انضمت إليهن خمس أخريات بعد مضى ستة اشهر من ذلك التاريخ . ويبدو ان الالتحاق بالكلية لم يكن محددا بزمن معين بل ترك الباب مفتوحا لقبول الطالبات فى اى وقت تسهيلا للمواطنين وتشجيعا لهم كي يرسلوا ببناتهم إليها. وقد كان من بين الأسباب التي ساقها المجتمع لرفضه فكرة إلحاق فتياته بالكلية أن فترة

التدريب التي تخضع لها الفتيات تتطلب أن يقضينها بالداخلية المعدة لذلك خصيصا ، الأمر الذي يبعد الفتاة من محيط أسرتها ويحرمها من رعايتها ، إضافة إلى خضوع الفتيات طيلة فترة تدريبهن لتلقى ذلك على ايدى الرجال والغرباء من النساء . ولمعالجة هذه المشكلة قررت إدارة تعليم البنات أن يسمح لكل طالبة تلتحق بالكلية بان تحضر معها والدتها أو جدتها أو أي من قريباتها لتسكن معها بالداخلية طيلة فترة بقائها بها . وهى ذات الممارسة التي ظلت متبعة لدى الاسر عند سفر الفتيات للتدريس بعيدا عن الأسرة . وقد استمرت مرافقة فرد من أفراد الأسرة للطالبة بكلية تدريب البنات إلى أن اطمأن المجتمع على سلامة وأمان سكن الطالبات بالداخليات وحدهن ومن بعده توقفت تلك الممارسة . وكلية تدريب البنات تم تشييدها داخل أسوار عالية جدا حتى يطمئن المجتمع على حماية فتياته.

وكان القبول للكلية يتم من بين التلميذات اللائي أكملن تعليمهن الأولى ليقضين عاما واحدا بالكلية يرجعن بعده للتدريس فى ذات المرحلة التي أتين منها .

لقد واجهت المعلمات الأوائل بعض المشاكل الاجتماعية ، حيث أحجم بعض الشباب عن الزواج بالمعلمات نسبة لان المعلمة أكثر وعيا ونضجا من الفتيات

غير العاملات ، كما أن للمعلمة شخصيتها واعتزازها بنفسها الأمر الذي يتطلب من الزوج أن يضع كل ذلك فى اعتباره عند التعامل معها . وذلك أمر لم يكن معروفا أو مقبولا لدى الرجل السوداني آنذاك . وقد تهيبه البعض لفترة من الزمان فأحجموا عن الزواج بالمعلمة . وبمرور الوقت أصبح الزواج بالمعلمة الأكثر قبولا والقاعدة . وكانت غالبية المعلمات يتقدمن باستقالاتهن عن العمل مجرد زواجهن الأمر الذي أدى إلى نقص فى أعدادهن القليلة أصلا ، ومن ثم دفع الإدارة البريطانية للتفكير فى معالجة ذلك الأمر فقررت أن تمنح المعلمة التي تقضى فى مهنة التعليم أربع سنوات متتالية ، حافزا ماديا مقداره مرتب شهر كامل كتشجيع لها ودافع لاستمرارها فى المهنة بعد

الزواج . وقد اسقط ذلك الحافز عندما تزايد الإقبال على المهنة وارتفعت أعداد المعلمات وأصبح عمل المعلمة بعد الزواج أمرا طبيعيا . الجدول التالي يعطى فكرة عن بداية وتطور تدريب المعلمات بالكلية الوحيدة بامدرمان .

جدول رقم (2) يوضح عدد الطالبات الملتحقات بالكلية خلال السنوات المحددة.

السنة	1921	1922	1925	1930
عدد الطالبات	16	20	28	61

المصدر : المرجع السابق ، ص 28 . بتصرف.

يوضح الجدول أعلاه إن عدد الطالبات عند بداية العمل فى كلية تدريب البنات كان ست عشرة طالبة تجمعن خلال العام 1921م ، ازداد عددهن فى العام الذي تلاه ليصبح عشرين طالبة، اى بزيادة أربع طالبات فقط . وبعد مرور ثلاث سنوات أخريات زاد عددهن ثمانية طالبات ، أي أن نسبة الزيادة انتقصت عما كانت عليه فى العام الذي سبقه. ولكن أعداد الطالبات أخذت فى التصاعد فى السنوات الخمس التي تلت ذلك ، حيث أصبح عددهن إحدى وستين طالبة ، بمتوسط زيادة مقداره خمس طالبات فى العام منذ عام 1921م حتى عام 1930م

ولتحديد الأثر الذي أحدثه تدريب المعلمات على التوسع فى تعليم البنات ، الجدول التالي يوضح ذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن العدد المحدد لكل مدرسة هو أربع معلمات لأربع فرق دراسية بما فيهن ناظرة المدرسة وهى المسؤولة عن إدارة المدرسة .

جدول رقم (3) يوضح عدد المدارس والمعلمات والمتوسط بكل مدرسة. الأعوام

السنة	1921	1927	1931
عدد المدارس	6	10	23
عدد المعلمات	16	41*	68*
متوسط المعلمات بالمدرسة	2.7 أو 3	4	3 تقريبا

*لقد تم تقدير أعداد المعلمات فى العامين المحددين 1927 و 1931 بالحصول على متوسط الزيادة فى العام ما بين عامي 1925 و 1930 بالجدول رقم (2) . حيث كان متوسط الزيادة 6.6 معلمة فى العام ، وعليه تصبح أعدادهن كما جاء بالجدول أعلاه تقريبا .

يوضح الجدول أعلاه أن متوسط أعداد المعلمات بكل مدرسة قد كانت 3 معلمات تقريبا فى عام 1921م وهو اقل من العدد المقرر الذي يمثله 4 معلمات ويرجع ذلك إلى أن ذلك العام هو عام البداية لتخريج المعلمات من كلية تدريب البنات بامدرمان ، بينما أصبح عدد المعلمات متسقا مع العدد المطلوب فى عام 1927م اى بعد أن تخرجت مجموعات من تلك الكلية . ويمكن أن يرجع تناقص أعدادهن فى العام 1931م حيث عدن إلى ثلاث معلمات بالمدرسة ، إلى هجر المعلمة لمهنة التدريس مجرد زواجها . عموما يمكن القول أن تعليم البنات خلال عقد من الزمان قد ارتفعت أعداد مدارسه بزيادة سبع عشرة مدرسة ، بينما ازدادت أعداد المعلمات بمقدار 52 معلمة تقريبا اى بزيادة خمس معلمات فى العام تقريبا . وتعتبر تلك الزيادات قليلة جدا إذا ما قيست بالتوسع فى تعليم البنين . أما إذا نظرنا إلى نسبة التلميذات للمعلمة فان الموقف يعكسه الجدول التالي :

جدول رقم(4) يوضح توزيع المعلمات والتلميذات حسب العام ونسبة التلميذات للمعلمة.

العام	1919	1927	1931
عدد المعلمات	*16	41	68
عدد التلميذات	146	694	2095
نسبة التلميذات للمعلمة	1 : 9	1 : 17	1 : 31

المصدر المرجع السابق ص. 84 ، بتصرف .

*إن العدد 16 للمعلمات فى عام 1919م وقبل افتتاح كلية تدريب البنات يمكن أخذه على أساس أنه يمثل أعداد المعلمين والمعلمات العاملين فى ذلك الوقت بمدارس

البنات . والمعلمات المعنيات فى هذا الأمر هن اللائى يساعدن فى تدريس مادة التطريز والخياطة .

يوضح الجدول السابق أن نسبة التلميذات للمعلمة بدت ضعيفة جدا فى عام 1919م حيث مثلتها 9 : 1 ثم ارتفعت قليلا فى عام 1927 لتصبح 17: 1 اى بزيادة تلميذة واحدة فى كل عام . لكنها ارتفعت بصورة جيدة فى عام 1931 عندما أصبحت نسبتها 31: 1 وهى النسبة الطبيعية تقريبا .

دور الإرساليات وجمعيات التبشير المسيحي فى تعليم البنات

يمكن القول أن مدارس الإرساليات وجمعيات التبشير المسيحي قد قامت بدور مقدر فى تعليم البنات بعد التعليم الديني بالخلاوى . ففي الوقت الذي اقتصرت فيه الحكومة فرص التعليم على الذكور فان مدارس الإرساليات قد فتحت أبوابها للبنات، وقد أنشأت غالبيتها من اجل تعليم الفتيات المسيحيات إلا أنها أفسحت مجالا للفتيات المسلمات ممن مكنتهن أسرهن من الالتحاق بها . وقد وضعت كل التحوطات اللازمة بحيث لا تتأثر الفتاة المسلمة بالديانة المسيحية ، وذلك بعدم إلزامها بحضور دروسها .

فى عام 1900م تم افتتاح مدرستين من مدارس الإرساليات بكل من الخرطوم وامدرمان ، أعقبتهما افتتاح مدرسة أخرى بالخرطوم فى عام 1902م وهى مدرسة خصصت للفتيات القبطيات وعرفت باسم المدرسة القبطية والتي اجتذبت بعضا من الفتيات السودانيات المسلمات أيضا ، إضافة إلى بعض الفتيات المصريات ممن تقطن أسرهن بالسودان . ثم توالت عملية افتتاح تلك المدارس بكل من امدرمان فى عام 1905م ، ثم مدينة عطبرة فى عام 1908م ، وود مدني فى عام 1912م ، وكانت جميع هذه المدارس لصالح البنات فقط ماعدا مدرسة عطبرة التي كانت مختلطة .[16] وفى عام

[16] محمد عمر بشير . مرجع سابق.ص 49

1919م افتتحت الكنيسة البروتستانتية أولى مدارسها بمدينة الخرطوم بحري وهى المدرسة التي سميت باسم المدرسة الاميريكانية ، وهى مدرسة بدأت كمدرسة أولية ثم تطورت لتصبح مدرسة متوسطة وأخيرا مدرسة ثانوية . وقد افتتحت مدرسة أولية أخرى بمدينة عطبرة فى عام 1912م . لقد تميزت مدارس الإرساليات تلك باهتمامها بتدريس مادة التدبير المنزلي الأمر الذي اجتذب إليها الفتيات السودانيات المسلمات للاستفادة من تلك الفرصة التي يعتبرها المجتمع السوداني هامة جدا لمستقبل الفتاة المرتبط بالمنزل ورعاية الأسرة .وقد استمر اهتمام الإرساليات وجمعيات التبشير المسيحي بتعليم البنات فتم افتتاح مدرسة ثالثة بمدينة امدرمان فى عام 1927م أعقبها افتتاح مدرسة ثانوية على النمط الانجليزى بمدينة الخرطوم فى عام 1928م وهى مدرسة الاتحاد العليا للبنات .لقد التحقت العديد من الفتيات السودانيات بمدرسة الاتحاد التي يرجع إليها الفضل فى فتح آفاق التعليم العالي للفتاة السودانية ، حيث التحقت جميع الرائدات الأوائل فى مجال التعليم العالي بكلية غوردون التذكارية من تلك المدرسة . وقد نشط التعليم الكنسي فى ذلك الوقت وتسارعت خطواته فافتتح الرومان كاثوليك مدرستين بكل من عطبرة وبور تسودان وذلك فى عام 1930م .

لقد اهتم التعليم الكنسي المسيحي بأمر تعليم البنات بجنوب السودان وبأمر التعليم بجبال النوبة التي تعتبر أكثر تخلفا وأكثر حاجة إلى تعليم الفتيات بها . غير أن جهد الإرساليات كان واضحا فى تعليم الفتاة بجنوب السودان دون ذكر له بالنسبة للبنات بجبال النوبة . وربما يرجع ذلك القصور فى إعطاء تعليم البنات حقه فى الاهتمام مثلما حظي به بالمديريات الجنوبية إلى اختلاط المواطنين بجبال النوبة بالعرب المسلمين الذين أثروا عليهم بثقافتهم ولغتهم وبالدين الاسلامى الذي اعتنقته الكثير من القبائل هنالك . رغم ذلك فقد تم افتتاح مدرستين بجبال النوبة الأولى فى عام 1920م بهيبان ، والثانية بالليرى فى عام 1922م .والجدول التالي يوضح توزيع مدارس الإرساليات وجمعيات التبشير المسيحي بشمال السودان.

جدول رقم(5) يوضح توزيع مدارس الإرساليات والتبشير المسيحي بشمال السودان وعام منشأها.

المدينة	الخرطوم	بحري	امدرمان	ودمدنى	عطبرة	بـــــــور تسودان
الأعوام	1900	1909	1900	1912	1908	1930
	1902		1905		1912	
	1928		1927		1930	
المجموع	3	1	3	1	3	1

المصدر المرجع السابق بتصرف .

يوضح الجدول أعلاه أن مدارس الإرساليات للبنات قد بلغت فى مجموعها اثنتي عشرة مدرسة تركزت غالبيتها فى مدن الخرطوم ، امدرمان ، وعطبرة ، حيث حصلت كل منها على ثلاث مدارس شكلت فى مجموعها نسبة 58% من مجموع المدارس بكل المدن التي حظيت بذلك النوع من التعليم . ورغم أن مدينة الأبيض قد شهدت أول مدرسة من مدارس التبشير المسيحي والتي افتتحها القس دانيال كمبونى فى عام 1876م إلا أن الأبيض لم تحظ باى نصيب من تلك المدارس حتى ذلك الحين .

نخلص من كل ذلك إلى أن مدارس التبشير المسيحي والإرساليات قد لعبت دورا مقدرا فى تعليم البنات بفتح أبوابها للفتيات السودانيات فى الوقت الذي أوصدت فيه حكومة العهد الثناني الانجليزى المصري أبواب مدارسها فى وجه البنات بحجة عادات وتقاليد السودانيين التي تمنع ذلك حتى عام 1911م عندما افتتحت أول مدارس حكومية أولية للبنات بخمس من مدن السودان الشمالي . وقد ظل جهد مدارس التبشير المسيحي مستمرا حتى بعد أن اخذ تعليم البنات الحكومي فى الازدياد و من ثم أصبح جهدها مكملا لجهد الحكومة

اللجان التي كونت للنظر فى التعليم بالسودان ،ونصيب البنات من قراراتها

لجنة ونتر عام 1934

تم تعيين هذه اللجنة بواسطة الحاكم العام بالسودان وذلك من اجل النظر فى أمر التعليم عموما .وقد جاء فى تقرير اللجنة حول ذلك الموضوع ما يلي :-

إن هنالك رغبة متزايدة من المواطنين تجاه افتتاح مدارس جديدة للبنات ، خاصة الأماكن التي شهدت تطورا فى تعليم البنين .فأوصت اللجنة بان يستمر تعليم البنات فى تقديم بعض الثقافة للبنت بجانب تدريبها على النشاطات التي تفيدها فى مستقبل حياتها . كما أكدت على أهمية التوسع فى تعليم البنات باعتباره وسيلة لرفع مستوى المرأة ومن ثم الارتقاء بصحة المجتمع ورعايته .

وفى مجال تدريب المعلمات ، أوصت اللجنة بان يستمر التدريب بذات برامجه القديمة ولكنها أوصت بتخفيض عدد الطالبات اللاتي سيلتحقن بكلية تدريب البنات مستقبلا بحجة عدم وجود فرص لاستيعابهن فى مهنة التدريس بعد تخرجهن .

ومن الملاحظ فى هذا التقرير التناقض بين الدعوة للتوسع فى تعليم البنات الذي قوامه وجود المعلمة المدربة ، وبين الدعوة لخفض عدد الملتحقات بكلية تدريب البنات الذي سيحد من ذلك التوسع . ومن جانب آخر أوصت اللجنة بضرورة إيقاف الحافز المقدم للمعلمات اللاتي يقضين أربع سنوات متتالية بمهنة التدريس والذي أملته ضرورة تشجيع المعلمات على الاستمرار فى التدريس خاصة بعد الزواج . حيث رأت اللجنة غياب المبرر لذلك الحافز بعد أن استقرت المعلمة فى المهنة تماما .

نخلص من كل ذلك إلى أن هذه اللجنة رغم اعترافها برغبة المواطنين تجاه افتتاح مزيد من مدارس البنات ، فان توصيتها بالتوسع فى مدارس البنات كان مفترضا أن يتبعها

التوسع فى إعداد وتدريب المعلمات لا بالدعوة لخفض أعداد الملتحقات بكلية تدريب البنات المناط بها توفير الأعداد اللازمة لاى توسع فى تعليم البنات. لذلك لم يكن لتوصيات تلك اللجنة التأثير اللازم للنهوض بتعليم البنات حتى يتمكن من السير فى اتجاه اللحاق بتعليم البنين .

لجنة ديلاور 1937

تم تكليف هذه اللجنة من قبل الحكومة البريطانية لدراسة وضع التعليم بالسودان . وبعد إجراء تلك الدراسة خلصت اللجنة إلى مجموعة توصيات يهمنا ما اتصل بتعليم البنات منها . حيث أوصت اللجنة بضرورة الإسراع بخطوات التعليم عموما نسبة لجموده لفترة طويلة سابقة . وقد جعلت اللجنة من الفترة بين الأعوام 1938م -1946م مدى لتنفيذ خطتها لتطوير التعليم بالسودان وتسريع خطواته . ومن ثم أوصت بالاتي :-

أولا: افتتاح 150 مدرسة أولية للبنين ، يقابلها من الجانب الآخر 82 مدرسة أولية للبنات. على أن تتحقق تلك الأرقام بنهاية زمن الخطة الذي تحدد بثماني سنوات. وتفتح جميع هذه المدارس بشمال السودان . وقد تحقق بنهاية الفترة التي حددت ، افتتاح 128 مدرسة للبنين و 69 مدرسة للبنات، وكانت النسبة المحققة للجنسين هي 85% و 84% على التوالي .

ثانيا : أوصت اللجنة باستهداف 545 معلما و 302 معلمة على أن يتم إعدادهم بنهاية زمن الخطة .وقد أمكن إعداد 469 معلما و 225 معلمة بنهاية تلك الفترة ،وبنسبة تحقيق 86% للمعلمين و 75% تقريبا للمعلمات ، اى أن ما تحقق للمعلمات انخفض كثيرا عما تحقق للمعلمين رغم التقارب فى النسب المحققة فى التوصية الخاصة بافتتاح المدارس . وقد عزت اللجنة النقص فى أعداد المعلمين بسبب الحديث عن نقل كلية التدريب الخاصة بهم إلى موقع آخر إضافة إلى زيادة سنوات التدريب إلى أربع سنوات . وهو الأمر الذي لا يحبذه الراغبون فى الالتحاق بمهنة التدريس فى ذلك الوقت . أما

النقص فى أعداد المعلمات فقد أرجعته اللجنة إلى تزايد حالات الزواج بينهن إضافة إلى زيادة سنوات التدريب بالكلية المخصصة لذلك من عامين إلى ثلاثة أعوام ، وهو أيضا من الأسباب التي لا تشجع الفتيات على الالتحاق بالكلية .أما أعداد التلاميذ والتلميذات الملتحقات بالمدارس الأولية خلال سنوات الخطة فالجدول الاتى يلقى الضوء على ذلك

جدول رقم (6) يوضح الملتحقين من التلاميذ حسب النوع ما بين أعوام الخطة ونسبة الإناث للذكور.

الأعوام	1938			1946		
النوع	إناث	ذكور	ث/ذ %	إناث	ذكور	ث/ذ%
العدد	3411	13773	25	7747	22015	35

المصدر السابق

بالرجوع إلى توصيات اللجنة عموما نلاحظ انه بالرغم من ضعف نسبة مدارس البنات لمدارس البنين فان السعي للتوسع فى التعليم يتجه عادة إلى مدارس البنين. فالتوصية بافتتاح 150 مدرسة للبنين مقابل 82 مدرسة للبنات حيث يمثل نصيب البنات 55% من نصيب البنين تعنى مزيدا من تباعد الشقة بين تعليم الجنسين . وقد ذكرنا من قبل بان مدارس البنين شكلت خمسة أضعاف مدارس البنات عند بداية نشأتها . لذلك ما لم يؤخذ ذلك فى الحسبان عند السعي للتوسع فى فرص التعليم فان الشقة بين فرص تعليم البنين والبنات يستحيل تضييقها . وينطبق ذات الأمر على الزيادة فى أعداد المعلمين التي لابد من تناسبها مع التوسع فى أعداد المدارس. وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) والذي أوضح نسب التحاق البنات بالمدارس الأولية قياسا بالتحاق الأولاد فان نسبة التحاقهن كانت 25% عند بداية سنوات الخطة ثم ارتفعت إلى 35% عند نهاية سنواتها اى أن متوسط الزيادة فى التحاق البنات كانت 1.25% فى العام .وهى نسبة قليلة جدا لا تمكن من الاقتراب من نسب التحاق البنين .

لجنة السودنة للخدمة المدنية عام 1948م

لقد انبثقت لجنة من بين لجنة سودنة الخدمة المدنية للقيام بالنظر فى أمر التعليم بالسودان . فقد جاء فى توصيات تلك اللجنة بخصوص تعليم البنين والبنات ما يلي :-

" إن مناقشات اللجنة حول التوسع فى تعليم البنين وفى توفير الأعداد اللازمة من المعلمين لم تواجهها اى عقبات . أما بالنسبة لتعليم البنات فقد نبهت سلطات المعارف إلى انه قد لا يتيسر توفير كل الأعداد اللازمة من المعلمات للتوسع الموصى به سنويا من أول الأمر ، مع ملاحظة أن تنفيذ اى خطة لإنتاج المعلمات قد لا تكون مضمونة العواقب كما فى حالة الذكور من المعلمين ، نظرا للعوامل الخاصة التي تكتنف المسائل النسائية مثل الزواج وغيره . إلا انه متى أعطيت كليات المعلمات مكانا عاليا فى ترتيب أسبقية الإنشاء فقد لا يكون من العسير تحقيق التوسع المطلوب ، واستيفاء العجز الذي لا يمكن تجنبه فى السنين الأولى فى بداية المشروع إلا بعد أن تؤتى كليات البنات للتدريب كامل ثمراتها وبعدها يمكن النمو فى إنشاء هذه المدارس بأعداد متزايدة بمرور السنين ."

وقبل الانتقال إلى التوصيات المحددة للتوسع فى التعليم ، لابد من إعادة النظر في ما جاء بالتقرير حول مناقشة أمر التوسع فى تعليم كل من الإناث والذكور . فنلاحظ أن مناقشة موضوع التوسع فى مدارس البنين لم تعترضه اى عقبات ، كما وان توفير المعلمين اللازمين لذلك التوسع لا يقف فى طريقه اى عائق . فى حين أن التوسع فى تعليم البنات يعترضه أكثر من عائق وتقف فى طريقه أكثر من مشكلة على رأسها وفى مقدمتها عدم إمكانية توفير المعلمات بحجة العوامل الخاصة بالنساء مثل الزواج . وإذا رجعنا إلى توصيات لجنة ونتر عام 1934م نلاحظ أنها أوصت بتقليص عدد الطالبات بكلية تدريب البنات نسبة لعدم إمكانية استيعابهن فى مهنة التدريس . الأمر الذي يعنى إن هنالك زيادة فى عدد المعلمات تفوق المطلوب ومن ثم لا ضرورة لمزيد من

أعدادهن . وتدل هذه الآراء المتباينة بين الدعوة إلى تقليص عدد المعلمات من جانب والمطالبة بالتوسع فى أعدادهن من جانب آخر ، على غياب التخطيط العلمي المحدد للتوسع فى تعليم البنات بذات القدر الذي يخطط به لتعليم البنين . وقد جاءت التوصيات الخاصة بالتوسع فى التعليم مشتملة للاتي :-

مدارس الأولاد

- أن يتم إنشاء ثلاثين مدرسة أولية فى كل عام للعشر سنوات القادمة.
- أن يتم إنشاء كليتين للتدريب إضافة إلى معهد التربية ببخت الرضا، وهو المعهد الذي أنشأ فى عام 1934 م لتدريب المعلمين ، على أن يتم فتح إحدى الكليتين بكردفان والأخرى بالخرطوم أو الشمالية .
- زيادة خريجي معهد التربية ببخت الرضا حاليا حتى قيام الكليات الجديدة وتخريج طلابها .
- الاستمرار فى افتتاح مراكز للتدريب بكل المديريات بالقطر مستقبلا .
- قبول الطلاب الذين أكملوا التعليم المتوسط لهذه الكليات ، على أن يقضوا بها عامين دراسة عامة إضافة إلى عام للتدريب .
- تدريب معلمي المدارس الوسطي يتم نقله من بخت الرضا إلى قسم خاص يتم إنشاؤه خصيصا بكلية غوردون التذكارية لأجل ذلك .
- رفع مستوى تأهيل معلمي المدارس الصغرى على أن يصبحوا جميعهم ممن أكملوا التعليم المتوسط .(المدارس الصغرى هي مدارس تنشأ فى الأقاليم يبقى بها الأطفال لمدة عامين أو ثلاثة، وهى دون المدرسة الأولية).

هذا ما كان بالنسبة لتعليم البنين ، أما تعليم البنات فقد كانت التوصيات الخاصة به كما يلي :

- التوسع بذات القدر الذي يحدد لمدارس الأولاد إن لم يكن أكثر من ذلك خلال العشر سنوات القادمة .
- توسيع وتقوية مقرر التدبير المنزلي فى كل مدارس البنات الأولية وغيرها .
- توفير وسائل ترحيل لنقل البنات إلى المدارس التي تبعد عن أماكن سكنهن بالقرى المختلفة تشجيعا لتعليم البنات .
- رفع مستوى تأهيل وتدريب المعلمات للمدارس الأولية بالقبول لكلية التدريب بامدرمان من خريجات المرحلة المتوسطة على أن يقضين عاما واحدا بالكلية .
- فتح مركز لتدريب معلمات المرحلة المتوسطة على أن يفتح حاليا بكلية المعلمات ويتم القبول له من خريجات المدرسة الثانوية أو من خريجات مدرسة الاتحاد العليا للبنات وعلى أن يقضين عاما واحدا للتأهيل .
- يستمر الوضع المقترح فى التنفيذ فى وجود الوضع القديم حتى يتم التخلص منه بصورة سليمة .
- السعي لفتح مراكز للتدريب بكل مديرية فى المستقبل للمستوى فوق المتوسط للمعلمات .

هذه جملة توصيات تلك اللجنة فيما يختص بالتعليم للجنسين . وبالنظر فى تفاصيلها نلاحظ الاتى :-

قد طالبت اللجنة بالتوسع فى التعليم للبنين وللبنات بواقع ثلاثين مدرسة لكل منهما فى كل عام ولمدة عشرة أعوام . واللجنة على دراية كاملة بالفوارق الكبيرة بين تعليم الجنسين الأمر الذي لا يسمح بالمساواة بينهما فى مقدار التوسع فى فتح المدارس الجديدة إن كانت هنالك اتجاهات للنهوض الفعلي بتعليم البنات . ورغم أن اللجنة قد أضافت إلى فتح الثلاثين مدرسة المحددة للبنات ، جملة –أو أكثر ، إلا آن الواقع لم يمكن حتى من تحقيق تلك المساواة ، كما سنرى لاحقا .

لقد دعت اللجنة فى حالة تدريب المعلمين إلى التوسع فى تدريبهم باففتاح مراكز جديدة لذلك ، وحتى يتحقق ذلك الهدف تحوطت اللجنة لذلك بان دعت لمضاعفة القبول بمعهد التربية ببخت الرضا حتى اكتمال المراكز الجديدة وجنى ثمارها .

أما الطلاب الذين يتم قبولهم بتلك المراكز فهم من خريجي المرحلة المتوسطة وعليهم قضاء عامين للدراسة بالمراكز المحددة يليها عام ثالث للتدريب العملي للتدريس .[17]

ومقارنة مع التوصيات التي أصدرتها اللجنة فى حق تعليم البنات نلاحظ أنها اهتمت بتقوية مقرر التدبير المنزلي أكثر من اى من المقررات الأخرى . إذ لا زالت نظرة المجتمع إلى تعليم البنات باعتباره وسيلة لإعدادهن للحياة الزوجية ورعاية الأسرة.

وفى مجال التدريب بكلية البنات بامدرمان فقد أوصت اللجنة بان يتم القبول لها من خريجات المرحلة المتوسطة مثلهن فى ذلك مثل القبول لمراكز تدريب المعلمين .غير أن تدريب المعلمة اقتصر على عام واحد فى حين أوصت اللجنة بان يتم تأهيل المعلم فى عامين وتدريبه فى عام ثالث ، اى أن إعداد المعلم يتم فى ثلاث سنوات بينما يتم إعداد المعلمة فى عام واحد . وفى هذا التمييز بين تدريب المعلم والمعلمة تقليل لمستوى تأهيل المعلمة وإضعاف لكفاءتها التدريسية وهو ضعف لابد من أن ينعكس أثره ضعفا فى مستوى تحصيل تلميذاتها.

كما أوصت اللجنة بافتتاح مركزين لتدريب المعلمات وبأسرع ما يمكن ، حيث يفتح أحداهما بمدينة ود مدني فى عام 1949م على أن يلتحق المركز بالمدرسة المتوسطة بها وهى مدرسة متخصصة فى تعليم الاقتصاد المنزلي على أن تتم تغذية المركز من تلميذاتها ، ومن ثم يعمل المركز على إعداد معلمات متخصصات فى تدريس مادة الاقتصاد المنزلي بالمرحلة الأولية . وتحدد التدريب بالمركز لفترة عام واحد .

---

[17] Report of the committee of Sudanization of the civil service, Khartoum June 1948 . Sudan Pamphlets Vol 11 . Education committee.

وأوصت اللجنة بافتتاح كلية لتدريب المعلمات بكر دفان على أن يتم ذلك في سبتمبر عام 1951م وان تعمل الكلية بذات النمط الذي تعمل به كلية البنات بامدرمان بحيث تقضى الطالبة ثلاثة أعوام بالكلية تخرج بعدها للتدريس بالمرحلة الأولية . ودعت اللجنة إلى مضاعفة أعداد الطالبات بمركز التدريب بود مدني الذي بدأ بخمس عشرة طالبة لتصبح ثلاثين في عام 1955 ، بينما تتضاعف أعداد الطالبات بكلية التدريب بكردفان لتصبح ستين طالبة بحلول عام 1953م بدلا عن الثلاثين طالبة التي بدأت بها أما كلية تدريب البنات بامدرمان فقد أبقت على أعدادها السابقة في القبول والتي تمثلها أربعون طالبة يتم التحاقهن بعد إكمال المرحلة الأولية ،ولكنها تستطيع القبول من خريجات المرحلة المتوسطة ممن أكملن السنة الثالثة ليقضين عامين بالكلية ، أو ممن أكملن السنة الرابعة لقضاء عام واحد بها . وبناء على هذا الأمر فقد ارتفع القبول بالكلية ليصبح ستين طالبة . وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى الاهتمام الذي أولته اللجنة لموضوع تدريب المعلمين من حيث زيادة سنوات تأهيلهم والمحافظة على ذلك ، بينما لا يتوفر ذات الاهتمام بالنسبة لتأهيل المعلمة الذي ترك أمره دون ضوابط تحكمه حيث إمكانية زيادة سنوات تأهيل المعلمة أو تقصانها دون تبرير لذلك . فالالتحاق بكلية تدريب البنات يمكن أن يتم بين خريجات السنة الثالثة من المرحلة المتوسطة لقضاء عامين بها ، أو يمكن أن يحدث ممن أكملن السنة الرابعة لقضاء عام واحد . وفي كل الحالات فان تأهيل المعلمة تقصر سنواته عن تأهيل المعلم.رغم ذلك فان فتح المجال لخريجات المرحلة المتوسطة للالتحاق بكلية تدريب البنات قد مهد لهن لزيادة تأهيلهن ورفع مستواهن الاكاديمي ، إضافة إلى زيادة أعمار المعلمات والاقتراب بها من مرحلة النضوج الأمر الذي كانت تفتقر إليه عندما كان التحاقهن من المرحلة الأولية لقضاء عام أو عامين أو حتى ثلاثة أعوام لا تمكنهن من النضج اللازم الذي يساعدهن على إدارة الفصل وضبطه كما يجب عند عودتهن للتدريس بالمدرسة الأولية.

تأثير التوسع فى تدريب المعلمات على التوسع فى التعليم الأولى للبنات

ذكرنا من قبل أن التوسع فى التعليم الأولى للبنات ارتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر المعلمات اللاتي سيضطلعن بمهمة التدريس فى المدارس الجديدة ، خاصة وقد أتضح أن عدد المعلمات بكل مدرسة لا يتعدى عدد الصفوف بها والذي لا يزيد عن أربعة . إضافة إلى أن عمر المعلمة فى مهنة التدريس لا يمكن التنبؤ به نسبة لان العديد من المعلمات قد يتركن العمل بالمهنة عند زواجهن . لذلك كانت هنالك ضرورة لزيادة أعداد المعلمات المدربات حتى تتم تغطية النقص الذي ينشا بترك المعلمة المهنة بعد الزواج . ويقدر الهدر فى أعداد المعلمات المدربات وبسبب ترك المهنة نسبة 8% فى العام الواحد تقريبا . وقد انخفضت تلك النسبة إلى 5% فى العام بعد أن أصبح عمل المعلمة بعد الزواج ممكنا . ومع الأخذ فى الاعتبار نسب الإهدار فى المعلمات المدربات هذه ، رأت لجنة تطوير التعليم بالسودان التي سبق ذكرها وفى خطتها للتطوير ، أن يتم افتتاح عشر مدارس أولية للبنات سنويا ابتداء من عام 1950م حتى عام 1954م ، لترتفع إلى عشرين مدرسة فى العام حتى عام 1956م ومن بعد ذلك تصبح الزيادة بواقع ثلاثين مدرسة فى العام . وكان متوقعا بناء على ذلك التقدير أن تصبح مدارس البنات بحلول عام 1956م 211 مدرسة . وذلك تخطيط سليم كان من الممكن أن يؤدى إلى تطور كبير فى تعليم البنات ولكنه لم ينجز كما خطط له .أما أعداد المعلمات التي تمت الدعوة إلى تدريبها فان الجدول التالي يعطى فكرة عنها.

جدول رقم (7) يوضح أعداد الطالبات بمراكز التدريب المختلفة خلال الفترة

1949م – 1956م

اسم المركز	تدريب البنات امدرمان	مركز تدريب ود مدني	كلية التدريب كر دفان	المخرجات فى سبتمبر
العام	أعداد الطالبات بالمراكز			
1949	136	15	----	---
1950	140	15	----	61
1951	140	15	30	65
1952	150	15	60	65
1953	150	15	120	75
1954	150	15	150	105
1955	150	15	180	105
1956	150	15	180	150

المصدر:لجنة ونتر[18]،

الجدول أعلاه يوضح أعداد الطالبات بمراكز التدريب الخاصة بذلك . حيث

نلاحظ أن أعدادهن بمركز تدريب ود مدني ظلت ثابتة نسبة لان التدريب بذلك المركز يعد المعلمة لتدريس مادة التدبير المنزلي فقط مما لا يتطلب زيادة فى أعداد الخريجات كما فى الإعداد للتدريس فى المواد المختلفة ، كما وان معلمات التدبير المنزلي يوزعن على المدارس بواقع معلمة لكل مدرسة ، وبما أن التوسع فى مدارس البنات لا يستوعب كل تلك الأعداد فلم يكن هنالك ضرورة لزيادة أعدادهن . ونلاحظ أيضا أن مخرجات مؤسسات التدريب المختلفة بدأت بعدد 61 خريجة أخذت أعدادهن فى التصاعد حتى بلغت 150 خريجة فى عام 1956م . كما أن كلية التدريب بكر دفان قد عملت على مضاعفة القبول بها ليصبح ستين طالبة بدلا عن ثلاثين فى عام 1953م

[18] Winter Committee, Girls Training Colleges ,Sudan Pamphlets Vol 106 ,p 23.

ومن ثم عادت فى عام 1954م، إلى القبول السابق والذي يمثله ثلاثون طالبة. وقد حافظت كلية تدريب البنات بامدرمان على مستوى القبول بها دون زيادة تذكر .

خلاصة القول فقد أتضح أن المعلمات المدربات فى العام 1949م، عند بداية سنوات الخطة ، كن 334 معلمة ارتفع عددهن إلى 790 معلمة فى عام 1956 م عند نهاية سنوات الخطة . اى بزيادة أكثر من الضعف. بينما اقترحت الخطة أن تصبح مدارس البنات فى ذلك الوقت 211 مدرسة الأمر الذي يستلزم إعداد وتوفير 844 معلمة بواقع أربع معلمات لكل مدرسة . بينما العدد الذي تم إعداده يقصر عن العدد المطلوب بمقدار 54 معلمة أو ينقصان 13 مدرسة . وقد أبان التقرير أن الهدر بين المعلمات لازال مستمرا ، حيث كان عدد اللائي تركن المهنة فى عام 1949م 17 معلمة فقد ارتفع عددهن إلى 34 معلمة فى عام 1955م اى بزيادة بلغت نسبتها 100% .ويمكن القول أن عمل المرأة حتى ذلك الحين لم يكن على قدر من الأهمية التي تستوجب التضحية من أجله. فالمعلمة لا زالت تترك المهنة من اجل الزواج والبقاء بالبيت ، أو من اجل مرافقة الزوج إلى أي من مدن السودان أو حتى بسبب نقلها إلى مدرسة بعيدا عن أسرتها . بصورة عامة نلاحظ أن التخطيط للتوسع فى تعليم البنات لا يتم الوصول به إلى الغايات التي يتم التخطيط لها أبدا ، بل لابد من أن ينتهي إلى مراحل أو حدود اقل مما خطط له ، على عكس التخطيط للتوسع أو النهوض بتعليم البنين الذي كثيرا ما يتعدى الحدود التي وضعت له كما أوضحنا ذلك عند مناقشة توصيات اللجنة المختصة بالنظر فى أوضاع التعليم بالسودان، التي أوصت بان تتساوى مدارس البنات بمدارس البنين عند السعي للتوسع فى فرص التعليم وأوصت بان تزيد مدارس البنات على البنين فى كل عام ، وكانت النتيجة أن تناقصت فرص البنات وتضاعفت فرص البنين .

هذا هو موقف تعليم البنات منذ بدايته فى عام 1907م عندما بدا تعليما أهليا وعام 1911 عندما افتتحت أول مدارس حكومية لتعليم البنات ، وحتى وقوف البلاد على

أعتاب الاستقلال فى عام 1956م حيث ظل التوسع فيه يسير بخطى بطيئة إذا ما قيست بالتوسع فى تعليم البنين ، وان لعبت التقاليد والعادات دورا فى تعطيله إلا أن الحكومة قد لعبت الدور الأكبر فى ذلك . ورغم أن تعليم البنات قد بدا متأخرا عن تعليم البنين إلا أن قوة الدفع ظلت موجهة بصورة اكبر نحو تعليم البنين مما جعلهم يتقدمون على تعليم البنات ببون شاسع ظل من العسير اللحاق بهم . وان عمد المستعمر إلى عرقلة تعليم البنات حتى تتعطل نهضة البلاد وتتعسر فرص الخلاص من حكمه ، سنرى كيف سيتم معالجة هذا الخلل بعد أن آلت مقاليد حكم البلاد إلى ايدى الحكومات الوطنية.

الباب الثالث

تعليم البنات الأولى خلال الفترة 1956م – 1969م

ذكرنا بان تعليم البنات ظل متعثرا وبطيئ الخطى خلال سنواته الأولى وحتى بعد أن بدأ المجتمع فى القبول لفكرة تعليم البنات واقتناعه بقيمة ذلك وأهميتها . فقد استمرت خطوات تعليم البنات فى بطئها وتعثرها . ففي عام الاستقلال 1956م كانت مدارس البنين 560 مدرسة يقابلها للبنات 206 مدرسة أي بنسبة 37% من مدارس البنين تقريبا . كما وان الملتحقات بتلك المدارس كان عددهن 34150 تلميذة يقابلها 103000 تلميذا اى أن نسبة الملتحقات من الإناث تمثل 33% من الملتحقين الذكور . وتعتبر هذه النسب قليلة جدا قياسا بالفترة الطويلة التي انقضت ما بين بداية تعليم البنات وعام الاستقلال 1956م والتي بلغت 45 عاما. اى أن تعليم البنات وخلال هذه الفترة التي قاربت نصف قرن من الزمان لم يستطع أن يقترب من تعليم البنين بأكثر من تلك

النسب القليلة التي تمثل ثلث المشوار الذي يجب أن يقطعه تعليم البنات ليلحق بتعليم البنين .

لقد جاء بتوصيات اللجنة المختصة بالنظر فى أمر التعليم بالسودان والتي انبثقت من اللجنة التي اضطلعت بمهمة السودنة للوظائف القيادية بالبلاد ، دعوتها للتوسع فى التعليم الأولى بواقع ثلاثين مدرسة لكل من البنين والبنات فى كل عام ، إضافة إلى دعوتها لزيادة فرص البنات على البنين بهدف تقريب نصيب الجنسين من فرص التعليم . رغم ذلك فان التنفيذ لم يأخذ باى من الاقتراحين ، فلا التوسع ساوى فى فتح مدارس البنين مع مدارس البنات كما ولم يحافظ على النسبة التي حددت للجنسين، بان ينال البنون ثلاثين مدرسة فى كل عام ، ولكن تم خصم بعض الفرص من نصيب البنات لتتم إضافتها لفرص البنين . إن مثل ذلك التصرف يعنى الإبقاء على اتساع الشقة بين تعليم البنين والبنات لصلح البنين ، كما ويؤكد عدم الاهتمام بتعليم البنت بذات القدر الذي يجده تعليم الولد من اهتمام . الجدول التالي يعكس صورة واضحة لأعداد المدارس والملتحقين بها من الجنسين خلال الفترة منذ الاستقلال فى عام 1956م وحتى عام 1968م ويمكن أن يعطى فكرة عن مدى الالتزام بتوصية اللجنة بمنح مدارس البنات فرصة للتوسع بواقع ثلاثين مدرسة فى كل عام أو تزيد . والجدول الاتى يوضح من جانب آخر مدى التطور الذي حدث بالنسبة لتعليم البنات خلال ذات الفترة.

جدول رقم (8) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ حسب النوع والعام ونسبة البنات للبنين .

العام	المدارس		نسبة	التلاميذ		نسبة
	بنات	بنين	ث/ذ%	بنات	بنين	ث/ذ%
1957/56	206	560	37	34150	103000	33
1959/58	234	614	38	41522	109975	38
1961/60	292	668	44	48877	123077	40
1963/62	364	866	42	64162	149380	43
1965/64	555	1061	52	93035	192978	48
1967/66	550	1181	47	98765	214793	46
1969/68	616	1450	42	126477	283484	45

المصدر : الإحصاء التربوي وزارة التربية والتعليم .

بالرجوع إلى الجدول أعلاه للنظر فى مدى الالتزام بتوصيات اللجنة المحددة فيما يتعلق بالزيادة السنوية فى مدارس البنين والبنات ، نلاحظ الحقائق التالية :-

لقد ارتفعت أعداد مدارس البنات بمقدار 28 مدرسة خلال العامين منذ 1957/56م حتى 1959/58م أي أن متوسط الزيادة فى العام كانت 14 مدرسة فقط وهو اقل من العدد ألمحدد فى العام بمقدار 16 مدرسة . فى حين أن مدارس البنين قد ارتفع عددها فى ذات الفترة بمقدار 54 مدرسة بمتوسط 27 مدرسة فى العام ، وان كانت اقل من المطلوب بثلاث مدارس إلا أنه يفوق نصيب البنات ببون شاسع . وينطبق الأمر على كل السنوات الباقية حيث لا نجد تساويا بين ما يقدم من زيادة لتعليم الأولاد وتعليم البنات بل تفاوتا بينهما لصالح البنين فى كل السنوات المحددة . ونلاحظ كذلك أنه فى عام 1965/64 م قد حدث توسع كبير فى مدارس الجنسين وان ظل الاختلاف لصالح البنين بينهما قائما إلا انه كان قليلا الأمر الذي مهد للارتفاع بنسبة مدارس البنات للبنين

لتصبح 52% . غير أن هذا التطور الكبير لم تتم المحافظة عليه حيث انخفضت مدارس البنات بعدد خمس مدارس فى عام 1967/66م بينما ارتفعت مدارس الأولاد بمقدار 120 مدرسة اى بزيادة بلغت نسبتها 100% عن المحدد لها فى العام الواحد . وينطبق ذات الأمر على العام الأخير بالجدول حيث زادت مدارس البنات بمقدار 66 مدرسة تقابلها من الجانب الآخر زيادة بلغت 269 مدرسة لصالح البنين . كل هذه التناقضات بين المخطط للتوسع فى تعليم الجنسين والمنفذ بالصورة التي أوضحها الجدول أعلاه تدل دلالة قاطعة أن الاهتمام بتعليم البنات لم يجد حظه العادل عند العمل على تنفيذ تلك الخطط . كما يمكن أن يعطى انطباعا بان النظرة النمطية لتعليم البنت لا زالت تسيطر على أفكار بعض المسؤولين مما يمنعهم من النظر إلى حق البنت فى التعليم بذات مستوى الأهمية التي ينظر بها إلى حق الولد فى ذلك . إن ذلك السبب الرئيس فى تأرجح تعليم البنات بين الصعود والهبوط ومن ثم الاستمرار فى تباعد الشقة بينه وبين تعليم البنين ولكل ذلك ظلت الفجوة بين تعليم الجنسين مستمرة حتى الآن ولصالح البنين.

هذه الصورة لتعليم البنات الأولى خلال 61 عاما من بدايته الأولى ، وخلال اثنتي عشرة عاما منذ أن حصلت البلاد على استقلالها ، وبعد أن تغيرت نظرة المجتمع تجاه تعليم البنات بعد أن عرف قيمته وسعى إلى أن يتم توفيره لها بمثل ما يتوفر للبنين ، فان الواقع لا يشير إلى السير فى الاتجاه الذي يلبى تطلعات المجتمع أو رغبات البنات أنفسهن فى الحصول على حقهن العادل فى فرص التعليم . حيث لا زالت الشقة بين تعليم الجنسين على اتساعها ولا مجال لتضييقها إلا إذا تم تخطيط هادف وجاد لذلك ، تتم فى إطاره مراعاة الكيفية التي سيحدث بها التوسع فى التعليم الذي يقود فى نهاية المطاف إلى سد الفجوة بين تعليم الجنسين ، والتي لا يمكن الوصول إليها إلا إذا

تسارعت خطوات تعليم البنات أكثر من تعليم البنين حتى يمكنها ذلك من اللحاق بركبه فى المدى الذي لابد من حسابه بصورة دقيقة ومحددة .

تعليم الأساس للبنات خلال العهد الحالي

لقد اهتمت الحكومة الحالية بأمر التخطيط للتعليم عموما ، خاصة بالنسبة إلى كمه ، كما اهتمت بأمر تعليم البنات بصورة خاصة . فقد عقدت العديد من المؤتمرات وأقامت الكثير من التجمعات التي نظرت فى شان التعليم وفى مقدمة كل ذلك ما جاء بالاستراتيجية الشاملة لقطاع التربية والتي من بين أهدافها ما يلي :-

1- تعميم التعليم الأساسي بحلول عام 1995م والعمل على الزاميته بحلول عام 1998م، بحيث يستوعب جميع الأطفال فى سن التعليم (6 سنوات) .

2- خفض معدلات الأمية بين الكبار بحيث تنخفض بحلول عام 2001م إلى نسبة 10% مع التأكيد على محو أمية النساء ، وذلك لإجراء تخفيض فى التفاوت القائم حاليا فى معدلات الأمية بين الذكور والإناث .

3- توسيع نطاق التربية الأساسية من خلال التوسع فى التعليم قبل المدرسي وخلاوى القران الكريم ، ومن خلال التعليم غير النظامي لتمكين الأفراد والأسر من نيل المعارف واكتساب المهارات والقيم المحققة للحياة الكريمة عبر كافة القنوات التربوية المتاحة ، والعمل على تعميمها بحلول عام 2000م

4- النهوض بالمساواة فى فرص التعليم بإعطاء عناية خاصة للفئات التي لم تنل حظها كاملا من الخدمات التعليمية المتاحة ، وبالقضاء على التفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم بحلول عام 2002م .

5- - تحسين نوعية التعليم الأساسي بتدريب المعلمين ورفع مستواهم الاكاديمي وتوفير الكتاب المدرسي وتحسين البيئة المدرسية .

هذا ما جاء بالاستراتيجية بالنسبة لتعليم الأساس وتعليم البنات بها ، وهو تخطيط أن تم العمل على تنفيذه لأدى إلى علاج جميع مشكلات التعليم عموما وتعليم البنات على وجه الخصوص . فقد انقضت الأعوام المحددة بالاستراتيجية دون أن يحقق التعليم ما خطط له من أهداف . فالتفاوت بين تعليم البنين والبنات ما زال قائما وان خفت حدته . كما وأن نسبة الأمية لا زالت أكبر بين النساء أيضا . أما موضوع تعميم التعليم الاساسى بحلول عام 1995م ، ثم العمل على الزاميته بحلول عام 1998م فان الواقع يبعد تماما عن إدراك ذلك الهدف. فتعميم التعليم الاساسى لا زال هدفا تعمل وزارة التربية والتعليم جاهدة لإدراكه ، رغم التوسع الكبير الذي حدث بالنسبة لمدارس الأساس وبالنسبة لزيادة أعداد المستوعبين بها ويمكن أن يعطى الجدول التالي صورة لنسب الاستيعاب ومدى بعدها عن الهدف المنشود بالاستراتيجية.

جدول رقم (9) يوضح أعداد المستوعبين بمرحلة الأساس حسب النوع والعام ونسبة الاستيعاب لكل.

العام	أعداد المستوعبين		المجموع	النسبة بنات%	النسبة بنين%
	بنين	بنات			
91/90	1186749	889806	2076555	49.9	64.4
96/95	1573161	1290408	2863599	49.4	56.6
99/98	1606065	1370653	2976718	49.2	55.0

المصدر : وزارة التربية والتعليم . الإحصاء التربوي للأعوام أعلاه .

الجدول أعلاه يوضح ضعف نسب الاستيعاب عموما بالنسبة للجنسين ، كما يوضح ضعفها بصورة اكبر بالنسبة لاستيعاب البنات ، حيث لم يحقق نسبة 50% حتى عام

1999م ،فى حين حدد التخطيط الاستراتيجي للتعليم الاساسى العام 1995م عاما لتعميمه . كما يشير الجدول أيضا، إلى أن نسب الاستيعاب أخذت فى التناقص بمرور الأعوام بدلا من التزايد مما لا يساعد على بلوغ الهدف المحدد من تعميم أو إلزامية التعليم فى وقت قريب. غير أن تلك النسب للاستيعاب، لا تعطى كل الحقيقة بالنسبة لبعض المدن كالخرطوم التي أوشكت نسبة الاستيعاب بين أطفالها أن تقترب من تحقيق هدف الاستراتيجية . كما ولابد من الإشارة إلى أن نسب الاستيعاب تتفاوت كثيرا بين ولايات السودان المختلفة خاصة بالنسبة لاستيعاب البنات الذي يظهر ضعفا اكبر بالريف . فقد أرجعت أسباب تخلف تعليم البنات وفق الدراسة التي تم أجراؤها من جانب وزارة التربية والتعليم، إلى أسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية أدت جميعها إلى عدم التحاق البنات بالتعليم الاساسى بالصورة المطلوبة.

أما بالنسبة لإعداد المعلمين وتأهيلهم فقد اتخذت وزارة التربية والتعليم قرارا يقضى بتأهيل جميع معلمي مرحلة الأساس للمستوى الجامعي ، حيث حدد القرار ضرورة أن يتوقف تعيين أي معلم دون أن يكون حاملا لدرجة جامعية . وذلك قرار صائب حيث يفترض أن يلتحق خيرة المعلمين بتعليم مرحلة الأساس وغيرها من مراحل لتعليم الدنيا حتى يتمكنوا من وضع الأساس المتين لمستقبل الأطفال التعليمي . لذلك ألحقت كل معاهد تدريب المعلمين القديمة بكليات التربية بالجامعات المختلفة ليتم استغلالها فى عملية تأهيل معلمي مرحلة الأساس . غير أن هذا القرار قد واجهته بعض المشاكل عند بداية التنفيذ يمكن إجمالها فيما يلي

أولا : يتطلب الاستغناء عن بعض المعلمين لأجل التفرغ للدراسة بالجامعات توفير من يحل محلهم بالمدارس وفى ذات الوقت أن يكون مستوفيا للشرط الخاص بالمؤهل الجامعي . وهو ما لم يكن ممكنا الأمر الذي تسبب فى الكثير من المشاكل لمسيرة تعليم الأساس خاصة بالولايات التي تشكو من نقص معلميها أصلا .

ثانيا : لقد ترك أمر تمويل تعليم الأساس للمحليات بالولايات المختلفة ، ولما كان الكثير من تلك المحليات تشكو عجزا فى ميزانياتها ، فبالتالي لم تكن قادرة على ابتعاث معلميها إلى الجامعات من أجل التأهيل للمستوى المطلوب . لذلك أصبح هنالك تفاوتا فى تأهيل المعلمين بين ولاية وأخرى . يضاف إلى ذلك قلة حماسة العديد من المعلمين لترك عملهم بمدارسهم وما يوفره لهم من دخل اضافى يساعدهم فى مقابلة حاجاتهم الحياتية والذي سيفتقدونه فى حالة التفرغ للتأهيل بالجامعات . كما وان المعلمة التي ترعى أسرتها لا ترغب هي أيضا فى الابتعاد عنها من أجل التوجه إلى الجامعات لأجل التأهيل ، خاصة إن كانت الجامعة بعيدة عن موطن المعلمة وأسرتها .

ثالثا : هنالك عدم قبول من جانب المعلمين بأن يربط مستقبلهم بمهنة التدريس بمرحلة الأساس بعد نيلهم للدرجة الجامعية . لذلك يفضل المعلمون ألا تقرن درجتهم العلمية بمرحلة الأساس ، بل تترك كمؤهل تربوي جامعي يسمح لهم بالتدريس بالمرحلة الثانوية لمن يريد ذلك .

هذه بعض المشاكل المحيطة بتعليم الأساس حاليا، يشترك فى تأثيرها تعليم البنات والبنين على حد سواء تقريبا ، وقد يكون نصيب تعليم البنات منها هو الأكثر باعتباره الأكثر تخلفا من تعليم الولد. نخلص من كل ذلك إلى أن تعليم البنات رغم تقدمه الكبير قياسا ببداياته ، إلا انه لا زال فى حاجة إلى مزيد من الجهد والاهتمام خاصة بالريف .

الباب الرابع

التعليم المتوسط للبنات

ظل تعليم البنات تعليما أوليا من عام 1907م حتى عام 1938م عندما تم التفكير فى الانتقال به إلى مرحلة تالية . ففي عام 1938 تم افتتاح أول مدرسة فوق التعليم الأولى

باسم مدرسة (المخصوص) لتقدم تعليما منتهيا فى ذاته يمهد لإعداد الفتيات للحياة الأسرية أكثر من الحياة العامة . وقد حددت الدراسة بتلك المدرسة لمدة عامين تتلقى خلالها الطالبات ، بجانب المواد المحددة للإعداد الخاص لهن ، تعلم بعض من اللغة الإنجليزية . وتستمد تلك المدرسة خصوصيتها من خصوصية الطالبات اللائي التحقن بها وكن جميعهن من بنات الاسر الشهيرة والعريقة بامدرمان ، تم إلحاقهن بالمدرسة بعد إقناع أسرهن بضرورة تعليمهن، وقد كان عددهن لا يتعدى اثنتى عشرة طالبة .

فى هذا الوقت الذي بدأ فيه تعليم البنات خطوته الأولى فى مراحله الأعلى ، حدثت طفرة فى تعليم الأولاد بعد أن سار فى التطور من مرحلة التعليم الابتدائي الذي بدأت به كلية غوردون التذكارية مشوارها التعليمي، وهى مرحلة يلتحق بها من أكملوا تعليمهم بالخلاوى أو بمدارس التبشير المسيحي وغيره حيث يصبح التعليم بالمدرسة الابتدائية عبارة عن تعليم متوسط . ارتفع التعليم بالكلية إلى المرحلة الثانوية ، وأخيرا إلى التعليم العالي بافتتاح المدارس العليا ابتداء من العام 1936م هكذا نرى أنه عندما انتقل تعليم البنات إلى المرحلة الثانية من مشوار تطوره ، كان تعليم الأولاد قد أكمل كل مراحله وقبل عامين من ذلك الانتقال .فى عام 1941م تم تطوير مدرسة المخصوص لتصبح مدرسة متوسطة للبنات تستمر الدراسة بها إلى أربع سنوات بدلا عن سنتين مثلها فى ذلك مثل مدارس الأولاد . وتخضع الدراسة بالمدرسة المتوسطة للبنات لذات المناهج التي تقدم لمدارس الأولاد مع إعطاء اهتمام خاص لتدريس مادتي التدبير المنزلي والخياطة . وكانت مدرسة امدرمان المتوسطة للبنات المدرسة الحكومية الوحيدة بالسودان والتي يقصدها جميع التلميذات اللائي يكملن تعليمهن الأولى ويرغبن فى الانتقال إلى التعليم المتوسط ، لذلك أنشأ بالمدرسة داخليات لسكن التلميذات اللائي يقصدنها من مدن السودان المختلفة . ولم يكن هنالك امتحان للمنافسة على فرص الالتحاق بالمدرسة المتوسطة بل كان القبول لها يتم بالاختيار بين أوائل التلميذات بالمدارس المختلفة بالسودان ممن يرغبن وترغب أسرهن فى المزيد من تعليمهن .

افتتحت المدرسة المتوسطة بامدرمان تحت إدارة وإشراف معلمة بريطانية تسمى (ناظرة المدرسة) . ويقوم بالتدريس بالمدرسة مجموعة من الرجال السودانيين الذين يضطلعون بتدريس مختلف المواد التي تدرس بمدارس الأولاد إضافة إلى مواد التدبير المنزلي والخياطة التي تضطلع بتدريسها بعض السودانيات من خريجات كلية تدريب البنات بامدرمان ، بينما تقوم بتدريس اللغة الإنجليزية بعض المعلمات البريطانيات.

ظلت مدرسة امدرمان الوسطي الحكومية بنات الوحيدة لذلك الغرض بالسودان ، حتى عام 1949 م عندما تقرر افتتاح مدرسة متوسطة أخرى للبنات مقرها مدينة ودمدنى ، على أن تركز الدراسة على مادة الاقتصاد المنزلي كأساس للتعليم بها . أعقب ذلك افتتاح مدرسة أخرى بمدينة الأبيض ، ثم عطبرة ، على أن تؤهل المدرستان الأخيرتان تلميذاتهما بذات المناهج المتبعة بمدرسة امدرمان الوسطي للبنات . وكان المبرر فى عدم الإسراع فى افتتاح مدارس البنات المتوسطة بالسرعة التي تتطلبها أهمية السعي للاقتراب به من تعليم الأولاد ، عدم توفر العدد الكافي من البريطانيات اللاتي يضطلعن بمهمة إدارة تلك المدارس، خاصة فى غياب وجود اى معلمة سودانية تستطيع القيام بتلك المهمة فى ذلك الوقت ، إضافة إلى عدم قبول المجتمع لإدارة مدارس البنات بواسطة الرجال . وقد درجت المعلمات البريطانيات اللائي يناط بهن إدارة مدارس البنات المتوسطة ، أن يحضرن إلى السودان ويقضين عاما كاملا بالمركز الرئيس لتعليم البنات بامدرمان يتعلمن خلال ذلك العام شيئا من اللغة العربية التي يحتجن إليها فى إدارة المدارس التي سيلتحقن بها . وقد اقترح ، تيسيرا وعلاجا لهذه المشكلة أن يتم تدريب كل مسؤولة من البريطانيات مع نائبة لها تصبح رصيدا يستفاد بها عند افتتاح مدارس جديدة .[19] وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدارس الإرساليات وجمعيات التبشير المسيحي قد سبقت الحكومة فى الارتقاء بتعليم البنات إلى المرحلة المتوسطة مثل المدرسة الأمريكية بمدينة الخرطوم بحري ، ومدارس كمبونى ، والمدارس القبطية ،

---

19 Report of the Committee of Sudanization .P .6 .

وان كانت غالبية تلك المدارس مدارس مختلطة لكن لم يمنع ذلك بعض الفتيات السودانيات من الالتحاق بها والاستفادة من تعليمها . الجدول التالي يعطي فكرة عن التعليم المتوسط للبنات بشقيه الحكومي و الاهلى ، كما يلقى الضوء على موقف مدارس البنات قياسا بما توفر للبنين

جدول رقم(10) يوضح المدارس المتوسطة والملتحقين بها حسب النوع حكومية كانت أو أهلية عام 1954م

تعليم البنات				تعليم البنين			
حكومي		اهلى		حكومي		اهلى	
مدارس	تلميذات	مدارس	تلميذات	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ
6	732	3	820	30	5001	42	7823
--	--	2	269	--	--	15	3153
6	732	5	1089	30	5001	57	10976

المصدر : تقرير حكومة السودان[20]

الجدول السابق يعطي فكرة واضحة عن موقف تعليم البنات المتوسط قياسا بتعليم البنين لذات المرحلة . ففي حين كانت مدارس البنات الحكومية المتوسطة تمثلها ست مدارس فقط ، كانت مدارس الأولاد قد بلغت ثلاثين مدرسة ، اى أنها خمس أضعاف مدارس البنات . وحتى التعليم الاهلى فقد كان التركيز فيه على مدارس البنين قبل البنات ، ففي حين تخصصت خمس منه لتعليم البنات كانت هنالك سبعا وخمسين مدرسة خاصة للأولاد وحتى التعليم الاهلى المصري فقد خص الأولاد بخمسة عشرة مدرسة مقابل مدرستين للبنات.

وبالنظر إلى أعداد الملتحقات بمدارس البنات فان الموقف يتسق مع الضعف فى أعداد المدارس التي خصصت لهن . فقد كانت نسبة الملتحقات للملتحقين بالمدارس الحكومية تساوى 15% تقريبا ، بينما بلغت نسبتها فى حالة التعليم الاهلى بجميع مدارسه 10%

---

[20] Sudan Government report of the International education Commission ,secondary education. Khartoum February 1955 p.38.

تقريبا. ويمكن أن يعزى هذا الفارق بين تعليم البنات والأولاد إلى البداية ا لمتأخرة لتعليم البنات ، والى التوسع غير الهادف إلى إزالة تلك الفوارق من جانب آخر . وتتضح هذه الحقائق بصورة كاملة إذا تتبعنا حركة تطور تعليم البنات حتى بعد نيل البلاد لاستقلالها عام 1956م حيث استمر التوسع فى التعليم سائرا بذات نمطيته القديمة حتى نهاية مرحلة التعليم المتوسط واختفائها من السلم التعليمي نهائيا ،حيث التركيز على التوسع فى مدارس البنين بصورة تعمل على زيادة اتساع الشقة بينهما وتعميقها . وقد ذكرنا من قبل بان تضييق الشقة بين تعليم الجنسين لا وسيلة إلى تحقيقه إلا إذا تم التخطيط للتوسع فى تعليم البنات بنسب تفوق ما يحدد للبنين وحتى تتمكن مدارس البنات والملتحقات بها من اللحاق بتعليم البنين . فيما عدا ذلك فان التوسع العشوائي والذي يتم فى إطاره التوسع فى تعليم البنات وبنسب أقل مما يحدد للبنين ، لن يقود إلى تقارب بين تعليم الجنسين ، ويعوق من المساواة الكاملة بينهما مستقبلا.الجدول الاتى يعطى فكرة عن التطور الذي حدث بالتعليم المتوسط والقدر الذي حصل عليه تعليم البنات قياسا بتعليم الأولاد.

جدول رقم(11) يوضح المدارس المتوسطة والملتحقين بها حسب النوع والعام ونسبة الإناث للذكور.

العام	أعداد المدارس			أعداد التلاميذ		
	إناث	ذكور	ث/ذ%	إناث	ذكور	ث/ذ%
1957/56	12	55	22	1514	8800	17
1959/58	22	122	18	3015	17846	17
1961/60	29	132	22	3947	19351	28
1963 /62	38	143	27	4693	21025	22
1965/64	51	167	31	6392	23802	27
1967/66	56	170	33	8633	27723	31
1969 /68	71	223	32	10585	34134	31

المصدر الإحصاء التربوي . وزارة التربية والتعليم.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن صورة تعليم البنات بالمرحلة المتوسطة لا تختلف كثيرا عن صورة تعليمها الأولى ، من حيث تباعد الشقة بينها وبين تعليم البنين ، إضافة إلى بطء حركة تطوره لدرجة الركود في بعض الأعوام . ففي عام 1957/56م أصبحت مدارس البنات المتوسطة بكل السودان ، ما عدا الجنوب حيث لم يبدأ التعليم المتوسط الحكومي بعد ، اثنتي عشرة مدرسة ، بينما أصبحت مدارس الأولاد تمثلها خمسا وخمسين مدرسة ، اى أن مدارس البنات شكلت نسبة 21.8% من مدارس البنين . أما نسبة الملتحقات بتلك المدارس، فقد كانت 17% فقط من مجموع الملتحقين من الجنسين . ونلاحظ عدم وجود اتساق بين الزيادة فى أعداد مدارس النبات والزيادة فى أعداد الملتحقات بتلك المدارس إذ تقل نسبة الالتحاق عن نسبة الزيادة فى المدارس . ففي عام 1963/62م ازدادت المدارس بنسبة 27% بينما كانت نسبة الملتحقات تمثلها 22% ، رغم ذلك نلاحظ أن نسب الالتحاق بمدارس البنات أخذت فى التصاعد وان كان بطيئا ولكن يمكن اعتباره مؤشرا فى الاتجاه نحو اللحاق بتعليم الأولاد .

بصفة عامة ، إن تعليم البنات منذ الاستقلال وحتى العام 1969/68م ازدادت مدارسه بمقدار 51 مدرسة ، بينما ازدادت مدارس البنين بمقدار 168 مدرسة ، وهى الفوارق التي أدت إلى اتساع الشقة بين تعليم الجنسين بصورة لا تمكن من تضييقها إذا استمرت الزيادة فى مدارس البنين بمثل تلك النسب الكبيرة قياسا بما يتوفر من زيادة لمدارس البنات .

التعليم الثانوي العام للبنات

ظلت المدارس المتوسطة تمثل المرحلة الثانية من التعليم العام الذي يمثله السلم التعليمي الذي جعل لكل مرحلة من مراحل التعليم سنوات أربع تنتهي بنهايتها . وهو السلم الذي يرمز إليه ب 4+4+4 سنة اى أربع سنوات للمرحلة الأولية ، وأربع أخرى للمرحلة المتوسطة ثم أربع ثالثة للمرحلة الثانوية. فى عام 1970 م تم تعديل ذلك السلم

ليصبح 6+3+3 سنة اى ست سنوات للمرحلة الأولية التي ازدادت سنواتها عامان ، ثم المرحلة المتوسطة التي انتقص عام واحد من سنواتها فأصبحت ثلاثا بدلا عن أربع وأصبح اسمها الثانوي العام وأخيرا المرحلة الثانوية التي انتقصت أعوامها عاما أيضا فأصبحت ثلاث سنوات باسم الثانوي العالي بدلا عن الأربع القديمة . إن هذا التعديل قد اكسب تلاميذ المرحلة الأولية مزيدا من سنوات الدراسة مطلوبة لزيادة حصيلتهم التعليمية بإضافة عامين دراسيين إلى سنواتهم الأربع السابقة ،لان فى زيادة هذين العامين فرصة للتلميذ كي يقترب من مراحل النضج العمرى والعلمي مما يساعد فى عدم إمكانية ارتداد التلاميذ إلى الأمية التي تسهل فى حالة السلم التعليمي القديم . إلا أن هذا التعديل فد حدث فى غياب الكثير من مستلزمات نجاحه وفى مقدمة ذلك إعداد المناهج الجديدة التي يستوجبها زيادة عامين من المرحلة المتوسطة إلى المرحلة الأولية وبالتالي إضافة مناهجها لمناهج المرحلة الأولية . كما وان المعلم الذي سيضطلع بتدريس تلك المناهج كان لابد من تأهيله وتدريبه للاضطلاع بتلك المهمة ، وهو ما لم يحدث الأمر الذي أدى إلى الانتقاص من كفايات التعليم الأولى لفترة طويلة كان من الممكن تفاديها أن سبق الإعداد لتعديل السلم التعليمي مرحلة تنفيذه . إضافة إلى كل هذه المشاكل فقد ظل تعليم البنات المتوسط محتفظا بالكثير من مشاكله القديمة وفى مقدمتها تباعد الشقة بينه وبين تعليم البنين . وبالرغم من كل تلك المشاكل فان تعليم البنات اخذ فى شق طريقه نحو الاقتراب من تعليم البنين من حيث توافر فرصه ومدى إقبال البنات عليها . الجدول التالي يلقى الضوء على حركة تعليم البنات ومدى تسارع خطواتها فى اتجاه تضييق الفجوة بين تعليم الجنسين .

جدول رقم (12) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ حسب النوع ونسبة الإناث للذكور فى السنوات المحددة .

الأعوام	أعداد المدارس			أعداد التلاميذ		
	إناث	ذكور	النسبة%	إناث	ذكور	النسبة%
1971/70	103	279	37	10573	42999	25
1973/72	134	383	35	20273	65741	31
1975/74	174	475	37	34819	91678	38
1977/76	231	546	42	42480	104947	40
1978/77	274	576	48	52629	116095	45
1980/79	351	673	52	71284	131346	54
1983/82	528	817	65	108488	152771	71

المصدر : الإحصاء التربوي . وزارة التربية والتعليم.

الجدول رقم (12) يوضح أن مدارس النبات بمرحلة التعليم الثانوي العام كانت 103 مدرسة فى عام 1970 ، عند بداية السلم التعليمي الجديد ، يقابلها من الجانب الآخر 279 مدرسة للبنين بذات المرحلة . حيث شكلت مدارس البنات للبنين نسبة 37% وأخذت تلك النسبة فى الارتفاع ابتداء من عام 1977/76م عندما بلغت نسبتها 42% من مدارس البنين ، إلى أن بلغت نسبة مدارس البنات للأولاد 65% فى عام 1983/82م .هذه النسبة الأخيرة تعنى أن الشقة بين تعليم الجنسين تمثلها نسبة 35% ، بينما كانت فى بداية السنوات المحددة بمقدار 63% أما إذا نظرنا إلى أعداد البنات الملتحقات بتلك المدارس ، فنشاهد تطورا أفضل بالنسبة لتعليم البنات قياسا بالأولاد . فقد كانت نسبة الملتحقات للملتحقين من التلاميذ تمثلها 25% فى العام 1970م ، أي أنه من بين كل مائة تلميذ بالمرحلة الثانوية العامة هنالك 25 تلميذة فقط . وقد أخذت تلك النسب فى التصاعد المتتالي خلال السنوات المحددة حتى أصبحت نسبة الملتحقات بالمرحلة المحددة للملتحقين بها من الذكور تمثلها 71% . بمعنى انه من بين كل مائة تلميذ بتلك المرحلة هنالك 71 تلميذة ، وتلك نسبة عالية تدركها التلميذات فى تلك الفترة التي تعتبر وجيزة بالنسبة للسنوات الطويلة التي تعثرت فيها خطوات تعليم البنات .

ويدل كل ذلك على تغيير نظرة المجتمع لتعليم البنات وزيادة اهتمام البنات بحقهن فى التعليم .

وقد استمر التعليم المتوسط للبنات فى تصاعده حتى عام 1991م عندما تم تعديل السلم التعليمي للمرة الثانية الأمر الذي أدى إلى إلغاء المرحلة المتوسطة تماما من مراحل التعليم العام التي أصبحت بموجب ذلك التعديل مرحلتين هما المرحلة الأولية التي ازدادت سنواتها لتصبح ثماني سنوات وتغير اسمها ليصبح مرحلة الأساس . ثم المرحلة الثانية وسنواتها ثلاث سنوات وعرفت باسم المرحلة الثانوية . بناء على ذلك اختفت المرحلة المتوسطة من خارطة التعليم العام بعد أن وزعت سنواتها الثلاث بإضافة عامين منها إلى المرحلة الأولية ، وإلغاء العام الثالث نهائيا من سنوات التعليم العام الذي أصبح إحد عشر عاما بدلا عن اثنتي عشرة عاما . وقد استمر التلاميذ بالمرحلة المتوسطة حتى عام 1994م عندما جلست آخر مجموعة من التلاميذ بالمرحلة القديمة مع أول مجموعة من تلاميذ مرحلة الأساس بالسلم الجديد ، ومن بعد أصبح التعليم العام مقتصرا على مرحلتين هما مرحلة الأساس والثانوي .

الباب الخامس

التعليم الثانوي للبنات

إن التفكير فى الانتقال بتعليم البنات من مرحلة إلى مرحلة أخرى أعلى، لا يتم إلا بعد أن تصل مجموعة التلميذات بالمرحلة السابقة إلى نهاية تلك المرحلة . لقد أخذ التفكير فى الانتقال من التعليم الأولى للبنات إلى المرحلة المتوسطة منه ، ثلاثة عقود من الزمان مثلتها واحد وثلاثون عاما حتى تم افتتاح أول مدرسة متوسطة ، ولم تصبح متوسطة بالمعنى الصحيح إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ افتتاحها، وهى المدرسة ذات العامين من الدراسة والتي أطلق عليها اسم المخصوص كما أشير إلى ذلك من قبل .

عندما انتقلت الدفعة الأولى من تلميذات المدرسة المتوسطة بامدرمان إلى الصف الرابع بالمرحلة ،حينها تم التفكير فى أن تنتقل تلك المجموعة إلى مرحلة التعليم الثانوي الحكومي . فقد سبقت بعض من مدارس الإرساليات والتعليم الاجنبى فى توفير تعليم ثانوي لم يكن من اجل الفتيات السودانيات المسلمات ولم يمنع ذلك من الاستفادة من فرصه من البعض ممن سمحت أسرهن بتلك الاستفادة . وفى مقدمة تلك المدارس غير الحكومية ، مدرسة الاتحاد العليا للبنات التي يرجع إليها الفضل فى فتح أبواب التعليم العالي للفتيات السودانيات بالتحاق أول طالبة بكلية غوردون التذكارية من بين تلميذاتها كما أسلفنا القول سابقا .

فى ذلك الوقت لم يكن المجتمع متحمسا ولا راغبا فى تعليم أكثر للبنات باعتبار أن التعليم المتوسط يكفى لإعداد الفتيات للحياة الأسرية أو للعمل بالتدريس بالمرحلة الأولية . كما أن الحكومة ذاتها لم تكن على قناعة بضرورة التعليم الثانوي للبنات ، لذلك وجدت مديرة المدرسة المتوسطة آنذاك، وهى بريطانية كما ذكر من قبل ،وجدت معاناة كثيرة حتى تحصل على التصديق للانتقال بتعليم البنات الحكومي إلى المرحلة الثانوية . ففي عام 1945م تقرر أن يبدأ التعليم الثانوي للبنات ولما لم تكن هنالك مبان معدة لذلك فقد بدأت مدرسة امدرمان الثانوية للبنات أولى خطواتها بذات مباني مدرسة امدرمان المتوسطة للبنات حيث انتقلت المجموعة التي أكملت المرحلة المتوسطة ، وقوامها اثنتا عشرة تلميذة ، إلى المرحلة الثانوية بصورة مباشرة . وقد باشر التدريس بالمدرسة الثانوية مجموعة من الرجال السودانيين ممن تلقوا تعليمهم بكلية غوردون التذكارية بجانب بعض من المعلمات البريطانيات . ولم يكن هنالك منهج محدد للتعليم الثانوي للبنات أو أهداف واضحة لذلك أكثر من كون ذلك التعليم مزيدا من فرص تأهيل الفتيات للحياة الأسرية . فقد تم الاعتماد على مناهج تعليم البنين فى التدريس بالمدرسة الثانوية ، إضافة إلى الاهتمام بتدريس مادة الاقتصاد المنزلي التي لم تجد فرصتها فى الإعداد بحيث تستجيب لاحتياجات الفتاة السودانية فى ذلك الوقت . فقد

اعتمد التدريس لمادة الاقتصاد المنزلي على المناهج البريطانية التي لا تصلح أبدا للمجتمع السوداني . وفى عام 1946م لم تتمكن مدرسة امدرمان الثانوية من قبول الدفعة الثانية من تلميذاتها بسبب عدم الاستعداد الكامل لذلك الأمر الذي يوضح ضعف الاهتمام بتعليم البنات ، والغريب أن ذلك الإهمال لم يجد اى رفض من جانب المجتمع أو التلميذة ذاتها ، حيث توجهت غالبية التلميذات خريجات ذلك العام إلى الالتحاق بكلية تدريب المعلمات بامدرمان حتى يتم أعدادهن للتدريس بالمرحلة الأولية ،فشكلن بذلك أكثر عدد يلتحق بالكلية من التعليم التوسط ، والذي دفع المسؤولين التربويين إلى التفكير فى أن يصبح الالتحاق بالكلية لاحقا من بين خريجات المرحلة المتوسطة . وفى عام 1947م قبلت مدرسة امدرمان الثانوية الدفعة الثانية من تلميذاتها ومن بعده أصبح القبول منتظما كل عام . فى عام 1949م انتقلت المدرسة الثانوية إلى مبانيها الجديدة بامدرمان وبدأت مسيرتها التعليمية التي لم تكن محددة الأهداف ولا واضحة المعالم بالنسبة إلى الغايات التي يسعى ذلك التعليم الثانوي إلى تحقيقها للفتيات الملتحقات به .

عندما أكملت الدفعة الأولى من تلميذات تلك المدرسة الصف الرابع تقرران يسمح لهن بالانتقال إلى التعليم العالي . ولم تكن التلميذات مهيئات أكاديميا أو نفسيا لذلك الانتقال ، فتقرر أن يضاف عام خامس لسنوات المرحلة الثانوية للبنات حتى يتمكن من الاستعداد للجلوس لامتحان شهادة كيمبردج التي تمهد لهن للمنافسة على فرص التعليم العالي القليلة . وهنا أيضا نلاحظ أن الانتقال بالتعليم الثانوي للبنات إلى المرحلة الأعلى تعرض لذلت المشاكل التي ظلت تلازم تعليم البنات دون البنين وفى كل المراحل التي تتمثل فى الالتفات إلى ضرورة الارتقاء به إلى مرحلة أعلى بعد أن تصل التلميذات باى من المراحل المراد الانتقال منها إلى ما تليها إلى نهاية تلك المرحلة ، وهو أمر طبيعي فى غياب التخطيط المسبق لأهداف كل مرحلة منذ بداية وحتى نهاية سنواتها .

لقد جلست الدفعة الأولى من تلميذات امدرمان الثانوية بنات لامتحان شهادة كيمبردج عام 1949م وقد وفقت ثلاث منهن من النجاح والالتحاق بكلية غوردون التذكارية ،

وهو نصر كبير إذا ما تم النظر إليه فى اطار كل الظروف التي أحاطت بتعليم البنات وعطلت خطواته . أما الدفعة الثانية من خريجات ذات المدرسة فقد تمكنت من التفوق على كل المدارس الثانوية بحصولها على أكبر نسبة فى النجاح فى امتحان شهادة كيمبردج وهى الدفعة التي جلست لامتحان عام 1951م والتي يوضح الجدول التالي صورة ذلك النجاح.

جدول رقم (13) يوضح الجالسين والناجحين فى امتحانات شهادة كيمبردج ونسبة النجاح حسب المدرسة للعام 1951م .

اسم المدرسة	الجالسون	الناجحون	النسبة%
وادي سيدنا	112	65	58
حنتوب	124	70	56.4
امدرمان الثانوية بنات	10	6	60
الإتحاد العليا بنات	9	4	44.4
المدرسة الأهلية أولاد	28	4	14.3
الأحفاد الأهلية أولاد	19	2	10.5
رمبيك	25	7	28
ممتحنون خارجيون	45	16	35.5

المصدر[21]

الجدول أعلاه يوضح مختلف المدارس التي جلست لامتحان ذلك العام ونسب النجاح التي أحرزتها كل مدرسة . نلاحظ أن مدرسة امدرمان الثانوية بنات رغم حداثة عهدها بهذا الامتحان وبالتعليم الثانوي بداية ، فقد تمكنت من الحصول على أعلى نسبة فى النجاح ، ورغم قلة أعداد الجالسات للامتحان من تلميذاتها إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبارها الأعلى نسبة فى نجاح امتحانات ذلك العام ، وأن تصبح المدرسة الأولى من بين مختلف المدارس التي جلس تلاميذها أو تلميذاتها له. ومن بين تلك المدارس العديد من المدارس العريقة التي تمرست فى امتحانات شهادة كيمبردج ، مثل مدرسة وادي

[21] Sudan weekly newsletter> Sudan Pamphlets . p 4 .

ولابد من الإشارة إلى أن مدرسة امدرمان الثانوية

لا زالت سنوات الدراسة بها ممتدة إلى خمس سنوات ، مما يؤكد عدم تمكنها بعد م
اللحاق بالتعليم بمدارس الأولاد وسنواته الأربع ، فقد استمر الوضع كذلك حتى ع
1957م عندما جلست فرقتان للامتحان فى عام واحد ومن بعده عادت الدراس
بالمدرسة إلى الوضع الطبيعي وهو أربع سنوات .

ذكرنا بان التدريس بمدرسة امدرمان الثانوية بنات قد اضطلعت به مجموعة م
الرجال السودانيين الذين تخرجوا فى كلية غوردون التذكارية ، إضافة إلى مجموع
من النساء البريطانيات اللائي يقمن بتدريس العديد من المواد الدراسية خاصة وجمي
المواد يتم تدريسها باللغة الإنجليزية ما عدا اللغة العربية والدين بالطبع . والغريب ا
مادة الاقتصاد المنزلي التي يعول عليها المجتمع فى إعداد فتياته للحياة الأسرية
كانت تقوم بتدريسها بعض البريطانيات ، وكانت المادة التي تدرس مشتقة من المناه
البريطانية التي لا تصلح للمجتمع السوداني ولا تلبى حاجاته ورغباته ، وتبعد تماما ع
ذوقه وعاداته الغذائية . أما المناهج الأخرى التي تتلقاها التلميذات بالمدرسة الثانوية فق
كانت ذاتها التي تقدم لمدارس الأولاد الثانوية .

وبما أن التعليم الثانوي للبنات قد بدأ متأخرا جدا عن تعليم البنين بذات المرحلة ، فا
الفارق بين تعليم الجنسين ظل كبيرا من حيث أعداد المدارس وأعداد الملتحقين بها م
الجنسين أيضا ، خاصة وان التوسع فى التعليم الثانوي للبنات ظل يسير بذات النم
الذي اتبع فى التوسع فى تعليم المرحلتين السابقتين والتي يمثلهما التعليم الأول
والمتوسط ، حيث تسارعت خطواته بالنسبة للذكور وأبطأت بالنسبة للإناث . كما وا
المجتمع لم يكن متحمسا لمزيد من التعليم للبنات يتمثل فى المرحلة الثانوية ، وهو أم
ظل تعليم البنات يتعرض إليه كلما وصل إلى نهاية مرحلة منه وواجه فكرة الانتقال ب
إلى مرحلة أعلى . حيث تبرز مشكلة السؤال عن ضرورة ذلك الانتقال وأهميته للبن
فى مستقبل حياتها الأسرية . لذلك تبدأ خطواته متعثرة ، ينعكس ذلك فى قلة مدارس

وبالتالي قلة الملتحقات بها من الفتيات . ، حتى حصل السودان على استقلاله واخذ الوعي بأهمية تعليم البنات يتزايد من جانب المجتمع ومن جانب البنات أنفسهن ، ولكن مع كثير من الاحتفاظ ببعض المسافات الفاصلة بينه وبين تعليم الأولاد ولصالح الأولاد ، ومع بقية من التقاليد التي تفضل زواج البنات على تعليمهن . فقد ظلت بعض الطالبات بالمدرسة الثانوية يتركن الدراسة بها من اى من صفوفها وقبل إكمال المرحلة بسبب الزواج وبعضهن يفعلن ذلك بعد أن يقطعن شوطا بعيدا من سنوات الدراسة بالمرحلة . رغم ذلك هنالك العديد من الطالبات اللائي فضلن الاستمرار فى دراستهن على الزواج .

تعليم البنات الثانوي بعد الاستقلال

لقد شهدت السنوات العشرة الأولى بعد الاستقلال تطورا متواضعا فى التعليم الثانوي للبنات ، من حيث كمه بالنسبة لمدارسه وعدد الملتحقات بها ، خاصة بعد أن أصبح التنافس على فرصه القليلة كبيرا من جانب التلميذات بالمدارس المتوسطة اللائي ازدادت أعدادهن بزيادة أعداد المدارس المتوسطة . فقد كان القبول للتعليم الثانوي فى بداية الأمر يتم من بين أميز التلميذات بالمرحلة المتوسطة ، ودون خضوعهن لامتحانات منافسة . وفى ذات الوقت لم تكن الرغبة فى الانتقال إلي مرحلته تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للتلميذات أو لأسرهن فكثير من التلميذات يفضلن الانتقال إلى كلية تدريب المعلمات على الالتحاق بالمرحلة الثانوية ، ومنهن من تتوجه إلى البيت للبقاء به لحين الزواج .

لقد بدأت السلطات الوطنية بعد الاستقلال ، فى التوسع فى فرص التعليم كاستجابة لطلبات المواطنين الذين أحسوا بأن المستعمر قد حرمهم كثيرا من فرصه خاصة تعليم الذكور برغم تقدمه على تعليم الإناث . فعملت الحكومات الوطنية على الاهتمام بالتطور الكمي للتعليم من حيث الزيادة فى أعداد مدارسه وبالتالي الزيادة فى أعداد

الملتحقين بتلك المدارس . وكان لابد من أن يتأثر تعليم البنات بذلك التطور ، غير أن التوسع فى تعليم البنين لم يقابله توسع فى تعليم البنات لا بذات النسبة و لا بمتوسط يسمح بان يلحق تعليم البنات بتعليم البنين فى الوقت المناسب والمعقول . الجدول التالي يلقى الضوء على التوسع فى تعليم البنات قياسا بتعليم البنين خلال الفترة منذ الاستقلال وحتى العام 1969/68م . ولا نتحدث عن تطوير تعليم البنات فى هذا المجال نسبة لان التطوير يستوجب النهوض بعدة جوانب تتصل بالعملية التعليمية من جميع أوجهها كالتطور فى المنهج الذي يدرس للبنات ، والمعلم الذي يضطلع بتدريس ذلك المنهج ، إضافة إلى الوسائل التعليمية والبيئة المدرسية وخلافها ، وسنكتفى بالحديث عن التطور الكمي الذي سيعكس مدى ألاهتمام بتعليم البنت قياسا بتعليم الولد .

.جدول رقم (14) يوضح توزيع المدارس الثانوية والتلاميذ حسب النوع والعام ونسبة البنات للبنين .

العام	المدارس			التلاميذ		
	بنات	بنين	النسبة%	بنات	بنين	النسبة%
1956/55	2	23	9	190	3220	6
1957/56	4	27	15	196	3494	6
1959/58	4	36	11	413	4947	8
1961/60	6	43	14	586	5403	12
1963/62	14	60	23	1170	6837	17
1065/64	20	79	25	2464	10543	23
1967/66	24	85	28	3255	12409	26
1969/68	24	90	27	3763	14762	26

المصدر : الإحصاء التربوي، وزارة التربية والتعليم .

يوضح الجدول السابق أن مدارس البنات فى عام 1956/55م كانت مدرستين فقط شكلتا نسبة 9% من مدارس البنين . وقد أخذت أعداد مدارس البنات فى الزيادة البسيطة كل عام وفى بعض الأعوام تظل بلا زيادة كما فى عامي 1957/56م و 1959/58م مما يدل على أن مدارس البنات الثانوية استمرت أربع مدارس طيلة تلك

الفتـرة . كمـا يتكـرر ذات الجمـود فـى أعـداد المـدارس فـى عـامي 1967/66م و 1969/68م حيث كانت مـدارس البنـات تمثلهـا 24 مدرسـة شـكلت نسـبة 27% مـن مدارس البنين . أما إذا نظرنـا إلـى الملتحقين بتلك المدارس من الجنسين فـان الصـورة تبدو أكثر ضـعفا . فنسبة التحـاق البنـات للبنين بالمرحلـة الثانويـة كانـت 6% فقط فـى عامي 1956/55م و 1957/56م وهى نسبة قليلة جدا . وتكررت عمليـة ثبـات النسب مرة أخرى فى ذات السنوات التي تكرر فيها غياب ألتوسع فى أعداد المدارس ،اى فى عـامي 1967/66م و 1969/68م. بينمـا نلاحـظ أن التوسع فـى تعلـيم الأولاد قـد ظـل مضطردا ومتناميا ، سواء أكان ذلك فى أعداد المدارس أم الملتحقين بها . وفى كل ذلك دليل على ضعف الاهتمام بتعليم البنات وهو الأكثر حاجة لذلك الاهتمام .

لقد اخذ التعليم الثانوي للبنات فـى التطور بعد ذلك التـاريخ ،1969/68م وان لم يلحق بتعليم البنين إلا أن خطواته قد أخذت فـى التسـارع النسبي قياسا ببطئها السابق . وهو أمر طبيعي يفرضـه التطور العالمي وانعكاساته على كل المجتمعات ، فقد نشط الحديث عن تعليم البنات وأهمية العمل على تضييق الشقة بينه وبين تعليم البنين خاصة بعد أن خصص عام باسم عام المراة وهو العام الذي تم فيه تسليط الضـوء علـى مختلف قضـايا المراة والاهتمـام بهـا ، وبـالطبع يحتل تعليم المراة موقعـا متقدما بين تلك الاهتمامـات .الأمـر الـذي دفـع الفتيـات تجـاه السـعي للحصـول علـى حقهـن فـى التعليم بعـد أن تـم حرمانهن منه لفترات طويلة . لكل ذلك كان التطور فى تعليم البنات أكثر تقدما بعد ذلك التأريخ كما يوضحه الجدول التالي .

جدول رقم (15) يوضح توزيع المدارس الثانوية والملتحقين بها من التلاميذ حسب النوع والعام ونسبة البنات للبنين .

العام	أعداد المدارس			أعداد التلاميذ		
	بنات	بنين	النسبة%	بنات	بنين	النسبة%
1970/69م	16	44	36	4423	17057	26
1972/71م	16	48	33	4427	19444	23
1974/73م	19	49	39	7572	26444	29
1976/75م	21	57	37	9390	30012	31
1978/77م	34	68	50	14975	37238	40
1980/79م	45	86	52	20829	54653	38
1983/82م	67	96	70	30875	51138	60

المصدر الإحصاء التربوي ، وزارة التربية والتعليم .

يوضح الجدول أعلاه حركة تطور التعليم الثانوي للبنات حيث نلاحظ أن ذلك التطور قد اخذ فى التنامي منذ العام 75/ 1976م وهو العام الذي اخذ فيه الاهتمام العالمي بأمر المرأة فى الظهور ، وكذلك اهتمام المرأة وزيادة وعيها بحقوقها . وبالرغم من أن تعليم البنين لازال متقدما على تعليم البنات إلا أن التوسع فى تعليم البنات اخذ فى التصاعد بنسب لم تكن ممكنة من قبل . فقد ارتفعت نسبة مدارس البنات للبنين فى عام 1978/77م لتصل 50% من مدارس البنين اى أن مدارس البنات شكلن نصف أعداد مدارس البنين ، بينما ارتفعت نسبتها إلى 70% فى العام 1983/82م بمعنى أن الفرق بين مدارس الجنسين أصبح 30% بعد أن كان 85% فى عام الاستقلال . آما بالنسبة لأعداد الملتحقات بتلك المدارس فقد أخذت فى الارتفاع أيضا وبلغت أقصى ارتفاعها عام 1983/82 عندما أصبحت تشكل 60% ومن ثم أصبح الفرق بين التحاق الجنسين تمثله نسبة 40% .

الوضع الحالي للتعليم الثانوي للبنات

لقد استمرت خطوات تعليم البنات الثانوي فى التصاعد بتصاعد اهتمام المجتمع بتعليم البنات وبتنامي اهتمام الفتيات أنفسهن بأمر تعليمهن . ولم يكن هنالك بد من أن تستجيب الدولة لمطالب تعليم البنات وحقه فى التوسع بما يمكنه من الوصول إلى تعليم البنين أو الاقتراب منه ، خاصة بعد أن أظهرت البنات تفوقا كبيرا فى المنافسة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي . حيث يوضح الجدول التالي ذلك التطور فى كم مؤسساته والملتحقات بها من الفتيات .

جدول رقم (16) يوضح توزيع المدارس الثانوية والملتحقين بها من التلاميذ حسب النوع والسنة ونسبة البنات للبنين .

العام	أعداد المدارس			أعداد التلاميذ		
	بنات	بنين	النسبة%	بنات	بنين	النسبة%
1996	525	692	76	203815	235992	86
1997	578	737	78	212013	245557	86
1998	636	786	81	220541	255510	86
1999	700	838	83	229412	265867	86
2000	771	893	86	238640	276643	86

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط التربوي ، وزارة التربية والتعليم .

الجدول أعلاه يعطي مؤشرا واضحا تجاه تسارع خطوات تعليم البنات بالمرحلة الثانوية وقربها من موقف تعليم البنين . فبالنسبة لمدارس البنات الثانوية فقد بلغت نسبتها 76% من مدارس البنين فى عام 1997/96م حيث أخذت فى التصاعد منذ ذلك العام وبصورة متتالية حتى وصلت نسبتها 86% من مدارس البنين فى عام 2000م. هذا الوضع يؤكد أن التعليم الثانوي للبنات فى طريقه لسد الفجوة بينه وبين تعليم البنين فى فترة وجيزة إذا استمر التقدم فى أعداد مدارسه بمثل تلك الزيادات . فقد أصبحت أعداد مدارس البنات تتزايد بأرقام كثيرة جدا قياسا بما كان عليه الحال سابقا ، ورغم أن مدارس

البنين تتزايد أعدادها أيضا إلا انه لأول مرة يتم التوسع فى تعليم البنات بنسبة اكبر من التوسع فى تعليم البنين الأمر الذي ساعد فى تضييق الشقة بينهما . أما بالنسبة لأعداد الملتحقات من البنات بتلك المدارس فقد ظلت نسبتهن تمثل 86% من الملتحقين من البنين ، وهى نسبة استمرت خلال السنوات المحددة . ومن ثم أصبحت الشقة بين التحاق البنات والبنين لا تتعدى نسبة 14% فقط . والجدول هذا يعكس صورة للتطور الكمي لتعليم البنات قياسا بتعليم البنين ويؤكد أن هنالك جهدا كبيرا قد بذل من البنات ومن أسرهن وبالتالي الزم المسؤولين على إسراع الخطى حتى تتم الاستجابة للإقبال الكبير على التعليم الثانوي من جانب البنات .

تطور أعداد المعلمات بالمرحلة الثانوية

ذكرنا بان التعليم الثانوي للبنات قد بدأ التعليم فيه مجموعة من الرجال من خريجي كلية غوردون التذكارية إضافة إلى بعض من المعلمات البريطانيات أو غيرهن من الأجانب . كما أن أول فتاة التحقت بكلية غوردون فى عام 1945م ومن مدرسة الاتحاد العليا للبنات ، أعقبتها ثلاث فتيات من ذات المدرسة فى عام 1946م . ولم تلتحق طالبات امدرمان الثانوية للبنات بكلية غوردون التذكارية إلا فى عام 1949م . هذه البدايات المتأخرة لالتحاق الفتيات بالتعليم العالي هي السبب فى قلة أعدادهن كمعلمات بالمرحلة الثانوية والى وقت طويل . أما بعد أن تكاثرت أعداد الخريجات من التعليم العالي بسبب تكاثر أعداد المدارس الثانوية ، وأعداد الملتحقات منها بالتعليم العالي ، كان لزاما أن تلتحق أولئك الخريجات بالمدارس الثانوية للبنات للتدريس بها . وقد تصاعدت أعداد المعلمات بالتعليم الثانوي منذ منتصف الثمانينات وبلغت أعدادهن ذروتها خلال العقد الأخير من القرن السابق . الجدول التالي يوضح مدى التطور الذي حدث بالنسبة لأعداد المعلمات بالمرحلة الثانوية قياسا بالمعلمين فى ذات المرحلة .

جدول رقم (17) يوضح توزيع المعلمين بالمرحلة الثانوية حسب النوع ونسبة المعلمات للمعلمين فى الأعوام المحددة .

العام	1996	1997	1998	1999	2000
إناث	4589	5648	6299	6950	8272
ذكور	5634	6469	6948	7427	8801
النسبة%	81	87	90	84	94

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط التربوي . وزارة التربية والتعليم .

الجدول السابق يشير بوضوح إلى تزايد أعداد المعلمات بالمرحلة الثانوية بصورة متصاعدة خلال الأعوام المحددة . فقد بدأت نسبتهن للمعلمين فى عام 1996م 81% ارتفعت إلى 87% فى العام الذي تلاه وبزيادة بلغت نسبتها 6% . ونلاحظ أن الزيادة السنوية فى أعداد المعلمات كانت تتراوح بين 6% و 7% فى العام لتصل إلى 10% فى عام 2000م . وان انخفضت قليلا فى عام 1999م لتصبح 84% ، إلا أنها أوشكت على التساوي بأعداد المعلمين فى العام الأخير حيث أصبحت نسبتها 94% ، أي أن الفرق بين أعداد الجنسين لا يتعدى 6% فقط . ويمكن أن يعزى هذا التناقص فى أعداد المعلمين قياسا بالمعلمات بالتعليم الثانوي، إلى تزايد الهجرة إلى الخارج بين المعلمين أو تزايد هجرهم لمهنة التعليم والاتجاه إلى مهن أخرى . لذلك فقد أصبح مألوفا أن تعمل المعلمة فى مدارس البنين مثلما حدث بالنسبة للتعليم الاساسى الذي أصبحت المعلمة تشكل نسبة 70% من العاملين بالتدريس فى مدارسه .

<u>التعليم الثانوي الفني للبنات</u>

يعتبر التعليم الفني عموما من نقاط الضعف الكبيرة فى تعليم البنات ، ومن أكثرها وضوحا فى جانب التحيز لتعليم البنين ، كما سنرى لاحقا، فان التعليم الفني بدأ مقتصرا على البنين دون البنات حتى فى الأعمال التي تعتبر من صميم اختصاص الفتيات فقد تم

التمهيد لتوفير التدريب عليها لصالح الذكور ، كالصناعات اليدوية التي تعمل بها النساء فى العديد من أقاليم السودان ، أعمال السعف كمثال. وعندما بدأت المدارس النسوية الفنية ، لم تنشا بأهداف واضحة تسعى إلى تحقيقها على المدى الطويل والذي يقود إلى نتائج محددة لصالح مستقبل البنات . فقد بدا التعليم الفني النسوى بمدرسة فنية نسوية واحدة بامدرمان ظلت بين الزيادة والنقصان حتى أوشك ذلك النوع من التعليم على التلاشي . فى ذات الوقت لم يكن الإقبال على التعليم الفني النسوى كبيرا خاصة من قبل التلميذات المتميزات أكاديميا اللاتي يفضلن الالتحاق بالمدارس الثانوية الأكاديمية . كما ولم يجد ذلك النوع من التعليم حظه من اهتمام المسؤولين بما يساعد على تطويره وربطه باحتياجات التنمية المختلفة حتى يتوفر لخريجاته فرص العمل المناسبة التي تحفز الأخريات للالتحاق بمؤسساته مثلما يتم الاهتمام بتعليم البنين الفني . لذلك ظلت مدارس البنين الفنية آخذة فى التطور وبمختلف مساقاتها فى ذات الوقت الذي أخذت فيه مدارس البنات الفنية فى التدهور الجدول التالي يعطى فكرة عن وضع تعليم البنين والبنات الفني ومدى تطور كل منهما .

جدول رقم (18) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ حسب النوع والعام ونسبة البنات للبنين .

العام	أعداد المدارس			أعداد التلاميذ		
	بنات	بنين	النسبة%	بنات	بنين	النسبة%
1996	50	89	56	7486	12216	61
1997	52	94	55	7574	12493	61
1998	54	100	54	7662	12776	60
1999	56	106	53	7752	13066	59
2000	58	112	52	7843	13362	59

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط التربوي . وزارة التربية والتعليم .

نلاحظ من الجدول أعلاه إن التعليم الفني للبنات الوحيد الذي تأخذ نسب خطواته فى التناقص قياسا بخطوات تعليم البنين . فالأرقام الخاصة بمدارس البنات ظلت الزيادة

فيها لا تتعدى مدرستين فى العام ، فى حين تتزايد مدارس البنين بمقدار ست مدارس فى العام تقريبا . لذلك ظلت نسبة مدارس البنات للبنين فى تناقص متتال . حيث بدأت بنسبة 56% وأخذت فى الانخفاض بواقع 1% فى كل عام حتى أصبحت نسبتها 52% فى عام 2000م وينطبق الأمر على أعداد التلميذات الملتحقات بتلك المدارس قياسا بالملتحقين بها من البنين . بصفة عامة أن التمييز فى فرص التعليم الفني ولصالح البنين وحتى نهاية الفترة المحددة لهذه الدراسة ، ظلت بلا علاج يذكر .

الباب السادس

المناهج ودورها في التمييز ضد تعليم البنات

عرف السودان التعليم أول ما عرفه عن طريق الخلاوى كما اشرنا من قبل . وكان المنهج لتلك المؤسسات التعليمية الدينية يقوم على أهداف وغايات المجتمع التي لا تتعدى تعليم الفرد أصول دينه التي يعتبر تعلمها فرض عين ، على المراة أن تحصل على ذلك التعليم مثل الرجل ودون تمييز بينهما . وكان الشيخ أو الفقيه بالخلوة هو الشخص المناط به تحديد أهداف المنهج الذي سيضطلع بتدريسه لتلاميذه الذين يطلق عليهم اسم (الحيران) . وكانت أهداف التعليم بالخلوة لا تخرج من تربية الأطفال من الجنسين تربية دينية ثم اجتماعية تتسق مع عادات وتقاليد المجتمع . وقد أفلحت الخلاوى فى تحقيق أهدافها وخدمة أغراضها بالمستوى المطلوب فى ذلك الوقت .

وعندما بدأ التعليم النظامي بالسودان ببداية الحكم الثنائي الانجليزى المصري ، تحددت أهداف ذلك التعليم بصورة مبسطة وواضحة انحصرت وخططت بحيث تخدم احتياجات الحكومة التي حددتها فى الاتى :

1- إيجاد طبقة من الصناع المهرة التي تحتاج إليها الحكومة .
2- نشر قدر من التعليم بين أفراد الشعب بصورة تساعدهم على معرفة القواعد الأولية لجهاز الدولة ، وخاصة فيما يختص بعدالة وحيدة القضاء .

3- تدريب طبقة صغيرة من أبناء البلاد لشغل الوظائف الحكومية الصغرى فى الجهاز الادارى .

4- تدريب بعض السودانيين ليحلوا محل المصريين والسوريين فى وظائف الإدارة الصغرى .[22]

نلاحظ من الأهداف التي حددتها الحكومة فى ذلك الوقت إنها انحصرت بصورة كاملة فيما يخدم أغراضها فقط دون اى زيادة أو نقصان . فالتعليم كان تعليما من اجل العمل مع بعض المعلومات التي يحتاجها العامل لتكتمل الفائدة من عمله . ويعتبر هدف التعليم الذي كان موجها للعمل أولا وأخيرا من الأسباب الرئيسة التي حالت دون إمكانية تعليم المرأة فى ذلك الوقت . فقد كانت نظرة المجتمع لعمل المرأة باعتباره دليل عجز من أفراد أسرتها من الذكور عن القيام برعايتها . فالمرأة لا تعمل لكسب العيش لأنه من واجب الرجل ، لذلك لم يكن ممكنا أن تتم الدعوة لخروج المرأة للتعليم ما دامت أهدافه تنحصر فى إعداد الملتحقين بمؤسساته للعمل بدواوين الدولة كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل . وقد استمرت المناهج مقتبسة إما من المناهج المصرية أو البريطانية حتى قيام معهد التربية ببخت الرضا والذي يعتبر اكبر نقلة موجبة فى أعداد المناهج بالسودان .

معهد التربية بخت الرضا 1934م

كان قيام معهد التربية ببخت الرضا احد المعالم التربوية الهامة فى مسيرة التعليم بالسودان . فقد اضطلع بمهمة بناء وتطوير المناهج ، وإعداد الكتاب المدرسي بجانب تأهيل و تدريب المعلمين وإعدادهم للعمل بالمرحلة الأولية ثم المرحلة المتوسطة لاحقا . وقد اتبع المعهد فى طريقة إعداده للمناهج المدرسية أفضل الطرق العلمية التي تضمن أفضل الفوائد التي سيكتسبها التلميذ بدراسته لتلك المناهج .

---

[22] محمد عمر بشير .تطور التعليم بالسودان (1898-1956)

لقد أسندت مهمة إعداد المناهج للمرحلة الأولية لمجموعة من التربويين البريطانيين بقيادة مستر قريفيث ، عميد معهد التربية آنذاك ، تساعدهم مجموعة متميزة من السودانيين ، كان من مهامها العمل على توضيح عادات وتقاليد وقيم المجتمع السوداني التي يجب مراعاتها عند وضع المناهج ، إلى جانب المساعدة فى ترجمة المواد الدراسية بعد إعدادها ، إلى اللغة العربية .

لقد اتبع مستر قريفيث فى تخطيطه للمناهج ، طريقة الوحدات ، حيث يتم تقسيم المنهج المحدد إلى وحدات دراسية ، ويتم تقسيم كل وحدة إلى مجموعة دروس ونشاطات . حيث يتم اختبار كل درس من تلك الدروس عن طريق تدريسه لمجموعة الطلاب الدارسين بالمعهد والذين سيقومون بدورهم بتدريسه عند تخرجهم من المعهد وانخراطهم فى مهنة التدريس . وبعد التأكد من سلامة الدرس وكفاءته وملاءمته للتلاميذ الذين سيدرسونه وللمعلمين الذين سيضطلعون بتدريسه ، تتم إجازته والانتقال إلى وحدة أخرى . وبتلك الطريقة تم بناء جميع وحدات المواد الدراسية المختلفة . لقد استغرقت عملية بناء تلك الوحدات أربعة عشرة عاما تم فى إطارها بناء مناهج المرحلة الأولية بأكملها . الجدير بالذكر أن تلك المناهج كانت خاصة بتعليم البنين أساسا دون اهتمام بتعليم البنات ، خاصة وكلية تدريب البنات بامدرمان والتي أنشأت قبل قيام معهد التربية ببخت الرضا ، إلا أنها لم تهتم بأمر المناهج . فقد ظل تعليم البنات معتمدا على المناهج التي تعد لتعليم البنين بصورة كاملة .

فمنذ نشأة تعليم البنات وحتى اليوم لم يتم وضع مناهج لتعليم البنات تعمل على تلبية حاجاتهن واهتماماتهن بمثلما يتم الاهتمام بمناهج تعليم البنين . وكل الجهد الذي يبذل فى ذلك الصدد لا يعدو أن يكون مجرد إضافات لمناهج البنين أو الحديث عن خصوصية تعليم البنات التي تتمثل فى إدخال مادتي التدبير المنزلي والخياطة إضافة إلى المواد المعتمدة لتعليم البنين . وحتى تلك المواد المضافة باسم خصوصية تعليم البنات لم يكن لها أهداف واضحة أكثر من كونها وسيلة لإعداد البنت للحياة الزوجية . وعند قيام معهد

التربية ببخت الرضا لم يكن حظ تعليم البنات بأفضل مما كان عليه من قبل ، إذ لم يعر حق تعليم البنات فيما يوضع من مناهج اى اهتمام . ولما كانت المناهج التي يتم إعدادها هي لأجل خدمه أهداف وأغراض تعليم الولد وفى ذات الوقت من أجل تلبية حاجاته واهتماماته ، بالتالي لن تصبح صالحة لتلبية حاجات واهتمامات البنت . لذلك جاءت المناهج من حيث أهدافها وأسلوب المخاطبة فيها ، ووسائل إيضاحها متجهة لخدمة تعليم الولد ومستقبله ، ودون أن تجد البنت حقها فىالاعداد للمستقبل بأكثر من إعدادها للحياة الأسرية أو الزوجية . واستمرت المناهج لتعليم المرحلة الأولية ، قبل وبعد الاستقلال ، بذات مفهومها القديم الذي يربط مستقبل الفتاة ربطا محكما بالبيت والعمل داخله ، بينما تفتح للفتى كل آفاق المستقبل ومجالات العمل فيه خارج اطار البيت .

لقد قامت العديد من المؤتمرات بالسودان لمناقشة قضايا التعليم عموما وقضايا المناهج من بينها . كما قامت المؤتمرات الخاصة بالمناهج بصورة منفصلة للأيمان بان قضايا التعليم لن يستقيم أمرها إلا بإصلاح وتطوير المناهج . لكن جميع تلك المؤتمرات لم تفلح فى وضع منهج يصلح لتعليم الجنسين ويلبى حاجاتهما معا وبصورة عادلة . كما لم تفلح تلك المناهج فى وضع منهج يخدم قضية ومستقبل الفتاة بمثلما خدمت قضية ومستقبل الفتى . ولا يعنى ذلك قصورا فى المفهوم أو عدم إدراك لما يجب أن تكون عليه المناهج حتى تحقق كل الأهداف المحددة لتعليم البنات والبنين ، فهنالك عدة محاولات لذلك ولكن دون أن تجد طريقها للتنفيذ . وفى هذا المجال لابد من التطرق إلى جهدين هامين فى مجال معالجة قضايا المناهج وإقرار حق الفتيات فيما تقدم من علم بذات القدر الذي يقر فيه حق الفتيان . فقد خرجت تلك المؤتمرات بتوصيات وقرارات كان من الممكن أن تزيل أوجه الخلل التي صاحبت تعليم البنات منذ نشأته وخلال مسيرته لوقت طويل جدا . لكن ضعف التنفيذ أو انعدامه أدى إلى أن تستمر

المناهج بذات تقليديتها التي تركت أثارها السالبة على تعليم البنات حتى وقت قريب .وتتمثل تلك المؤتمرات فى الاتى :

مؤتمر المناهج ببخت الرضا 1973م[23]

يعتبر مؤتمر المناهج الذي عقد ببخت الرضا فى عام 1973م من أهم المؤتمرات التي أقيمت لمناقشة القضايا التربوية ، لقد قام ذلك المؤتمر بوضع أهداف التربية والتعليم بالسودان ولأول مرة بصورة علمية شاملة ، وضعت إطارا جيدا يقوم عليه الجهد فى بناء المناهج لمراحل التعليم العام المختلفة بصورة كاملة . فقد وضع المؤتمر أهدافا عامة للتربية ، ثم قام بتفصيلها لأهداف خاصة قابلة للتطبيق العملي . وبما أننا بصدد النظر فى الدور الذي لعبه ذلك المؤتمر من حيث الاهتمام بمناهج تعليم البنات سيختصر التناول لقرارات وتوصيات المؤتمر التي تتصل بذلك الأمر .

لقد أكد المؤتمر فى إحدى أهدافه " بان يصبح التعليم حقا لكل المواطنين ، يتساوى فيه الجنسان على امتداد القطر ، وتسعى الدولة لتصحيحه وترقيته كما وكيفا باعتباره استثمارا مرشدا لطاقات الأفراد " كما نادى المؤتمر فى ذات الوقت بضرورة تكافؤ الفرص فى التعليم بين الجنسين .

يؤكد النص السابق على حق الفتاة المتكافئ مع حق الفتى فى التعليم . وهو حق أثبته الدستور الدائم للبلاد فى ذلك الوقت . وذلك أقصى ما يصبو إليه تعليم البنات ، بان يصبح حقهن فى التعليم متساويا مع حق البنين . كما نلاحظ أن المؤتمر جعل من التعليم استثمارا لطاقات الأفراد من الجنسين يؤدى حرمان اى منهما من حقه فى التعليم إلى خفض عائدات ذلك الاستثمار .

---

[23] جمهورية السودان الديمقراطية .أهداف التربية والتعليم بجمهورية السودان . توصيات مؤتمر المناهج ببخت الرضا 1973م

وقد فصلت أهداف التربية إلى مجموعة أهداف محددة يهمنا ما يتصل بقضية تعليم البنات كان ذلك منفصلا أو في اطار الجماعة، حيث جاء فيما تسعى الأهداف لتحقيقه ما يلي :

1- تكوين الفرد المتكامل روحيا وخلقيا وجسميا بالقدر الذي ينمي ملكاته واستعداداته الأساسية ، وتشجع فيه روح الابتكار والقيادة والمسؤولية ، ويزوده بالروح العلمية والموضوعية ، ويعمق مفاهيمه الروحية والدينية والجماعية . وهي ما تسمى بمجالات النمو المتكامل للفرد .
2- تعميق أن الأسرة هي الوحدة الرئيسة لتكوين المجتمع وترسيخ عاطفة حب الفرد لأسرته .
3- العناية بالتربية الدينية السليمة ، وتبصير الناشئ بواجباته نحو ربه وأسرته ومجتمعه ، ليؤدى دوره الايجابي فى الحياة بما يعمق فى نفسه التكامل الخلقي والروحي .

نلاحظ إن هذه الأهداف التي تسعى المناهج إلى تحقيقها لم تجعل للفتاة واجبات بعينها لا يشترك معها الفتى فى تأديتها . فالأسرة ، التي ظلت المناهج على امتداد عمر تعليم البنات وحتى ذلك الحين ، تجعل من الاضطلاع بكل واجباتها شأنا يخص البنات دون الأولاد، أصبح القيام بتلك الواجبات من صميم عمل البنت والولد على حد سواء ، حيث جاء الخطاب عاما دون تمييز للبنت أو الولد ، كما جعلت تلك المناهج التربية الدينية السليمة أن تبصر الناشئ بواجباته نحو ربه وأسرته ومجتمعه دون تمييز بين البنت والولد أيضا . وجميع تلك الأهداف كانت تفتقر إليها المناهج سابقا .

أما الأهداف الخاصة والتي تم اشتقاقها من الأهداف العامة فقد تناولت أهداف التعليم بالمرحلة الأولية وهي القاعدة التي تبنى عليها المراحل التعليمية الأخرى ، وبقدر صلاحها تصلح تلك المراحل . ونادت فيها بان ينمو الطفل نموا متكاملا من جميع الجوانب العقلية والجسمية والوجدانية ، وهى المطلوبات الأساسية التي يعتمد عليها

النمو السليم للطفل . وقد حدد المؤتمر كيفية تحقيق مجالات النمو المتكامل للطفل فى اطار ما تقدمه له المناهج بان يتم الاهتمام بتدريبه على " أداء خدمات المنزل والمدرسة فى ضوء امكاناته وقدراته " . هنا أيضا لا نجد تمييزا يجعل من الواجبات المنزلية مهمة الطفلة وحدها ، بل جعل التدريب شاملا للجنسين وفق قدراتهما وامكاناتهما . إن مثل هذه المناهج التي تعمل على تربية الطفل منذ نشأته التعليمية الأولى على القيام بواجباته المنزلية والمدرسية مثله مثل الطفلة تربى الأطفال تربية معافاة سليمة تجعل منهم شركاء ، ذكور وإناث فى النظر إلى الواجبات المنزلية وكيفية أدائها ، ودون شعور من الذكور بان فى العمل المنزلي انتقاصا لكرامتهم ، أو أن العمل المنزلي هو من اختصاص البنات دونهم . وبالتالي فان المنهج عندما يعمل على ترجمة ذلك الهدف إلى خبرات يكتسبها المتعلم منذ سنوات تعليمه الأولى ، فانه سيعمل على عدم التحيز للبنين ضد البنات من جانب ، كما ويوقف عملية تخصيص واجبات بعينها لتقوم بها البنت دون الولد . إضافة إلى تربية البنين على قبول مثل تلك الواجبات والنظر إليها كأمر طبيعي .

وقد أكدت قرارات المؤتمر على ضرورة أن تخاطب المناهج كلا من الذكور والإناث بصيغة واحدة فيما يختص بشؤون مستقبل الأسرة . حيث نصت على " تزويد الفتى والفتاة بثقافة أسرية تجعلهما يدركان أهمية الأسرة فى كيان الفرد والمجتمع ، ويتعرفان على السبل المؤدية إلى تكوين البيت السعيد " . وتلك دعوة لا شك ستعمل على تقوية مفهوم الشراكة فى بناء الأسرة ، ويكمل هذا الهدف ما بدأته المناهج بدعوتها لتدريب الطفل على أداء واجباته المدرسية والأسرية . ونلاحظ أن هذه الأهداف قد تخلصت تماما من النظرة النمطية لدور البنت والولد فى أداء الواجبات المنزلية ، والتي تجعل من البيت نطاقا خاصا بالبنات لا يجوز للبنين التدخل فيه .

إن تلك القرارات والتوصيات التي خرج بها ذلك المؤتمر رغم علميتها وأهميتها ، خاصة لتعليم البنات ، إلا أن تنفيذها لم يجد طريقه إلى ارض الواقع . فقد سبق قيام ذلك

المؤتمر تعديل السلم التعليمي القديم ليصبح ست سنوات للمرحلة الأولية بدلا عن أربع ، بينما أصبح التعليم المتوسط ثلاث سنوات والتعليم الثانوي ثلاث سنوات أيضا بدلا عن الأربع القديمة . ذلك التعديل فى السلم التعليمي استوجب تعديلا فى المناهج كان مفترضا أن يتم قبل تغيير السلم السابق إلى الوضع الجديد

ولذلك كانت هنالك حاجة ملحة وسريعة لتوفير المناهج التي تمكن من التعامل مع السلم الجديد ، الأمر الذي جعل ما يخرج به مؤتمر المناهج فى ذلك الوقت لا يجد فرصته فى التنفيذ ومن ثم لم تتم الاستفادة من مخرجاته . ومن ثم استمرت المناهج بأسلوبها القديم بكل تحيزه للبنين وبنظرته التقليدية لتعليم البنات الذي لا يخرج عن كونه وسيلة لأعداد الفتاة للحياة الأسرية ومن ثم ربط مستقبلها بالبيت وبالعمل داخله كأساس .

فى التربية السودانية ، تقويم واستراتيجية عمل .

لقد قامت وزارة التربية والتعليم بإجراء دراسة حول التربية السودانية وأهدافها وذلك فى عام 1976م . وقد ضمنت نتائج تلك الدراسة فى كتاب صدر فى عام 1977م باسم " فى التربية السودانية تقويم واستراتيجية عمل " . تناولت تلك الدراسة التربية السودانية وأهدافها بصورة علمية أصبحت مرجعا فيما بعد للدارسين فى مجالات التربية السودانية . حيث تحددت أهداف التربية السودانية فى مجالات خمسة رئيسة تمثلت فى الاتى :-

1- النمو المتكامل للفرد .
2- بناء الحياة الاجتماعية .
3- تحقيق التنمية الاقتصادية .
4- تأكيد الانتماءات القومية والاجتماعية .
5- الإسهام فى التفاهم العالمي .

وتشمل هذه الأهداف الخمسة للتربية السودانية مختلف الجوانب المفترض الاهتمام بها لبناء شخصية الفرد المتكامل عقليا وجسديا ووجدانيا ، الشخص الكفء القادر على لعب دوره الفعال فى إحداث التنمية الشاملة بمجتمعه . وهو الهدف الأساس من التعليم . وسنهتم هنا وبصورة رئيسة بالأهداف التي تناولت قضية البنت وحقها فى الاستفادة من كل تلك الأهداف بذات القدر الذي حققته للبنين . كما يتم النظر فى المجالات التي اهتمت بمعالجة أوجه التمييز بين تعليم البنات وتعليم البنين . فقد نادت أهداف التربية السودانية صراحة بضرورة العمل على إزالة جميع أوجه التمييز ضد الفتيات فى مختلف مجالات التعليم ، يعكس ذلك ما جاء بالفقرة التالية التي نادت بالعمل على " تدعيم الجهود المبذولة لإحلال المرأة مكانها اللائق وتعميق احترام إنسانيتها ، وتمكينها من المساهمة فى الإنتاج فى كل مجالاته ، مع إعدادها للقيام بدورها وأداء رسالتها فى حياة الأسرة وتنشئة جيل صالح مواكب للتطور فى عالم متطور " . نلاحظ أن هذا الهدف نادى بدعم الجهود الرامية لإحلال المرأة مكانها اللائق وتمكينها من المساهمة فى الإنتاج فى مختلف مجالاته ، وفى ذات الوقت لم تغفل الأهداف دور المرأة فى بناء أسرتها وتنشئة أطفالها تنشئة سليمة تواكب روح العصر . وبالتالي يعتبر مثل هذا الهدف هدفا متكاملا يؤدى إلى إعداد الفتاة إعدادا سليما دون أن يكرس مستقبل الفتاة لواجب دون الآخر . وقد حفلت الاستراتيجية التي رسمتها تلك الدراسة بالكثير من الأهداف التي توفر تعليما يجد فيه البنات والبنون حقهم المتساوي فى الإعداد للمستقبل الذي يحقق التنمية الشاملة للمجتمع بجهد يهما معا .

تلك الدراسة وبكل تميزها وما شملت من أفكار ، خاصة فى جانب المساواة بين الجنسين عند تحديد أهداف التربية والتعليم بالصورة التي تخدم حاجاتهما واهتماماتهما دون تمييز بينهما ، رغم كل ذلك لم تجد تلك الدراسة طريقها للتنفيذ بسبب التغييرات المتلاحقة لوزراء التربية ، وبسبب عدم الاهتمام بإكمال ما بدأه مسؤول لمن يعقبه فى المسؤولية . لذلك ظلت نتائج تلك الدراسة وثيقة تربوية علمية يرجع إليها الباحثون فى

مجال المناهج أو التربية عموما دون أن تتم الاستفادة منها فى الأغراض التي وضعت من اجلها . لذلك استمرت الأهداف التربوية بذات تقليديتها التي ورثتها من عهد الاستعمار خاصة بالنسبة لتعليم البنات الذي ظل مرتبطا بهدف إعداد البنات للحياة الأسرية بصورة أساسية . رغم إن المقررات الدراسية وكتبها قد تمت طباعتها عشرات المرات دون تنقيح أو تعديل يذكر ، حيث استمرت محتوياتها موجهة بصورة أساسية لتعليم وإعداد الولد لبناء وخدمة المجتمع ، بينما تركز ، من الجانب الآخر على إعداد البنت لبناء وخدمة الأسرة .

هذا ما كان من أمر أهم الدراسات التي تناولت المناهج وما تمخض عنها من أراء وأفكار كان من الممكن أن تلعب دورا رئيسا فى إصلاح الخلل الذي لازم المناهج تجاه تعليم البنات منذ عهد المستعمر ولم يتحقق ذلك الهدف للأسباب التي ذكرت . وأخيرا، لقد صدرت بعض القوانين لدفع مسيرة التعليم العام وأهدافه وبمختلف أنواعه . كان من أهم تلك القوانين قانون تنظيم التعليم العام لسنة 1992م الذي تم إصداره بعد تعديل السلم التعليمي للمرة الثانية والذي بموجبه أصبحت المرحلة الأولية ثماني سنوات بدلا عن ست ومن ثم أصبحت تعرف باسم مرحلة التعليم الأساس كما ألغيت المرحلة المتوسطة تماما من السلم التعليمي الجديد . لقد صدر ذلك القانون فى ظل نظام حكم جديد له أفكاره وايدولوجيته التي استلزمت إعادة النظر فى أهداف التربية والتعليم وإعادة صوغها بما يتناسب واتجاهاته .

قانون تنظيم التعليم العام لسنة 1992م

صدر هذا القانون لتنظيم التعليم العام وفق أهداف وغايات واستراتيجية الدولة الجديدة ، التي جعلت من اولويات أهداف التربية هي تنشئة التلاميذ تنشئة تتسق وايدولوجيتها الإسلامية . وفى هذا الجانب يهمنا موقف تعليم البنات ومدى سيره فى اتجاه المساواة بينه وبين تعليم الأولاد. لقد تحددت أهداف التعليم العام وفق ذلك القانون كالاتى :-

1- ترسيخ العقيدة والأخلاق الدينية فى النشء ، وتبصيرهم بتعاليم الدين وتراثه ، وتربيتهم على هديه ، لبناء الشخصية المؤمنة العابدة لله والمسؤولة ، وتركيز القيم الاجتماعية المؤسسة على دوافع العمل الصالح والتقوى .

2- رياضة عقول النشء وتثقيفهم بالعلوم والخبرات وتربية أجسامهم بالتمارين وتزكية نفوسهم بالأعراف والآداب ، وتدريبهم على إمعان التفكير والتدبير وإحسان المعاملة .

3- تقوية روح الجماعة والولاء للوطن وتنمية الاستعداد للتعاون والشعور بالواجب والبذل للصالح العام وتعمير الوجدان بحب الوطن والأمة والإنسانية .

4- بناء العناصر الصالحة لمجتمع الاستقلال والتوكل على الله والاعتماد على الذات ، وتفجير الطاقات الروحية والجسدية وتعبئة القوى الاجتماعية والمادية ، وإشاعة الطموح إلى مثال حضاري رسالى رائد .

5- تشجيع الإبداع وتنمية القدرات والمهارات وإتاحة فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة وتطويرها وتكييفها لخدمة الحق والخير والصلاح ، بالتوظيف الامثل للطاقات والتحقيق الناجز للتنمية الشاملة .

6- تنمية الوعي البيئي لدى الناشئة وتعريفهم بمكونات الطبيعة فى الماء والهواء والأرض والسماء لمعرفة نعمة الله فيها وحفظها من الفساد وتنميتها وحسن توظيفها لصلاح حياة الإنسان .

هذه أهداف التربية كما جاءت بقانون 1992م .نلاحظ أنها ركزت بصورة أساسية و واضحة على المجال الوجدانى من مجالات النمو المتكامل للفرد والتي يجب أن تشمل مجالاته الثلاثة التي يمثلها المجال العقلي والنفسحركى إضافة إلى المجال الوجدانى الذي وجد الاهتمام الأكبر فى ظل ذلك القانون . فالجانب الوجدانى يهتم عادة بمثل وقيم واتجاهات الفرد ، بينما يهتم الجانب العقلي بتنمية وصقل العقل ، والنفسحركى باكتشاف وتطوير المهارات لدى الفرد .ويفترض أن يكون الاهتمام بهذه المجالات

بصورة متكافئة حتى لا يشكل الاهتمام بجانب أكثر من الآخر خللا في نمو الفرد . فقد أشار محور واحد من الأهداف المحددة إلى رياضة عقول النشء كاهتمام بالجانب العقلي ، ولكن تداخلها مع عبارات تتصل بالجانب الوجداني جعلت منها اقرب إلى ذلك المجال منها إلى الجانب العقلي . كما تناول محور آخر الدعوة إلى تشجيع الإبداع وتنمية القدرات والمهارات وإتاحة فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة وجميعها تتصل بالجانب المهارى ، وهى أيضا قد تم ربطها بعبارات تقربها من الجانب الوجداني أكثر ، وبالتالي اهتمت الأهداف التربوية بذلك الجانب بدرجة كبيرة تقلل من التوازن بين المجالات الثلاثة و من ثم لا تؤدى إلى نمو متكامل للفرد ذكرا كان أو أنثى .ونلاحظ أن تلك الأهداف لم تشر إلى النوع وبالتالي فهي موجهة للبنت والولد على حد سواء وتلك محمدة .

لقد تطرق ذلك القانون لموضوع المناهج التي ظلت تعكس كل صور التحيز لتعليم الذكور دون الإناث ، والتي لا تتم معالجتها إلا إذا أنيطت مهمة المعالجة للإناث أنفسهن لمعرفتهن التامة بأوجه القصور في المناهج السابقة و لكن القانون أشار إلى تشكيل لجنة لتضطلع بوضع المناهج ، وحدد عضويتها ومن بينها الأطر المتخصصة من الولايات ، وذلك تمثيل لازم لعكس نوع المناهج التي تحتاج إليها كل ولاية ، وبناء على ذلك كان متوقعا أن يكون هنالك تمثيل للمراة بتلك اللجنة حتى تعكس اى نوع من المناهج مناسب للفتيات وكيفية بناء مناهج تستجيب لحاجات البنت والولد دون تحيز لاى منهما . لقد ظل غياب تمثيل المرأة في لجان تخطيط وإعداد المناهج من اكبر المشاكل التي أدت إلى انحياز محتوى المنهج إلى الذكور والعمل على إعدادهم بصورة تختلف تماما عن الطريقة التي تعد بها البنات . لذلك فان الدعوة إلى إعداد وتنظيم المناهج في ظل الوضع الجديد ، لم تعط أمر تمثيل المرأة حقه من الاهتمام ، فلم يتم تمثيلها ضمن عضوية اللجان التي أنيط بها ترجمة الأهداف التي حددت إلى مناهج ، وحتى يتم إنزالها إلى ارض الواقع الذي تمثله عملية تدريسها للتلاميذ وتعديل سلوكهم

وفق ما خطط لـه . وبمـا أن المرأة ظلت غائبـة عن لجـان بنـاء المنـاهج لأن أمـر بنائها وتطويرها أو تعديلها قاصر على مجموعة من الرجال ، بالتالي استمرت المنـاهج تعمل على تلبية حاجات واهتمامـات الولـد دون أن تجد البنـت اهتماما بحاجاتها واهتماماتها ، أو إحساسها بان تلك المناهج وضعت من اجلها أيضا وليست من اجل الولد وحده .

الخطة العشرية لاستراتيجية التعليم العام 1992م

لقد وضعت هذه الاستراتيجية لتغطـى عشر سنوات للتعليم العـام ، خاصـة والتعليم هو الأسـاس الـذي يمهـد لكـل قطاعـات الاسـتراتيجية الأخـرى الهادفـة إلـى إحـداث التنميـة الشاملة بالبلاد كي تجد فرصتها فى التحقيق . لذلك فان الاهتمام بقطـاع التربيـة فـى تلك الاستراتيجية يحـدد بوضـوح مـدى إمكانيـة بلـوغ القطاعـات الأخـرى لغاياتهـا . المـرأة وهى تمثل نصف المجتمع، لذا فان الاهتمام بتعليمها وتربيتها يكمل الجهد الـذي يوظـف لتعليم البنين ، ويقود إلى إحداث التنميـة الشـاملة بـالمجتمع لشمول كامل أفـراد المجتمـع فى القيام بذلك الجهد .

لقد جاء ضمن الأهداف التربويـة التـي تسـعى الاستراتيجية إلـى تحقيقها خـلال السنوات العشر المحددة ما يلي :-

1- تعميم التعليم الأساس بحلـول عـام 1995م ، والعمل علـى الزاميتـه بحلـول عـام 1998م . بحيث يستوعب جميع الأطفال فى سن التعليم (6 سنوات).

كما جاء أيضا ،

2- النهوض بالمساواة فى فرص التعليم ،بإعطـاء عناية خاصـة للفئـات التـي لم تنل حظها كاملا من الخدمات التعليمية المتاحـة ، وبالقضـاء علـى التفـاوت بيـن الجنسين فـى فرص التعليم بحلول عام 2002م .

لنأخذ هذين الهدفين الطموحين وننظر فى مدى إمكانية تحقيقهما فى الفترة الزمنية المحددة ، ثم مدى الاهتمام الذي حظي به تعليم البنات باعتباره من الفئات التي لم تنل حظها العادل فى فرص التعليم قياسا بالبنين .

لقد نادت قرارات مؤتمر جو ميتين الذي عقد فى عام 1990م بان يتحقق شعار التعليم للجميع بحلول عام2000م ، اى بعد عقد من الزمان من تاريخ المؤتمر . وقد التزمت الدول المشاركة فى ذلك المؤتمر بالسعي لتحقيق ذلك الهدف فى التاريخ المحدد له ، والسودان من بين تلك الدول . لذلك فان أهداف الاستراتيجية الشاملة فى مجال التعليم ، وقد اختارت عام 1995م عاما لجعل التعليم متاحا للجميع ، كما جعلت من العام 1998م عاما لإلزامية التعليم ، فإنها لم تأخذ فى الحسبان إمكانات البلاد المتاحة ومدى قدرتها على تنفيذ تلك الأهداف فى مثل ذلك الوقت القصير ، كما وان المؤتمر الذي حدد العام 2000م عاما لتوفير التعليم للجميع ، لم يدعو إلى الزاميته التي تعنى معاقبة الاسر التي تتقاعس عن إرسال أطفالها إلى المؤسسة التعليمية التي تتوفر بها كل الفرص اللازمة لكل طفل فى سن التعليم ، لأن القائمين على أمر المؤتمر والحاضرين لأعماله يدركون الأوضاع الاقتصادية بمختلف الدول النامية ، وضعف مقدراتها على تنفيذ مثل تلك القرارات، التي تحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية كبيرة لتحقيقها ، وهو ما لم يكن متاحا لدى غالبية تلك الدول . لذلك يمكن النظر إلى مثل ذلك الهدف الذي جاء بالاستراتيجية ، على أنه هدف سياسي أكثر من كونه قرارا علميا يتم السعي لتنفيذه .

الهدف الثاني دعا إلى النهوض بالمساواة فى فرص التعليم ، وإعطاء عناية خاصة بالفئات التي لم تنل حظها كاملا فى التعليم . وبالطبع فان البنات يعتبرن فى مقدمة الفئات التي تفتقر إلى المساواة فى فرص التعليم ، فقد أكدت الخطة ضرورة القضاء على التفاوت بين الجنسين فى تلك الفرص ، وهو أمر يتسق مع ما نادت به الخطة من تعميم للتعليم ومن ثم الزاميته . غير أن الخطة وضعت توقيتا جديدا للقضاء على التفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم حيث حددته بالعام 2002م ، اى بعد تحقيق

إلزامية التعليم التي تستوجب المساواة فى فرصه أولا بتعميمه ، والتي تحددت جميع مراحل ذلك التطور فى أمر التعليم بالفترة ما بين الأعوام 1995م و 1998م . وان لم تشر الاستراتيجية إلى الوسائل التي تمكن من تحقيق تلك المساواة فى فرص التعليم بين الجنسين إلا أن الواقع أشار إلى أن المساواة بين الجنسين شقت طريقها إلى التحقيق رغم كل ذلك ولعدة أسباب وعوامل شاركت فيها البنت والبيت والمجتمع .

نخلص من كل ذلك إلى أن الاستراتيجية الشاملة لم تتمكن من تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها للتعليم ، خاصة ونسبة الاستيعاب فى عام 1995م ، الذي حددته لتعميم التعليم قد كانت 58.3% فقط ، مما لا يسمح بإمكانية الزاميته بعد أعوام ثلاثة من ذلك التاريخ . أما تعليم البنات فلا زال متخلفا عن تعليم البنين وان ضاقت فجوته كثيرا بين الجنسين خاصة بالمدن .

مشروع المنهج المقترح لمرحلة تعليم الأساس

لقد تم وضع هذا المشروع بعد انعقاد مؤتمر سياسات التعليم الذي أقيم فى سبتمبر 1990م . وقد التزم ذلك المشروع بالموجهات التي أوصى بها مؤتمر سياسات التعليم فى صياغته للمناهج الجديدة المقترحة لتعليم مرحلة الأساس . لقد أبدى المنهج المقترح اهتماما ـبأمر تعليم البنات ومناهجه ، حيث جاء من بين اقتراحاته ما يلي :-

" أن تراعى البرامج الدراسية ، والمناشط التربوية خصوصية تربية البنات وإعدادهن كزوجات وأمهات مشاركات فاعلات فى التنمية الشاملة ."

نلاحظ أن هذه التوصية التي اهتمت بتعليم البنات قد عكست اهتمامها بمطالبة البرامج الدراسية والمناشط التربوية بضرورة مراعاة خصوصية تربية البنات وإعدادهن كزوجات وأمهات أولا ، ثم يتلو ذلك إعدادهن للمشاركة فى التنمية الشاملة ، والمنهج الذي يعد بهذه الصورة سيعمل على تكريس المفاهيم النمطية التي تركز على إعداد البنت للحياة الزوجية وخدمة الأسرة كأساس ، ومن ثم خدمة المجتمع . كما وان دعوة

البرامج الدراسية إلى مراعاة خصوصية تربية البنات ، والاهتمام بتعليم البنين تعتبر دعوة للتمييز بين الجنسين ولصالح البنين . حيث تختلف التربية عن التعليم . فالتربية تهتم بالجانب الوجدانى أكثر فى حين يهتم التعليم بالجانب العقلي . والمطلوب هو الاهتمام بتربية وتعليم الجنسين بما يحقق لكل منهما مستقبلا نافعا له ولمجتمعه . ذلك لأنه عند ترجمة تلك الأهداف بالصورة التي تحددت بها إلى خبرات ،ستحصر دور الفتاة فى المستقبل وترسم خطواته التي تقودها إلى داخل البيت مرة أخرى وتحصر دورها فى خدمة البيت والأسرة كأساس ، وفى ذلك حرمان للفتاة من حقها فى المشاركة فى بناء مجتمعها مثلها مثل الفتى ، وبالطبع لا يمنع كل ذلك من أن تلعب الفتاة دورها فى الأسرة وهي شراكة بينها وبين الفتى كما أسلفنا القول .فالحياة الزوجية يجب أن يتم النظر إليها من جانب المناهج كمؤسسة اجتماعية يشترك فى إدارتها الزوجان بصورة متكافئة ومحددة .

المناهج ورسم مستقبل البنات والبنين

لتوضيح دور المناهج فى رسم مستقبل الفتيات بصورة تختلف عن مستقبل البنين ستلقى الضوء على بعض النماذج التي تدلل على ذلك التمييز . وسنختصر النظر فى مناهج التعليم الأولى نسبة لان مناهجه الأكثر تحيزا للذكور ، كما وان مناهج هذه المرحلة تشكل اتجاهات واهتمامات التلاميذ وتوجه خطوات مسيرتهم نحو المستقبل .

مناهج مرحلة الأساس والتمييز ضد الإناث

فى هذه المرحلة يبدأ الأطفال فى تكوين اتجاهاتهم واهتماماتهم بصورة قد يصعب تعديلها أو تغيرها إذا لزم الأمر مستقبلا ، خاصة إذا استمرت عملية تشكيل تلك الاتجاهات وتكوين تلك الاهتمامات لفترات طويلة تزيد من ترسيخها وتثبيتها بعقول التلاميذ . ففي مرحلة الأساس التي تمتد إلى ثماني سنوات فان المفاهيم التي تغرسها فى

عقول التلاميذ من العسير اقتلاعها فى المستقبل . هذه المناهج جعلت من الثقافة والعلوم ومختلف المعارف المتصلة بالتقنيات الحديثة ، مجالات خاصة بالذكور " تعدهم لمستقبل زاهر لهم وللوطن الذي سيتحقق حلمه عندما يكبر أولئك التلاميذ ويصبحون رجالا يلعبون أدوارهم فى بنائه " . بينما تخص تلك المناهج الإناث بالقيام بأعمال وواجبات البيت من طهي وغسل وكي ، ومن نظافة وغيرها ومن ثم تحاصر الفتيات وتحصر كل جهدهن فى مثل تلك الأعمال وتحرمهن من حقهن فى الإعداد العلمي الذي وفرته للفتيان ، والذي تتمكن الفتاة بموجبه ، من المشاركة الفاعلة فى بناء مجتمعها . ولتقريب مفهوم التمييز بين إعداد البنت والولد فى اطار ما تقدمه لهم المناهج ستتم مراجعة مناهج مادتي اللغة العربية والإنجليزية اللتين تحفل مقرراتهما بأنماط وأشكال من أوجه التمييز بين الجنسين فى ما تقدمه لهما .

المطالعة الابتدائية ، الجزء الثالث للصف الثالث

جاء بهذا الكتاب درس بعنوان " اثر الآلات فى حياتنا "[24] يتحدث ذلك الدرس عن الاختراعات العلمية وأهميتها ، ثم يختتم الحديث بمخاطبة التلميذ بالقول

" أيها التلميذ المجد ، حينما تتعلم تستطيع أن تسوق الجرارات وتحفرا لترع وتشق القنوات ، وتقود الطائرات ، وتبنى الخزانات ، وتحول ارض السودان الى جنة فيحاء . أنت جندي المستقبل وأنت أمل بلادك ."

ويستمر ذات الكتاب فى تناول مختلف التقنيات الحديثة من تلفاز ومذياع وغيرها والحديث عن أهميتها للتلميذ ، حيث تعمل على تسليته والترويح عنه أولا بجانب قيامها بإثارة دافعيته لكي يسعى للإقتداء بمخترعيها حتى يتمكن من أن يضيف إليها جديدا . إن تخصيص الأعمال النافعة لبناء الوطن وجعلها مجالا خالصا للذكور ، فى الوقت

---

[24] جمهورية السودان وزارة التربية والتعليم . المطالعة الابتدائية الجزء الثالث للصف الثالث الطبعة الثامنة 1990م ص 23

الذي تجد فيه الإناث أنفسهن وقد حرمن من حقهن فى المشاركة فى مثل تلك الأعمال قد يؤدى إلى تقليل دافعيتهن للتعليم . كما وان جعل العلوم والتكنولوجيا حقا للذكور دون الإناث ، يعمل على حرمان الإناث من حقهن فى التطلع إلى الاكتشاف والاختراع وتطوير المهارات . ويبرر بعض التربويين ذلك النوع من الخطاب للبنين بان لغة المخاطبة للذكر لا تعنى إهمال الأنثى ولكنها تحمل معنى النداء للاثنين معا . غير أن الصور التوضيحية والمصاحبة لتلك الموضوعات ظلت تحمل صورة الولد دون البنت وهو يمارس كل تلك الأعمال التي اختصته بها المناهج . ولا نجد صورة للتلميذة إلا وهى تؤدى أيا من الأعمال المنزلية التي سبق ذكرها فقط .

كتاب المطالعة الابتدائية ، الجزء الأول للصف الثاني الابتدائي

جاء بهذا الكتاب قصيدة موجهة للبنين بعنوان ، نحن البنون .[25] حيث تقول :

نحن البنون نحن البنون   الناهضون الفائزون

وغدا نرى ما قد يكون   منا يكون العاملون

منا يكون الزارعون   منا يكون الحاكمون

العاملون الراحمون   منا يكون الحارسون

الساهرون الظافرون   وعن البلاد يدافعون

وعن العروبة ذائدون

هذه القصيدة يتم تقديمها للبنين والبنات سويا ، وهى خاصة بالبنين فقط .فقد جعلت القصيدة من الذكور العاملين فى كل تلك المجالات حتى مجال الحكم ، بينما لا تجد البنت فرصتها فى اى من تلك المجالات ، رغم أن الواقع يخالف تلك الصورة كثيرا . فالمرأة عاملة فى العديد من المجالات التي جعلتها المناهج قصرا على الذكور ، وان لم تكن المرأة حاكمة إلا أنها قد وصلت بعضا من مواقع اتخاذ القرار . كما تبوأت نساء

---

[25] المطالعة الابتدائية الجزء الأول الصف الثاني الابتدائي . الطبعة العاشرة 1989م ص 11

بعضا من المواقع القيادية . هذا التناقض بين واقع المرأة وبين الواقع الذي فرضته عليها المناهج والذي تعيشه التلميذة يوميا ، لا يشجع الفتيات على التطلع إلى مثل أعلى لم تضربه لها المناهج بعدم تبيان الوضع الحقيقي للمرأة فى المجتمع وما يجب أن يكون عليه بفعل تعليمها المتكافئ مع تعليم الولد .

والمناهج لم تكتف بتوجيه التلميذ إلى مختلف المجالات التي حرمت التلميذة من حقها فى التوجيه إليها ، بل عملت على تأكيد ضرورة ربط مستقبل الفتاة بالعمل المنزلي كأساس حيث جاء بأحد كتب المطالعة العربية درس بعنوان " البنت تساعد أمها "[26] يتحدث الدرس بلسان الفتاة التي تقول :

انى أساعد امى فى البيت فى كل يوم

أقضى لها ما أرادت فى الصبح أو قبل نومي

ولست أمضى للهوى حتى أساعد امى

وترتبط بهذا الموضوع بعض الصور التوضيحية التي تظهر الفتاة وهى تقدم لوالدتها (صينية) تحتوى على اوانى لشرب الشاي . هذا الموضوع بالطريقة التي عرض بها يصور مساعدة الام وكأنما هي واجب على البنت أن تضطلع به وحدها ، ودون أن تشعر الولد بان خدمة والدته من واجبه ، وهو الأمر الطبيعي والواجب الاضطلاع به من جانب الجنسين . غير أن المناهج حرمت الولد من ذلك الواجب . هذه الصورة التي تربط واجبات وجهد البنت بالأعمال المنزلية ، وتعمل على تكرارها فى أكثر من موقع وبأكثر من صورة ، تعمل على تكريس المفهوم التقليدي الذي يقول بان البنت مكانها البيت . ذلك المفهوم الذي استخدمه الاستعمار فى تعطيله لتعليم البنات ولا يجوز استخدامه فى مثل تلك المناهج التي تم تعديلها أكثر من مرة .

---

[26] وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي . الجهاز القومي لتطوير المناهج بخت الرضا . المطالعة الابتدائية الجزء الثاني للصف الثالث ، الطبعة الخامسة عشرة 1994 ص 33

وتستمر كتب المطالعة العربية فى السير فى طريق التحيز لتعليم وإعداد البنين بصورة تختلف عما تعد بها البنات ، وتنتقل من الصفوف الدنيا بمرحلة الأساس إلى الصفوف العليا منها، الأمر الذي يساعد على ترسيخ المفاهيم التي تم غرسها بالصفوف الدنيا والتي ترتبط بفكرة أن الأعمال المنزلية هي الواجب الاساسى الذي على البنت القيام به دون الولد . فقد جاء بكتاب المطالعة للصف الخامس الابتدائي موضوع بعنوان " هواياتي "[27] حيث يتحدث الموضوع عن أسرة تجلس لمناقشة أبنائها الثلاثة وابنتها الوحيدة فى أمر هواياتهم المفضلة ،فأوضح الأولاد بان هواياتهم تتمثل فى الرسم والموسيقى والإطلاع الحر . أما البنت فقد ذكرت بأنها قد انضمت إلى جماعة الصحة المدرسية ، فتدخلت الأم قائلة لابنتها إنها كانت تريدها أن تتعلم التدبير المنزلي ، فذلك واجب البنت أولا . فأجابت البنت بان حاجتها لتعلم التمريض لا تقل عن حاجتها للتدبير المنزلي . وهنا تدخل الأب ليطمئن الأم بان التحاق ابنته بجمعية الصحة لا يمنعها من اشتغالها بالتدبير المنزلي ، بل يساعد على تهيئة الجو السليم بالبيت . حينها اقتنعت الأم بهواية ابنتها بعد أن تأكد لها ارتباطها بالعمل المنزلي . ويكشف هذا الحوار بين أفراد الأسرة إصرار المناهج على توجيه الفتيات وربط مستقبلهن بالأعمال المنزلية حتى فى مجال هواياتهن داخل أو خارج الفصل .

وتشارك اللغة الإنجليزية فى عملية ربط مستقبل البنات بالعمل المنزلي بمختلف أنواعه ، فى ذات الوقت الذي توفر فيه للبنين أنواعا أخرى من الأعمال والمناشط المفيدة لمستقبلهم . فقد جاء بالكتاب الثاني من سلسلة الكتب الإنجليزية باسم The Spine Series Pupils Books موضوع عن العمل الذي يقوم به كل من الولد والبنت بعد الانتهاء من اليوم الدراسي ، حيث يقول :

Mona washed the dishes

Hammed watched the T V

---

[27] المطالعة الابتدائية للصف الخامس الابتدائي ، الطبعة الحادية عشر 1994م ص 115 .

Awatif and Hind ironed their dresses

Ali and Ahmed played table tennis

تقول هذه الجمل الاتى

منى غسلت الأطباق، وحامد شاهد التلفاز ، بينما عواطف و هند قامتا بكى فساتينهما بينما كان على واحمد يلعبان تنس الطاولة . نلاحظ فى هذه الأعمال التي يقوم بها الأولاد والبنات فى أوقات فراغهم إنها اتاحت للأولاد فرصة الاستمتاع بتلك الأوقات كان ذلك بقضائها فى مشاهدة التلفاز أو اللعب فى تنس الطاولة ، بينما جعلت من أوقات فراغ البنات وقتا للأعمال المنزلية من غسل للأطباق أو الملابس وكأنما البنت لا تشاهد التلفاز . هذا إضافة إلى الموضوعات الأخرى التي تدعو البنت إلى القيام بها والتي لا تخرج عن عملية النظافة للمنزل والتي يتم تصويرها على أنها واجب البنت وحدها .

هذه النماذج وغيرها تدل دلالة واضحة على أن المناهج تعمل على غرس وتثبيت مفهوم أن جميع الأعمال المنزلية المتمثلة فى النظافة بمختلف أشكالها ، هي من صميم اختصاص البنات ولا ينتظر من الولد القيام باى منها . بينما هنالك بعض الأعمال والنشاطات المفيدة التي تزيد من تفتيح مدارك الولد وتطوير قدراته ، جعلتها المناهج حقا متاحا للولد دون البنت . وبالتالي فان المناهج بتمييزها بين واجبات الولد والبنت فيما تقدم من مواد ، خاصة فى اطار الواجبات المنزلية ، وبالصورة التي تم عرضها ، إنما تضع إطارا خاطئا لمفهوم الأسرة، التي يجب أن ينظر إليها كشراكة بين الفتى والفتاة ، يضطلع كل منهما بلعب دور فيها دون تخصيص قاطع بما هو للذكر أو الأنثى خاصة فى عملية إدارتها .

إن خطورة تقديم مثل تلك المفاهيم عن واجبات البنت والولد عبر مادتي اللغة العربية والإنجليزية ، تكمن فى أن تدريس اللغات يستحوذ على اكبر قدر من الوقت المخصص لتدريس مختلف المواد . كما وان اللغات يتم تدريسها يوميا مما يوفر عامل الاستمرارية فى تقديم تلك المفاهيم ، ومن ثم يساعد على ترسيخها بعقول التلميذات والتلاميذ أيضا .

إضافة إلى أن اللغات مطلوب فهمها وإتقانها باعتبارها مدخلا لفهم وإتقان المواد الأخرى ، خاصة اللغة العربية .

إن الكتب التي تم اختيارها للاستدلال بها فى أمر التحيز لتعليم البنين ، نلاحظ إنها جميعها قد تمت طباعتها لأكثر من عشرة مرات ، ومنها ماتمت إعادة طباعته بغرض المراجعة والتنقيح ، غير أن النتائج التي خرجت بها تلك المحاولات لم تغير كثيرا فى مضمونها بل أبقت على الكثير من تقليديتها ونمطيتها فى نظرتها لأهداف تعليم البنات ودورهن فى المستقبل الذي حصرته فى الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة .

واقع تعليم البنات فى السودان وآفاق المستقبل

أقامت جامعة الأحفاد للبنات بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ، ورشة عمل حول الموضوع أعلاه وذلك فى أغسطس من عام 1996م. لقد قدمت مجموعة أوراق عمل تناولت قضية تعليم البنات من جوانبه المختلفة ، وقد وجدت ورقة دور المناهج فى تعزيز وضع المراة فى المجتمع الكثير من الاهتمام لإثارتها لموضوع تحيز المناهج للذكور فى موادها وفى وسائل إيضاحها وفى أسلوب مخاطبتها . حيث أبانت الورقة مدى قصور المناهج فى تعزيز وضع المرأة فى المجتمع ، وكان فى مقدمة أسباب ذلك القصور غياب المرأة عن لجان إعداد وبناء المناهج ، أو تنقيح وتطوير المناهج ، الأمر الذي ساعد على أن تبقى المناهج قاصرة فى هذا الشأن . وقد خرجت تلك الورشة بمجموعة توصيات لتصحيح مسار تعليم البنات كان من أهمها أن تعمل وزارة التربية والتعليم على إفساح المجال لتمثيل المرأة فى لجان إعداد أو تطوير المناهج ، وقد استجاب المسؤولون بالوزارة لذلك الطلب بصورة عاجلة ، حيث قامت بتكليف إحدى السيدات لتضطلع بمراجعة المناهج التي تم إعدادها فى ذلك الحين بسبب تغيير السلم التعليمي الذي جعل من التعليم العام مرحلتين يمثلهما ، مرحلة الأساس وسنواتها ثماني ، والمرحلة الثانوية وسنواتها ثلاث. وكان الهدف من إشراك العنصر النسائي فى أمر

المناهج لحفظ التوازن بين حق البنت والولد فى ما يقدمه المنهج من مواد ودون اى تحيز للنوع . وقد أثمرت تلك البداية فى التعاون بين الوزارة وممثلة للمرأة فى تعديل الكثير من صور التحيز للذكور والتي كانت تحفل بها العديد من مواد المناهج .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المناهج يجب أن تأخذ فى الحسبان أن المؤسسة التعليمية ، المدرسة ، والتي كانت قديما ، المصدر الوحيد الذي يوفر لإفراد المواطنين المعرفة ، قد أصبحت اليوم واحدة من مجموعة مؤسسات توفر الكثير من المعارف لمن يرغب فيها . كما تؤثر تلك المؤسسات فيما يتلقاه الفرد فى المدرسة من معارف ، وقد توفر له ما لا تيسره المدرسة من بعض المعارف . فالمذياع والتلفاز والحاسوب والشبكات والتي تقدم العديد من العلوم والمعارف ، إن لم يتم وضعها فى الحسبان عند وضع المناهج ، فان ما تقدمه تلك المناهج من خبرات سيكون خارج اطار العصر . لكل ذلك فان الحديث عن خصوصية تعليم البنات ، ومحاولة ترجمة تلك الخصوصية إلى قيود تربط مستقبل البنت بالبيت لن تحقق أهدافها، لان ما تتلقاه البنت من علوم ومعارف خارج المدرسة سيلعب دوره فى تشكيل مستقبلها بما يتماشى وحاجات العصر . كما وان الأسرة لها نصيبها فى إعداد فتياتها بما تراه ملبيا ومتمشيا مع احتياجات العصر . لذلك فان بناء المناهج يجب أن يتم بعد اخذ آراء جميع المعنيين بالأمر ، من أولياء أمور ومعلمين ، وقطاعات عمل وإنتاج ، إضافة إلى التلاميذ كل بالطريقة التي تناسبه وتحقق للمناهج كامل أهدافها فى الإعداد السليم والكامل للفرد .

الباب السابع

التعليم الفني وأوجه التمييز ضد البنات

بدأ التعليم الفني بالسودان بافتتاح أول مدرسة صناعية بامدرمان فى عام 1901م وقبل افتتاح كلية غوردون التذكارية التي افتتحت فى عام 1902م. وكانت المدرسة الصناعية تلك خاصة بالذكور بالطبع ، فتعليم البنات لم يبدأ مسيرته بعد . والتعليم الفني مثله مثل

التعليم الاكاديمى ،منذ نشأته وحتى بلوغه مراحل متقدمة فى تطوره ، ظل خالصا للذكور دون الإناث . فقد تطور التعليم الفني الذي بدأ بالمدرسة الصناعية ، ليصبح بثلاث مراحل يمثلها ، التعليم الفني الأوسط ، وفوق الأوسط والثانوي الصناعي ، كما تطورت مساقاته لتشمل الفني الصناعي والزراعي والتجاري . وطيلة هذه الفترة كان التعليم الفني قاصرا على الأولاد دون البنات . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك بعض المحاولات لتقديم تعليم فني من نوع خاص للبنات بدأ فى عام 1920م بافتتاح أول مدرسة للتمريض والتوليد بالسودان ، التحق بها ثلاث طالبات كي يتعلمن فن التمريض ، ولكنهن كن يجهلن القراءة والكتابة الأمر الذي أدى إلى تعطيل تخرجهن كقابلات مدربات حتى عام 1927م . هذا وقد افتتحت مدرسة القابلات بامدرمان بعد عام واحد من افتتاح تلك المدرسة .[28] ورغم أن هذا النوع من التعليم يمكن أن يدرج ضمن التعليم الفني للإناث ، إلا أن الطريقة التي بدأ بها كانت دون مستوى التعليم الصناعي للذكور ومن جميع جوانبه فى كمه وكيفه . فحتى ذلك الحين لم يكن خروج المرأة للعمل مقبولا بالمجتمع رغم أن مهنة التمريض والتوليد ثم التعليم من المهن الأولى التي امتهنتها المراة السودانية فى بداية خروجها للعمل .

لقد اخذ التعليم الفني الخاص بالذكور فى التطور فتم افتتاح المعهد الفني بالخرطوم فى عام 1950م ، وظل خالصا للبنين حتى عام 1964م عندما فتح أبوابه لأول مرة لتلتحق به الإناث . وبعد الاستقلال، وجد التعليم الفني اهتماما خاصا من الدولة تمثل فى دعوتها للجنة دولية لكي تحضر إلى السودان لمراجعة التعليم الفني والعمل على النهوض به وذلك فى عام 1965/64م وقد كلفت تلك اللجنة بمجموعة مهام فى مقدمتها النظر فى جميع المهام التي يضطلع بها المعهد الفني إضافة إلى النظر فى التعليم الفني بالسودان عموما . كما كلفت اللجنة بأمر تقييم وتقويم المؤسسات التعليمية الخاصة بالتعليم الفني وما يمكن أن تصبح عليه بعد التقويم . وقد جاء بتقرير اللجنة إشارة إلى

---

[28] حاجة كاشف بدري . الحركة النسائية فى السودان 1984م ص 36

أن الدراسة الفنية تكاد تقتصر تماما على الطلاب دون الطالبات ، غير أن اللجنة لم تشر من بعيد أو قريب إلى ضرورة معالجة هذا التمييز بل اكتفت بالإشارة إليه فقط . ولعل اللجنة قد استمدت أهمية تركيز جهدها على تطور التعليم الفني للذكور من اهتمام الدولة بذلك . وقد تقدمت اللجنة بالعديد من التوصيات التي تعمل على النهوض بالتعليم الفني كان من بينها ، إلغاء التعليم المهني الأوسط ، حيث يلتحق به التلاميذ من المرحلة الأولية وهم فى أعمار صغيرة لا تتجاوز الحادية عشرة من العمر ، وترى اللجنة أن الطفل فى مثل تلك السن لا يستطيع التحكم فى استخدام العديد من الآلات والمعدات فى التدريب، ومن ثم يكسبه ذلك الضعف بعضا من الطرق الخاطئة التي يصعب علاجها مستقبلا . كما أن القبول لتلك المعاهد لا يتم برغبة التلميذ الحقيقية ، بل بناء على نتائج تحصيله الدراسي ، الذي قد لا يمكنه من الالتحاق بالمرحلة المتوسطة فلا يجد مناصا من الاتجاه نحو ذلك النوع من التعليم . وقد تمت الاستجابة لتلك التوصية فى عام 1968م عندما ألغيت مرحلة التعليم الفني الأوسط ، وأبقى على المستويين الأعلى والتي يمثلهما التعليم الفني فوق المتوسط، بجانب التعليم الثانوي الصناعي . كل هذا الجهد من جانب الدولة تجاه التعليم الفني للبنين يوضح صورة من صور التمييز ضد تعليم البنات استمرت ممارستها حتى عام 1971م .

التعليم الفني النسوى عام 1971م

لقد شهد هذا العام تطورا ملحوظا فى مسيرة التعليم الفني عموما ، كما شهد بداية التعليم الفني النسوى لأول مرة بالسودان . فقد تم افتتاح أول مدرسة فنية للبنات عرفت باسم المدرسة الفنية النسوية . ورغم البداية المتأخرة جدا لتعليم البنات الفني إلا أن الاهتمام ظل موجها لتعليم البنين الفني ، وهو اهتمام استمر تتابع خطواته وتسارعها قياسا بما توفر للبنات كما وكيفا والجدول التالي يعطى فكرة واضحة عن بطء حركة تعليم البنات وتسارع خطوات تعليم البنين الفني .

جدول رقم (19) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ بالتعليم الفني حسب المساقات والنوع والعام .

العام	صناعي		تجارى		زراعي		نسوى	
	م	تلاميذ	م	تلاميذ	م	تلاميذ	م	تلميذات
1971	10	1761	2	718	2	310	1	87
1973	11	2517	2	1367	2	756	1	267
1975	11	3218	3	2025	3	1186	1	417
1977	15	4189	3	2229	3	1442	3	949
1979	15	4944	3	5999	3	1495	1	252
1981	15	5670	3	9265	3	2210	1	590

المصدر : التعليم فى السودان . ورقة مقدمة للسودان المنجد (المناخ) . وزارة التربية والتوجيه الخرطوم . مارس 1984م ص 33.

يعكس الجدول السابق صورة لموقف التعليم الفني ونصيب البنات فيه قياسا بما توفر للبنين . فقد ظل التعليم الفني مجالا لتوفير الفرص للتلاميذ ممن لم تمكنهم مقدراتهم الأكاديمية من الانتقال إلى التعليم الاكاديمى الأعلى ، وهو تعليم يؤهل ويدرب الملتحقين به، ويعدهم للخروج إلى الحياة العامة والعملية وقد تسلحوا لها بما يعينهم فى سبل كسب عيشهم أولا، بجانب المساهمة فى تنمية مجتمعاتهم ثانيا وهو أمر مطلوب للبنات والبنين على حد سواء . فقد حرمت الفتيات من ذلك الإعداد لفترات طويلة وعند بداية الاهتمام بتوفير تعليم فني للبنات كان ذلك بالتخصص فى العلوم الأسرية وما يتصل بها من اقتصاد منزلي وغيره . وذلك تخصص لا يعين الفتيات فى كسب عيشهن كثيرا كما لا يمكنهن من المساهمة الفعالة فى بناء مجتمعاتهن مثلما تيسر للفتى . رغم أن ذلك الجدول يشير إلى تطور متتابع فى مدارس البنين فى المساقات الثلاثة الصناعي والتجاري والزراعي ، إضافة إلى التزايد المستمر لأعداد الملتحقين بتلك المدارس ، بينما بدا التعليم الفني النسوى بمدرسة واحدة ظلت كذلك لفترة خمس سنوات ارتفعت بعدها إلى ثلاث مدارس ثم عادت مرة أخرى لتصبح مدرسة واحدة . أما أعداد

الملتحقات بها من التلميذات فقد أخذت أعدادهن فى الصعود والهبوط أيضا مما يدل على عدم الإقبال على ذلك النوع من التعليم للبنات من جانب ، إضافة إلى غياب التطوير الذي يغرى بالالتحاق بمدارسه من جانب آخر .

إن حرمان الفتيات من التعليم الزراعي رغم إن العمل بالزراعة تقوم بغالبيته النساء خاصة ببعض من ولايات السودان التي يتم الاعتماد على النساء فى عملية الزراعة بها أكثر من الرجال ،يعتبر تحيزا لتعليم الذكور دون مبرر معقول . وقد ادخل التعليم التجاري والزراعي أخيرا ضمن تعليم البنات الفني ولكنه لم يتطور ولم يجذب إليه الفتيات بمثلما يفعل التعليم الفني للبنين . ففي عام 1981م كانت نسبة الملتحقات بالتعليم الفني للملتحقين به من الذكور تساوى 3.4% فقط ، وذلك بعد عشرة أعوام من بداية تعليم البنات الفني .

نخلص من كل ذلك إلى أن التعليم الفني لم يكن ميسرا للبنات بمثل ما تيسر للبنين أو ما يقارب ذلك ، وان الاهتمام بتعليم البنات الفني والذي سمي بالتعليم النسوى ، كان ضعيفا ، عكس ضعفه بداية تجفيف تلك المدارس فى بعض من ولايات السودان وصرف النظر عنها . ويحدث كل ذلك رغم مناداة جميع المؤتمرات العالمية بضرورة توفير ذات أنواع التعليم للبنين وللبنات .

المراكز الحرفية نوع آخر من التمييز ضد تعليم البنت

تم افتتاح هذه المراكز لمعالجة مشاكل الفاقد التربوي من الذكور ، الذي يمثله المتسربون من الدراسة الأولية ، أو أولئك الذين لا يتمكنون من الانتقال إلى المرحلة المتوسطة لاى سبب من الأسباب . حيث يهيئ لهم ذلك النوع من التدريب ، قدرا من الإلمام ببعض من الأعمال التي يمكنهم ممارستها عندما يخرجون إلى الحياة العامة لتجعل منهم مواطنين صالحين ونافعين لأنفسهم ولأسرهم ولمجتمعهم بمقدار ما تيسر لهم من معارف . كما أن فترة التدريب التي يقضيها التلميذ بتلك المراكز تقلل من

احتمالات ارتداده إلى الأمية لو قضاها متسربا خارج المؤسسة التعليمية . كما إنها تزيد فتره التدريب التي يقضيها التلاميذ بالمراكز من مستوى نضجهم فى مواجهة الحياة العامة . كل هذه الفوائد تم حرمان البنات منها تماما فى الوقت الذي تعتبر العديد من الصناعات اليدوية التي توفرها المراكز من صميم عمل المراة . فقد جاء ضمن الصناعات التي يتم التدريب عليها بالمراكز ، أعمال السعف والجريد ، وجميعها من الصناعات التي تقوم بها النساء خاصة فى شمال وغرب السودان . يؤكد ذلك أهمية أن يشمل التدريب فى مجال الصناعات القومية البنات جنبا إلى جنب مع البنين ، إن لم يكن قبلهم . حيث يطور ذلك التدريب ويجود من تلك الصناعات التي ظلت تمارسها النساء بالسليقة ورغم ذلك يبدعن فيها .

إن الفتيات اللاتي يتركن الدراسة ويصبحن فاقدا تربويا ، هن فى أمس الحاجة إلى مثل ذلك التدريب لمواجهة الحياة ، خاصة أن العديد من البنات بالريف ، يتركن الدراسة للبحث عن عمل يدر دخلا للأسرة ، أو للزواج الذي كثيرا ما يفرض عليهن أعباء اقتصادية تضطرها للبحث عن عمل لمساعدة أسرتها .

وقد اهتمت الدولة بذلك النوع من التدريب فعملت على زيادة مراكزه ، إضافة إلى الاهتمام بإعداد وتدريب معلميه والجدول التالي يعطى فكرة عن مدى ذلك الاهتمام .

جدول رقم (20) يوضح مدى الاهتمام الذي حظي به تعليم البنين الفني

العام	الموضوع
1970	بدا تدريب المعلمين بسبعة فى تخصص التطعيم بالصدف تحت إشراف خبير مصري ، بمباني الكلية المهنية سابقا
1971	بدا تدريب ثمانية عشر معلما بمباني المعهد الفني ، عشرة منهم فى تخصص تشكيل المعادن والبقية فى تخصص التطعيم بالصدف .
	تم قبول ست عشرة طالبا فى قسم التطعيم بالحذف .
	تم افتتاح معهد الصناعات القومية بمروى ، تخصص صناعات السعف والجريد ، وتم قبول أربعين طالبا به .
1972	انتقل المعلمون والطلبة من مباني المعهد الفني إلى مدرسة بابكر بدري للبنات بامدرمان .
	انتقل معهد الصناعات القومية ببور تسودان إلى مدينة سنكات
	افتتح معهد بنيا لا ومليط للصناعات القومية .
	افتتح معهد واو وتخرج منه ثلاث عشرة طالبا لحين إغلاقه
	افتتح معهد مدني وكسلا للصناعات القومية
	افتتح معهد الصناعات القومية بالخرطوم بحري .
	وصلت أعداد معاهد الصناعات القومية والمراكز الحرفية تسعة معاهد تستوعب 1194 تلميذا ويعمل بها مائة وخمسة وعشرون معلما .

المصدر: التعليم فى السودان . مرجع سابق . ص 29.

شمل التطور التعليم الحرفي والصناعات القومية ، حتى بلغت معاهده تسعة معاهد استوعبت 1194 تلميذا . وبعد أن انتشرت تلك المعاهد فى شمال وجنوب البلاد ، ما زالت البنات محرومات من كل فوائده . ونلاحظ أن العديد من الصناعات التي يتم

تدريب البنين عليها يمكن أن تستوعب تدريب البنات أيضا بحكم معرفتهن ببعض منها من قبل ، وحيث يعمل التدريب على رفع مستوى جودة صناعتها، كما يمكن تدريبهن على الأعمال الجديدة المناسبة لهن . لذلك يعتبر هذا التمييز بين البنت والولد، وفى مجالات تعتبر من صميم حق البنت ورغم ذلك تحرم منها ،من أسوا أنواع التمييز ضد تعليم البنت .

وكنوع من تلافى ذلك الخلل فى حرمان البنات من التدريب الحرفي والصناعات القومية ، تم إدخال مادة الاقتصاد المنزلي بتلك المعاهد حتى تصبح مبررا لإتاحة الفرص للبنات للالتحاق بها . وتعتبر هذه الإضافة نوعا من تكريس المفاهيم النمطية التي تربط عمل البنت بالبيت وخدماته ، ومن ثم لا تعالج مشكلة التمييز ضد تعليم البنت بل تعمل على تعميقه ، بالتأكيد أن للبنت حقا فى التدريب يختلف عن حق الولد وهو الأمر الذي تنهى عنه كل الاتفاقيات والقوانين التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين فى التعليم كما وكيفا . كل ذلك لا يوجد من المبررات ما يمنع تدريب البنات على كل الحرف التي اقتصرت على الأولاد مما يتيح لهن ذات الفرص المفيدة التي توفرت للأولاد خاصة ، كما أشير من قبل ، إن بعض الصناعات اليدوية التي يتم تدريب الأولاد عليها من صميم الصناعات النسائية .

هذا باختصار ما كان من أمر التمييز ضد تعليم البنات ، كان ذلك فى مجال توفير الفرص المتكافئة مع ما يتوفر للبنين ، أو كان ذلك فى مجال محتوى التعليم وما يوفر من خبرات يتساوى فى عائدها الجنسين دون تحيز لجنس على الآخر . وكان واضحا أن الاهتمام بتعليم الولد كان الأكبر وفى حالتي كم التعليم وكيفه .

الفصل الثاني

تعليم البنات بجنوب السودان

الباب الأول

مقدمة

فى عام 1949م وافقت الجمعية التشريعية من حيث المبدأ على المقترحات التي قدمتها وزارة المعارف آنذاك لتوسيع نطاق التعليم فى مديريات السودان الشمالية ، كما أوضح وزير التعليم أن مشروعا مشابها وموازيا للسابق يجرى إعداده للمديريات الجنوبية ، وانه سيقدم للمجلس التنفيذي قبل نهاية عام 1950م . ومن ضمن مقترحات مشروع المديريات الشمالية جاءت الفقرة التالية :

" هنالك حقيقة يجب أن تكون واضحة وهى أن المشروع الذي تقدمه الوزارة الآن للتعليم فى المديريات الجنوبية ، جزء متمم للخطة التي رسمت للتوسع فى التعليم فى السودان كله ، وان الغاية المنشودة توحيد النظامين التعليميين القائمين الآن توحيدا تاما . ومن المصاعب الكبرى التي يجب تذليلها للوصول إلى ذلك التوحيد انه ليس ثمة لغة مشتركة بين الشمال والجنوب . لقد كان لعدم إيصال اللغة العربية إلى الجنوب تأثيرا كبيرا فى تخلف التعليم هنالك . "

وقد أجاز المجلس التنفيذي فى جلسته السادسة عشرة المنعقدة فى 3 أغسطس 1949م إصدار توصية بان تصبح اللغة العربية لغة مشتركة بين السودانيين ، وتم تأييد القرار فى 12 نوفمبر 1949م ، كما تعهدت الحكومة بان تولى التعليم هناك عنايتها المباشرة بعد أن ظل الجزء الأكبر منه يتم تقديمه عن طريق هيئات الإرساليات [29] .

---

[29] حكومة السودان ، وزارة المعارف . مقترحات التوسع فى التعليم وتحسين نظمه فى مديريات السودان الجنوبية 1951-1956م. فى Sudan Pamphlets vol 106 p 7

وجاء فى تقرير اللجنة الفرعية للتعليم بالمجلس الاستشاري لشمال السودان فيما يختص بالتعليم بالجنوب ما يلي :

" إن التعليم فى الجنوب لا زال فى طور متأخر بمراحل عنه فى باقي القطر ، وهو فوق ذلك وفى معظمه فى ايدى الجمعيات التبشيرية ، وتختلف مناهجه وبرامجه وموارده وجميع أنظمته اختلافا كليا ، حتى فى المدارس الحكومية ، عنها فى باقي القطر ، ويجرى التعليم فيه باللغة الإنجليزية التي تعتبر الآن واسطة تفاهم . فالنتيجة الحتمية لذلك أن يخرج سكان الجنوب جيلا ، بل أجيالا مختلفة اختلافا جوهريا عنها فى شماله . ويؤدى ذلك إلى إيجاد شقة ما بين أجزاء القطر على غير ما أوضحناه من المبادئ والأهداف سابقا . . . وقد أشارت العديد من الهيئات العامة التي تتناول الشؤون العامة إلى ما يتوقعونه من أخطار جراء ذلك على البلاد "[30]

لقد رأت تلك اللجنة أن يدخل التعليم ضمن اختصاصات المجلس الاستشاري على أن يتم السعي لدمج كل خطط التقدم والإصلاح فى الشمال والجنوب معا . واكبر عامل لذلك توحيد سياسة التعليم ومناهجه ونظمه وأدارته فى المبادئ والأسس ، إلا فيما يتعلق بالفوارق الجزئية التي تستوجبها خواص كل منطقة .

وتطلب اللجنة بان تصبح اللغة العربية أساس التعليم وواسطته فى الجنوب مثلها فى الشمال . وان تتولى الحكومة بنفسها ذمام التعليم ومسؤوليته المباشرة بدلا عن الإرساليات ، وأن يكون التوسع فى إنشاء المراحل التعليمية المختلفة أكثر سرعة بالجنوب منها فى باقي القطر ، حتى يلحق بالركب ويأخذ سكان الجنوب نصيبهم العادل من التعليم . وان تصبح أبواب المدارس الثانوية والعليا فى الشمال مفتوحة للطلاب من الجنوب حتى يتم إنشاء ما تدعو الحاجة إليه منها بالجنوب .

هذه التقارير والمقترحات وهذه التوصيات القيمة لم تجد طريقها للتنفيذ بان يصبح التعليم بالسودان موحدا يتلقاه أبناء الشمال وبناته وبنفس القدر والمستوى أبناء وبنات

---

[30] . Sudan Pamphlets Vol . 11 p 3

الجنوب . وقد ترك ذلك الخلل القديم بصماته على تخلف التعليم بالجنوب قياسا به بالشمال حتى الآن . فابتعاد التعليم عن القومية والتي لعب فيها غياب اللغة المشتركة الدور الأكبر جعل هنالك تعليمين احدهما لتلاميذ الشمال وآخر للتلاميذ بالجنوب . وهو أمر كان من الممكن تداركه إن أخذت تلك التوصيات مأخذ الجد ، وان عملت وزارة المعارف آنذاك على إنزالها إلى ارض الواقع . وقد ظل التعليم بالجنوب متخلفا عن التعليم بالشمال عموما ، إلا أن تعليم البنات ظل تخلفه مزدوجا ، فهو بجانب التخلف العام متخلف عن تعليم البنين هنالك أيضا . فتعليم الفتاة بالجنوب الأكثر تأثرا بالعوامل الاجتماعية والموروثات وبالعادات والتقاليد التي تحرم على الإناث كثيرا مما تحلله للذكور ، والذي لا يختلف كثيرا عما واجهه تعليم البنات بالشمال فى ذلك الوقت .

خلاصة القول ، إن الآثار السالبة لوضع التعليم بالجنوب ، واختلافه عن التعليم بالشمال ، والتي استنتجتها اللجنة الفرعية للتعليم بالمجلس الاستشاري إضافة إلى الحقائق التي أوضحها خطاب وزير المعارف عند عرض سياسة وزارته ،أصبحت جميعها حقائق ماثلة اليوم وهى اكبر دليل على عدم الالتزام بتنفيذ ما يخطط له حتى من جانب المخططين أنفسهم .

بداية تعليم البنات بالجنوب

يبدوا أن تعليم البنات بالجنوب قد بدا متأخرا عن تعليم البنين هنالك مثله مثل تعليم البنات بالشمال . ورغم أن مدارس الإرساليات والتبشير المسيحي قد بدأت نشاطها التعليمي فى شمال وجنوب البلاد فى أوقات مبكرة ، ورغم اهتمام تلك الإرساليات بأمر التعليم بالجنوب أكثر منه بالشمال ، إلا أن نصيب تعليم البنات من ذلك الاهتمام لم يكن كبيرا . وقد ارجع ذلك التمييز بين تعليم البنين والبنات إلى أن المدارس التي يتم فتحها عن طريق الإرساليات ، غالبا ما تكون مدارس مختلطة ، بينما هنالك بعض القبائل بجنوب السودان لا تحبذ إرسال بناتها إلى تعليم مختلط . وقد ترك أمر التعليم هنالك إلى

تلك الجمعيات التبشيرية التي عملت كل منها على خدمة أهدافها وأغراضها بما لا يساعد على توحيد القبائل هنالك أولا ثم توحيد شقي القطر ، شماله وجنوبه ثانيا . كما عملت على حجب اللغة العربية بصورة تامة عن اختراق الجنوب .[31]

وبالرغم من عدم وجود تاريخ محدد لبداية تعليم البنات فى الجنوب ،إلا أن المعلومات التي تيسرت أشارت إلى وجود تسع مدارس من مدارس الإرساليات فى عام 1926م ، ارتفعت إلى 11 مدرسة فى عام 1932م . وكان عدد الملتحقات بتلك المدارس الأخيرة من البنات 547 تلميذة اى بمتوسط 55 تلميذة تقريبا بكل مدرسة . وفى ذات العام 1932م ، كان عدد مدارس الأولاد 33 مدرسة اى ثلاثة أضعاف مدارس البنات ، كما ان الملتحقين بتلك المدارس من الأولاد كان عددهم 3103 تلميذا يمثلون 5.7 ضعفا لأعداد البنات بالتعليم الأولى . تؤكد هذه الحقائق تميز تعليم البنين على تعليم البنات فى الجنوب مثله فى ذلك مثل تعليم البنات فى الشمال .

مدارس القرى

مدارس القرى بالجنوب تشبه المدارس الصغرى بالشمال . حيث يتم فتحها بالريف وتستمر الدراسة بها لعامين فقط . ولم تقدم الإحصاءات المتيسرة توزيعا لهذه المدارس حسب النوع بحيث تمكن من المقارنة بين نصيب البنات ونصيب الأولاد منها . بل كانت الإشارة إلى أن مدارس القرى مختلطة وكان وجود الإناث بها قليلا مما جعل من تسميتها بمدارس البنين أمرا ممكنا . ويرجع ضعف وجود البنات بتلك المدارس إلى السبب الذي تمت الإشارة إليه من قبل والذي يمثله رفض بعض القبائل إرسال بناتها إلى تعليم مختلط . رغم ذلك يمكن القول بان مدارس القرى قد لعبت دورا فى توفير نوع من التعليم ، مهما كانت درجة جودته أو كفايته لتعليم البنات إلا انه فتح لهن الطريق لمستقبل تعليمهن.

---

[31] تطور التعليم بالسودان . مرجع سابق. ص 51.

وقد جاء بتقرير اللجنة المكلفة بدراسة التعليم بالسودان ، إن تعليم البنات بالجنوب لا زال متخلفا جدا عن تعليم الأولاد ، غير أن هنالك اتجاهات موجبة جديدة تجاه تعليم البنات ولذلك هنالك إمكانية لإحداث تطور سريع به ، غير انه لازالت هنالك بعض العوائق التي تقف فى طريق ذلك التطور بالسرعة المطلوبة ونادت اللجنة ، فى ذات الوقت ، بضرورة دفع الفتيات بالقرى للالتحاق بمدارس القرى مع الأولاد هناك .[32] وقد أشار التقرير إلى وجود مدرستين أوليتين بكل من التو نج وملكا ل ، إضافة إلى وجود اثنتى عشرة مدرسة من مدارس الإرساليات تلتحق بها حوالي 1650 تلميذة .

مشكلة التوسع فى تعليم البنات بالجنوب

لقد ظل التوسع فى المدارس الأولية مرتبطا ومقيدا بوجود المعلمة . لذلك اعتمد التعليم بمدارس الجنوب على نظام (العريفات) وهو نظام يسمح للتلميذة الأكثر تميزا أكاديميا من القيام بعملية تدريس الأخريات . وهو نظام غير مضمون الفوائد ولكنه أفضل من العدم . وقد وجدت العريفات حظا فى التدريب الذي وفرته لهن جمعيات التبشير مما ساعد على الاستفادة من جهدهن . وبما أن الفتاة بالجنوب لم تجد التأهيل والتدريب اللازم الذي يمكنها من الاضطلاع بالتدريس بالمستوى المطلوب ، كان الاتجاه دائما نحو استجلاب معلمات من شمال السودان للعمل بمدارس الجنوب . غير أن هذه الطريقة لم تكن ميسرة أيضا فى ذلك الوقت بسبب عدم قبول الأسر بالشمال لفكرة إرسال بناتهم إلى الجنوب فى وجود رواسب عدم قبول خروج المرأة للعمل أساسا دون أن يتبع ذلك السفر إلى أماكن تبعد عن نظر ورعاية الأسرة .
لجأ المسؤولون عن التعليم إلى الاستعانة بمعلمات أجنبيات خاصة للعمل كمديرات للمدارس الأولية . لذلك نادت اللجنة المكلفة بدراسة التعليم بالسودان بضرورة تدريب

---

[32] M ministry of education publications bureau in the Sudan 1946-1951 .Sudan Pamphlets Vol 106 p.7

الفتيات بالجنوب حتى يضطلعن بمهمة التدريس فى مدارس البنات بالجنوب . فاقترحت اللجنة افتتاح ثلاثة مراكز للتدريب بكل من ، يبى ، لاو ، مبرو ، على أن يصبح عدد الخريجات من كل تلك المراكز ستين معلمة . كما اقترحت أيضا فتح 15 مدرسة أولية للبنات قبل حلول عام 1956م اى قبل الاستقلال . كما أوصت بان تفتح المجالات للتلميذات اللاني يكملن تعليمهن للانتقال إلى المراحل الأعلى بمدارس شمال السودان ، كان ذلك للتعليم المتوسط أو لمعاهد تدريب المعلمات ، متى ما تقدمت التلميذات بطلب يبدين الرغبة فى ذلك ، وأما إذا كان عدد المتقدمات كثيرا فلابد من أن يتم النظر فى فتح ذات المرحلة المطلوبة بالجنوب . وكانت تلك المرونة فى التعامل مع التلميذة بجنوب السودان مطلوبة للنهوض بالتعليم هنالك وتشجيع المواطنين على تعليم بناتهن .

بداية التعليم الأولى الحكومي للبنات بالجنوب

لقد بدا التعليم الأولى الحكومي للبنات بالجنوب فى عام1932م، وقد بدا بذات العدد الذي بدا به تعليم البنات بالشمال اى خمس مدارس . بينما ظلت خطوات تقدمه تسير ببطء لازمها بطء فى تقدم تعليم الأولاد أيضا، الأمر الذي يجعل من نسبة تعليم البنات للأولاد بالجنوب أفضل من نسبته بالشمال . الجدول التالي يعطى فكرة عن تعليم البنات قياسا بتعليم الأولاد .

جدول رقم(21) يوضح توزيع المدارس الأولية حسب النوع ونسبة البنات للأول

العام	أعداد المدارس		نسبة البنات للأولاد%
	بنات	أولاد	
1932	5	29	17
1934	16	31	52
1936	17	34	50
1938	18	34	53

المصدر : محمد عمر بشير . مرجع سابق ص 17.

لقد بدا تعليم البنات الأولى بخمس مدارس كما كان الحال بالنسبة لتعليم البنات بالشمال ، غير أن بداية تعليم الفتاة بالجنوب بالمدارس الحكومية قد جاءت متأخرة جدا عن أختها بالشمال . ونلاحظ أن تطور التعليم بالنسبة للجنسين ظل ضعيفا لذلك كانت نسبة تعليم البنات للأولاد كبيرة إذا ما تمت مقارنتها مع نسب التعليم بالشمال . ففي عام 1931م اى قبل بداية التعليم الأولى الحكومي للبنات بالجنوب ، كانت مدارس البنات الأولية بالشمال قد بلغت 23 مدرسة ، وان كان ذلك العدد كبيرا قياسا بموقف تعليم البنت بالجنوب إلا انه يتضاءل قياسا بمدارس الأولاد بالشمال فى ذلك الوقت . ونلاحظ أيضا، إن أعداد مدارس البنات أخذت فى التصاعد البطيء بعد أن قفزت إلى نسبة عالية فى عام 1964م، حيث ارتفع عددها من 5 مدارس إلى 16 مدرسة ، بلغت نسبتها لمدارس الأولاد 52% .ومن بعد تلك القفزة الكبيرة أصبحت الزيادة فى مدارس البنات بمعدل مدرسة كل عامين حتى بلغت أعلى نسبة لها فى عام 1938م مثلتها 53% . وتعتبر تلك النسبة كبيرة جدا إذا أخذنا فى الاعتبار كل المشاكل المحيطة بالتعليم بالجنوب عموما وبتعليم البنات بوجه خاص ، والتي سبقت الإشارة إليها من قبل ومن بينها إسناد مهمة التعليم للجمعيات التبشيرية دون أن يجد الاهتمام اللازم له من الدولة بالقدر الذي أولته للتعليم بشمال السودان

موقف تدريب المعلمة بالجنوب حتى عام 1956م

ذكرنا بان البطء فى تعليم البنات فى الجنوب يرجع من جانب إلى عدم توفر المعلمة المؤهلة والمدربة من المواطنات أنفسهن . وكاستجابة لتوصية اللجنة التي سبقت الإشارة إليها والتي دعت إلى فتح مراكز لتدريب الفتيات بالجنوب، فان الجدول التالي يلقى الضوء على موقف التدريب بالنسبة للمعلمات بجانب أنماطه ومدى اتساق أعداد المدربات مع المطلوب منهن ، إضافة إلى تحديد أصل المعلمة وان كانت من الجنوب ، الشمال أو من غير السودانيات .

جدول رقم (22) يوضح توزيع المعلمات حسب مصادر التأهيل ومدى كفاية أعدادهن لما هو مطلوب.

العام	العدد المطلوب	مصادر التدريب			المجموع	الزيادة او النقصان
		إرساليات	الشمال	أجنبيات		
1950	90	35	4	33	72	- 18
1951	97	52	11	33	96	- 1
1952	116	69	21	39	129	+13
1953	133	81	35	39	155	+22
1954	157	86	46	45	177	+20
1955	147	113	53	40	206	+59
1956	184	131	58	40	229	+45

Source : Sudan pamphlets , Annex 2 p 28.

الجدول أعلاه يوضح أن أعداد المعلمات المطلوبات للعمل بمدارس الجنوب قد اكتمل عددهن وزاد عن المطلوب ابتداء من عام 1952م . ورغم ان العدد تم اكتماله بوجود معلمات من الشمال أو بعض الأجنبيات ،إلا أن الملاحظ فى أعداد المعلمات المواطنات من المديريات الجنوبية، إنها قد فاقت مجموع الفئتين الاخريتين فى غالبية الأعوام .وقد شكلت نسبة المعلمات من الجنوب من المطلوب فى عام 1956م ، 71% تقريبا وهى نسبة تبشر بإمكانية ملء كل المواقع المطلوبة بكل المدارس الأولية إن سارت خطوات تدريب المعلمات هنالك بذات السرعة . كما نلاحظ أيضا انه فى الوقت الذي أخذت فيه أعداد المعلمات الأجنبيات فى التناقص ، أخذت أعداد المعلمات الشماليات فى التزايد ، بجانب تزايد أعداد المعلمات من المواطنات بالجنوب التي وصلت نسبتهن 71% مما هو مطلوب فى العام 1956م كما ذكر سابقا . ويوضح الجدول أعلاه أيضا ، إن تدريب المعلمات بالجنوب اعتمد كثيرا على جهد الإرساليات .

ورغم كل المشاكل التي أحاطت بتعليم البنات بالجنوب ، يمكن القول بان خطواته أخذت فى التسارع أخيرا ، وان لم تكن بالمستوى المطلوب، إلا أنها شكلت مؤشرا

لإمكانية أن يلحق بركب تعليم البنين هنالك برغم التفاوت فى تطوره بين كل مديرية وأخرى . والجدول التالي يعطى فكرة عن مدى ذلك التطور وتفاوته .

جدول رقم (23) يوضح توزيع التلاميذ حسب المديرية والنوع والعام ونسبة البنات للأولاد

العام	الاستوائية			اعالى النيل			بحر الغزال		
	ث	ذ	%	ث	ذ	%	ث	ذ	%
64	7847	24615	32	58	905	6	120	3779	3
65	429	24827	2	48	1119	4	118	4428	3
66	691	917	71	1052	1286	82	---	---	---
67	697	1374	51	874	3178	28	336	1071	31
68	1332	2877	46	1347	5469	25	432	2004	22
69	1507	4473	34	1657	7190	23	704	2826	25

المصدر : الإحصاء التربوي للأعوام المحددة

الجدول أعلاه يوضح التطور الكبير فى أعداد البنات الملتحقات بالتعليم الأولى الذي حدث منذ العام 1966م قياسا بما كان عليه الوضع قبل ذلك ، فقد كانت نسبة البنات للبنين بمديريتي اعالى النيل وبحر الغزال ضئيلة جدا فى العامين 1964م و 1965م وكذلك بالاستوائية التي شكلت نسبتها 2% فقط فى العام 1965م أما فى عام 1966م فقد قفزت نسبة البنات للبنين لتصبح 71% بالاستوائية ،و 82% باعالى النيل ، أما بحر الغزال فقد توقفت الدراسة بمدارسها بسبب الظروف الأمنية . وقد يعزى انخفاض نسبة البنات للبنين بالاستوائية فى عام 1965م إلى ذات الظروف المتمثلة فى عدم الاستقرار بسبب الحرب. بصفة عامة فان عدم الاستقرار الامنى لعب الدور الأكبر والأساسي فى تعطيل خطوات التعليم بالجنوب عموما كما زاد من تعطيل خطواته بالنسبة للبنات بصورة اكبر .

الباب الثاني

التعليم المتوسط للفتاة بالجنوب

مثلما بدا التعليم المتوسط للبنات بالشمال متأخرا جدا عن تعليم البنين ، فان الانتقال بالفتيات بالجنوب من المرحلة الأولية إلى المرحلة المتوسطة لم يكن أفضل حالا . ورغم أن الإرساليات قد بذلت جهدا كبيرا فى دفع تعليم البنات إلا أنها لم تعط أمر التطور الراسي لتعليمهن القدر الكافي من الاهتمام ، وبما أن الحكومة ، آنذاك ، قد اعتمدت على جهد التعليم الكنسي والإرساليات فى التعليم بالجنوب ، لذلك لم يجد أمر الانتقال بتعليم البنات من المرحلة الأولية إلى المرحلة المتوسطة القدر اللازم من اهتمامها ، مما أدى إلى تخلف تعليم البنات المتوسط عن تعليم البنين بصورة كبيرة .

ففي عام 1949 كانت هنالك خمس مدارس متوسطة للأولاد منها ثلاث مدارس إرساليات واثنتان حكوميتان بكل من عطار ورمبيك . فى ذات الوقت اقترح افتتاح خمس مدارس حكومية جديدة بكل من واو ، ملكا ل ، مريدي ، انزارا وجوبا . ودون اى إشارة لتعليم البنات أو حقهن فى تلك المدارس . لقد اشرنا من قبل إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بضرورة تسهيل مهمة إرسال البنات اللائي يرغبن فى مواصلة تعليمهن بعد المرحلة الأولية إلى المدارس بشمال السودان ، وانه فى حالة تزايد أعداد من يرغبن فى ذلك من الفتيات الجنوبيات أن يتم افتتاح مدرسة لهن بالجنوب . لذلك فان عدم الإشارة إلى تعليم البنات المتوسط فى ذلك الوقت ، ربما يعنى عدم وجود العدد الكافي من الراغبات فى الانتقال إليه من البنات . ومهما يكن من أمر فان وجود المؤسسة التعليمية قرب سكن الفتاة وأسرتها فيه الكثير من الدفع لها والتشجيع للالتحاق بها ، أكثر من هجرتها للتعليم بعيدا عن أسرتها هذا مع الأخذ فى الاعتبار حاجز اللغة الذي لا يسمح للفتاة من الجنوب بالانتقال إلى مدارس الشمال من اجل مواصلة تعليمها ، وبما أن التعليم المختلط مسموح به بين العديد من القبائل بالجنوب فقد يمهد ذلك للفتيات الراغبات فى مواصلة تعليمهن أن يفعلن ذلك بمدارس البنين . وقد افتتحت أول

مدرسة متوسطة من جانب الحكومة في عام 1953م بمدينة مريدي ، ولا تتوفر الإحصاءات التي توضح مدى الإقبال عليها أو مسيرة تطورها ، وان كان الأمر المتوقع لذلك هو ذات البطء الذي بدأت به الفتاة بالشمال خطوات تعليمها المتوسط . والجدول التالي يلقى الضوء على التعليم المتوسط للبنات بالجنوب بعد أن افتتحت مدارسه واستقرت بالجنوب وهي تشير إلى ضعف أعدادها بجانب ضعف أعداد الملتحقات بها ، وان لم تكن مدارس الأولاد أفضل منها حالا خاصة إذا تمت مقارنتها بمدارس الأولاد بالشمال . ويمكن أن يرجع ضعف مدارس وأعداد البنات بالتعليم المتوسط إلى البداية المتأخرة للتعليم الأولى الحكومي للبنات بجانب قلة أعداد مدارسه وضعف الإقبال عليها من جانب المواطنين . هذا بالإضافة إلى مشاكل الأمن وما تسببه من تعطيل للدراسة بين حين وآخر وهو أيضا ما يعكسه الجدول التالي :

جدول رقم(24) يوضح توزيع المدارس والتلاميذ بالمرحلة المتوسطة حسب النوع والعام ونسبة البنات للأولاد في كل عام

العام	أعداد المدارس		النسب	أعداد التلاميذ		النسبة
	بنات	أولاد	%	بنات	أولاد	%
1964	9	22	41	637	2894	22
1965	6	22	27	806	2153	26
1966	-	-	-	-	-	-
1967	4	10	40	496	1629	30
1968	3	15	20	340	1899	18
1969	4	16	25	423	2547	17

المصدر: الإحصاء التربوي ، وزارة التربية والتعليم للسنوات المحددة .

الجدول أعلاه يوضح موقف تعليم البنات الأوسط بالجنوب خلال الأعوام منذ انتهاء الحكم العسكري الأول ونهاية الحكم الديمقراطي الثاني . وكما اشرنا من قبل فان عدم الاستقرار الامنى لعب الدور الأكبر في تخلف التعليم بالجنوب، الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض وارتفاع أعداد الملتحقين والملتحقات بموسسات التعليم وفقا للظروف الأمنية

ومدى سماحها للتلاميذ بتلقي العلم . ففي عام 1966م أغلقت جميع المدارس بالمديريات الجنوبية بسبب الأحوال الأمنية ، وعند استئناف الدراسة فى العام الذي تلاه نلاحظ أن أعداد التلاميذ من الجنسين قد انخفضت عما كانت عليه فى العام السابق . وهو أمر يتكرر بتكرار الاضطرابات الأمنية ويتم حدوثه بالنسبة للمدارس والتلاميذ على حد سواء . فمدارس الأولاد كانت 22 مدرسة فى عام 1965م انخفضت إلى 10 مدارس بعد أن أعيد فتحها عام 1967م اى بنقصان أكثر من النصف . أما مدارس البنات ، وهى قليلة أصلا ، فقد انخفضت من 6 مدارس إلى أربع ولكنها انخفضت مرة أخرى فى العام الذي تلاه لتصبح ثلاث مدارس . أما أعداد الملتحقات بتلك المدارس فقد انخفض عددهن من 806 تلميذة إلى 496 تلميذة ، رغم ذلك فان نسبة التحاقهن ارتفعت إلى 40% عما كانت عليه ويرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير فى أعداد التلاميذ العائدين إلى الدراسة بعد وقفها فى العام المحدد.

التعليم الصناعي والتدريب المهني بالجنوب

مثلما حرمت الفتاة بشمال السودان من حقها فى التعليم المهني مثلها مثل زميلها الفتى ، فان الفتاة بجنوب البلاد لم تكن أفضل حظا . فقد تعرضت الفتيات بالجنوب لذات التمييز الذي تعرض له تعليم الفتيات بالشمال .

لقد قامت الإرساليات بفتح ثلاث مدارس حرفية للبنين بكل من واو ، توريت ولانيا . ورغم اهتمام تلك الإرساليات بتعليم البنات إلا أن اهتمامها بالتعليم الفني والمهني للبنات لم يكن بذات المستوى . كما أن الحكومة لم تول ذلك الجانب اهتمامها أيضا ، فقد أنشأت مركزا للتدريب بجوبا فى عام 1948م لتدريب الراغبين فى الالتحاق بالوظائف الصغيرة على الأعمال الكتابية والطبية ، حيث تم تجميع مختلف أنواع التدريب التي كانت تقوم بها شتى المصالح ، تجميعها فى مؤسسة واحدة يلتحق بها البنون دون البنات . وفى عامي 1954م و 1955م تم افتتاح مدرستين حرفيتين بكل من انزارا وملكال ،

لم يكن للفتيات نصيب فيهما أيضا . وقد تميز ذلك النوع من التدريب للبنين بالجنوب ، بالإعداد المكتمل بما فى ذلك توفير السكن والإعاشة للتلاميذ بالداخليات المعدة لذلك . وقد بدأت سنوات الدراسة بتلك المدارس بعامين ارتفعت إلى ثلاث بعد أن تم ترفيعها . يعطى هذا الاهتمام بتدريب التلاميذ دون التلميذات مؤشرا لمدى التمييز بين الجنسين لصالح البنين ،حيث الاهتمام بإعداد الولد للحياة العامة وتزويده ببعض المهارات التي تعينه على ذلك ، فى حين يهمل إعداد البنت لملاقاة ظروف الحياة التي تستوجب تسلحها بذات الأسلحة التي توفرت لزملائها من البنين . وحتى التدريب الحرفي فى بعض الصناعات اليدوية التي هي من صميم عمل المرأة ، فان الاهتمام بالتدريب عليها كان من حظ البنين .

التعليم الثانوي للبنات بالمديريات الجنوبية

ذكرنا بان الإرساليات قد أدت دورا كبيرا فى دفع تعليم البنات بالجنوب ، وفى مراحله المختلفة . إلا انه لم يرد ذكر لافتتاح مدارس للتعليم الثانوي للبنات . لذلك توجهت البنات ممن رغبن فى مواصلة تعليمهن ، إلى مدارس الأولاد التي سمحت بالاختلاط ، أكثر من التفكير فى الاتجاه إلى مدارس البنات الثانوية بشمال البلاد . وكما أسلفنا القول بان حاجز اللغة يعتبر من أكثر المعوقات التي تحول دون انتقال الفتيات من الجنوب إلى مدارس الشمال ، فقد كانت لغة التدريس بمدارس الجنوب اللغة الإنجليزية بينما لغة التدريس بمدارس الشمال اللغة العربية . وقد افتتحت أول مدرسة ثانوية حكومية للبنات بالجنوب فى عام 1970م ، وقد اهتمت وزارة التربية والتعليم آنذاك بأمر التعليم بالجنوب فجعلت له إدارة خاصة . رغم ذلك لا توجد بيانات كافية ودقيقة عن التعليم بالجنوب بصفة عامة وتعليم البنات بصفة خاصة مما لا يساعد على التحليل الدقيق لمسيرة تعليم البنات هناك . وبالرجوع إلى الإحصاء التربوي وبياناته ، نلاحظ انه حتى العام 1970/1969م لا وجود لتعليم ثانوي للبنات بمختلف المديريات الجنوبية

. غير انه ذكر بان هنالك مدرسة تجارية للبنات بالاستوائية باسم جوبا التجارية كانت بها 138 طالبة . بينما كانت هنالك مدرسة للبعثة العربية للبنات ، وأخرى مختلطة حيث اتاحت فرصا أضافية للبنات . كل ذلك مع وجود بعض المدارس الثانوية للبنين التي بدأ إنشاؤها قبل مدارس البنات مثل ما كان بالنسبة لتعليم البنات بالشمال .

أما التعليم الثانوي العالي الفني ، والتعليم الخاص والشعبي فان المديريات الجنوبية لم تعرفه حتى عام 1978/1977م . بينما توفرت فى ذلك العام ثلاث مدارس ثانوية للبنات بكل من اعالى النيل ، بحر الغزال وشرق الاستوائية ، كان مجموع الملتحقات بتلك المدارس 899 تلميذة . ولم تتوفر معلومات إضافية عن ذلك النوع من التعليم للبنات وان كان التعليم الفني عموما ، يتسم بكثير من الضعف قياسا بالتعليم الأكاديمي حتى بالولايات الشمالية .

لقد اضطلعت وزارة التربية والتعليم أخيرا بإجراء دراسة مسحية للتعليم بالولايات الجنوبية فى عام 2000م يمكن أن تلقى كثيرا من الضوء على أوضاع التعليم بشقيه الاساسى والثانوي ، بصورة تعكس واقع ذلك التعليم بالنسبة للجنسين . حيث يعكس ذلك المسح الكثير من الحقائق التي ظلت غائبة طيلة السنوات السابقة . ورغم أن النتائج التي توصل إليها ذلك المسح التربوي تتسم بكثير من الدقة والتناسق التي افتقرت إليها الكثير من الإحصاءات السابقة ، فان القائمين على أمر ذلك المسح يشيرون إلى عدم اكتمال عناصره بسبب عدم إمكانية الوصول إلى كل الولايات الجنوبية نسبة للظروف الأمنية التي تحول دون ذلك. غير أن النتائج التي توفرت يمكن أن تعطى مؤشرات جيدة لواقع التعليم بالولايات الجنوبية ، وواقع تعليم البنات بها وهو المقصود .

المسح التربوي للولايات الجنوبية 2000م

أبرز المسح التربوي للولايات الجنوبية عام 2000م صورة واضحة عن وضع التعليم الاساسى والثانوي بها . كما وفر العديد من المعلومات عن وضع تعليم البنات بتلك الولايات . ونسبة لغياب بعض البيانات لبعض الولايات الجنوبية بسبب الحالة الأمنية التي سبق ذكرها ، فان المقارنة بين التعليمين ، بالشمال والجنوب تصبح عسيرة . ورغم الفوارق الكبيرة بينهما من حيث البدايات أو الامكانات وغيرها والتي اشرنا إليها من قبل ، إلا أن المقارنة يقصد منها توضيح سعة الفجوة بين التعليمين فى شمال وجنوب البلاد إضافة إلى اتساع تلك الفجوة بين تعليم البنت والولد بالجنوب أيضا.

تناول المسح التربوي مرحلتي تعليم الأساس والتعليم الثانوي ، من حيث أعداد المدارس والملتحقين بها من الجنسين ، المعلمين وتدريبهم ، الكتاب المدرسي وتوفره ، ثم البيئة المدرسية ومدى استجابتها لمتطلبات التعليم وعلى رأس ذلك اجلاس التلاميذ ومدى توفره بالمدارس .

لقد أجرى المسح التربوي على مجموعة محددة من المدارس نرى أن ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن أن تعطى فكرة جيدة عن المجتمع المدرسي بأكمله بالولايات الجنوبية . ونلاحظ أن الغالبية العظمى من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أشارت إلى تميز تعليم البنين على البنات وفى كثير من الجوانب التي كان التميز فيها بمدارس الشمال من نصيب البنات .

التعليم الاساسى

أبانت الدراسة أن أعداد المدارس تتفاوت بصورة كبيرة بين الولايات الجنوبية ، كما تتفاوت داخل الولاية بين الريف والحضر وبين المدارس الحكومية وغير الحكومية .

فبالنسبة للمدارس فقد كان عددها 132 مدرسة حكومية و21 مدرسة غير حكومية . من بين تلك المدارس 73 مدرسة ريفية و 80 مدرسة حضرية ، مما يدل على أن مدارس الريف والحضر لا تتفاوت بصورة كبيرة فالفرق بين المدارس الحضرية والريفية سبع مدارس فقط . فى حين أن المدارس الحضرية بشمال السودان الأكثر حكومية كانت أو غير حكومية . وتشكل المدارس غير الحكومية بجنوب السودان نسبة 14% من مجموع المدارس هنالك .

الاستيعاب بمرحلة الأساس

لقد تقدم للالتحاق بمرحلة الأساس 14744 تلميذا ، منهم 9337 من البنين و5407 من البنات . تم استيعاب 13012 تلميذا منهم ، كان نصيب البنين 8178 تلميذا ونصيب البنات 4834 تلميذة ، حيث شكلت نسبة الاستيعاب 88% من بين المتقدمين للمدارس . وبما أن ذلك المسح قد تم بعد مجموعة القرارات التي صدرت فى ختام العديد من المؤتمرات التي عقدت لبحث قضايا التعليم داخليا وخارجيا ، والتي نادت جميعها بضرورة العمل على تعميم التعليم بتوفيره لكل من يطلبه من المستحقين له من الأطفال ، وبما أن نسبة المتقدمين للالتحاق بالتعليم الاساسى بالمديريات الجنوبية لم تكن كبيرة ، فان حرمان نسبة 12% من الأطفال من حقهم فى التعليم لا نرى له مبررا ، خاصة إذا كانت تلك النسبة من نصيب البنات . ونلاحظ أيضا إن نسبة المتقدمات للالتحاق بالتعليم الاساسى من البنات كانت 58% من مجموع المتقدمين من البنين ، وهى نسبة ضعيفة ، ورغم ذلك لم تجد حقها فى الاعتبار عند الاستيعاب . فقد استوعبت البنات بذات النسبة التي تقدمن بها للالتحاق قياسا بالبنين تقريبا. حيث كانت نسبة استيعاب البنات للبنين هي 59% .

المعلمين

ذكرنا من قبل بان التوسع فى تعليم البنات بالولايات الجنوبية اعتمد بصورة كبيرة على توفر المعلمة . لقد أبان المسح التربوي أن نسبة المعلمين المدربين من الجنسين قد بلغت 46% . والغريب أن نسبة التدريب بين الإناث من المعلمات كانت هي الأكبر ، حيث مثلتها نسبة 61% منهن ، فى حين أن نسبة المدربين من الذكور 41% منهم . وقد يرجع ارتفاع نسبة تدريب المعلمات إلى قلة أعدادهن قياسا بالمعلمين . فقد تلاحظ ضعف وجود المعلمة بمدارس مرحلة الأساس بصورة واضحة وهو عكس الوضع بالنسبة لمدارس الشمال التي احتلت المعلمات نسبة 70% من مجموع معلميها تقريبا .

البيئة المدرسية

اهتمت الدراسة فى جانب البيئة المدرسية بموضوع جلوس التلاميذ الذي يمهد لتلقى التلميذ للعلم وهو فى حالة تساعد على ذلك . ويتفاوت الأمر من ولاية إلى أخرى ، كما يتفاوت داخل الولاية الواحدة . أوضحت الدراسة أن نسبة الجالسين أرضا من بين التلاميذ بالولايات الجنوبية قد بلغت 78% ، اى أن هنالك نسبة 22% ، اى اقل من ربع أعداد التلاميذ هي التي تجد فرصة للجلوس على مقعد أو غيره مما يرتفع بها من الجلوس أرضا و باى من الفرق الدراسية . وذلك وضع لا يساعد على التعليم ولا يشجع على الإقبال على مؤسساته . وترتفع نسبة الجالسين أرضا لتصل إلى 93% بولاية شرق الاستوائية ، و 91% بولاية غرب بحر الغزال ، وتنخفض إلى نسبة 12% فقط بولاية واراب . وجميعها تعتبر أوضاعا غير صحية للبيئة المدرسية .

الكتاب المدرسي

يعتبر الكتاب المدرسي من أهم مقومات العملية التعليمية . وهو الذي يمكن من تحقيق أهداف المناهج التي عادة ما يتم ترجمتها بالكتاب المدرسي، الأمر الذي يستوجب توفره

للتلميذ والمعلم على حد سواء . وهنا أيضا تتفاوت الولايات فى إمكانية توفير الكتاب المدرسي ونسبة توفره لكل تلميذ . فقد أوضحت الدراسة أن متوسط المشاركة فى الكتاب الواحد بين التلاميذ كانت 5 أي أن هنالك خمسة تلاميذ يشتركون فى الاستفادة من كتاب واحد ، بينما وصل أعلى مستوى للمشاركة بمتوسط 14 تلميذا للكتاب الواحد . وهنالك من الجانب الآخر بعض المدارس التي لا يتوفر بها كتاب واحد للمشاركة فيه . هذا الوضع لا يساعد على التحصيل الدراسي .

كفاءة النظام التعليمي

ويتم النظر فى كفاءة النظام التعليمي عبر الوقوف على معدل انتقال ألتلاميذ من صف إلى صف خاصة الصفوف العليا ، للنظر فى نسب الإعادة والتسرب التي تقلل من كفاءة النظام وعانده. لقد أتضح أن معدل الترفيع حتى الصف الخامس للجنسين كان 78.1% . ويتفاوت ذلك المعدل بين الصفوف ، حيث يبلغ أدناه بالصف الثامن وتمثله نسبة 60% ،ويرتفع المعدل بالنسبة للذكور ليصل إلى نسبة 81.4% بينما تمثله نسبة 72.4% للإناث . ونلاحظ فى هذا الجانب أن نسبة الترفيع بين الإناث الأقل عكس ما اتسمت به الإناث بمدارس الشمال .

الإعادة

الإعادة أن يقضى التلميذ أكثر من عام فى ذات الصف ، وغالبا ما يكون ذلك بسبب الرسوب فى الامتحانات المحددة والذي يعزى إلى ضعف التحصيل الدراسي ، أو تكون الإعادة لاى من الأسباب الأخرى التي تحول دون التلميذ والجلوس لذلك الامتحان . لقد بلغ متوسط الإعادة حتى الصف الخامس للجنسين 12.7% ، وكان نصيب الذكور فى الإعادة نسبة 9.9% ، بينما كانت نسبة الإعادة بين الإناث الأكبر

مثلتها نسبة 17.6% . هذه النسب للإعادة تجعل من مستوى البنات فى التحصيل هو الأقل ما دامت نسبة الإعادة بينهن الأكثر .

التسرب

التسرب يعنى ترك التلميذ للمدرسة نهائيا. ويعتبر التسرب من أكثر العوامل التي تؤدى إلى إهدار الجهد والوقت والمال فى التعليم . وكلما كان التسرب من الصفوف العليا كلما كانت نسبة الإهدار اكبر . لقد أتضح أن نسبة التسرب حتى الصف الخامس يمثلها 9.2% للجنسين، كانت نسبة التسرب بين الذكور 8.8% بينما كانت 10.1% بين الإناث . ونلاحظ هنا أيضا أن نسبة التسرب بين الإناث الأكثر ، وهى نتيجة عكس الوضع بالنسبة للإناث بمدارس الشمال أيضا حيث يكثر التسرب بين الذكور .

نخلص من هذه النتائج إلى أن نسب الاستيعاب بمدارس الجنوب تكثر بين الذكور بينما تكثر نسب الإعادة والتسرب بين الإناث الأمر الذي يضاعف من تقليل فرصهن فى التعليم ويزيد من تميز تعليم الذكور عليهن .

التعليم الثانوي بالمديريات الجنوبية

لقد شملت دراسة المسح التربوي 33 مدرسة ثانوية ، منها 15 مدرسة للبنين وخمس مدارس للبنات بجانب 13 مدرسة مختلطة . حيث تشكل المدارس الحكومية نسبة 88% من المدارس الثانوية وتشكل مدارس التعليم الكنسي النسبة الباقية. وتوفر المدارس المختلطة بالجنوب ، فرصا إضافية لتعليم البنات تزيد من فرص استيعابهن . لقد كان عدد المستوعبين بتلك المدارس 4338 تلميذا من الجنسين منهم 2905 من الذكور و 1433 من الإناث . وتشكل نسبة البنات للبنين 50% تقريبا . وتعتبر نسبة الاستيعاب هذه نسبة معقولة قياسا بقلة عدد مدارس البنات للبنين والتي شكلت نسبة 33% منها .

أما بالنسبة للمعلمين من الجنسين ، فقد أوضحت الدراسة أن عدد المعلمين الذكور كان 163 معلما بينما كانت أعداد المعلمات تسع فقط ، وهذا عكس وضعهن بمدارس الشمال ، حيث تفوق أعدادهن أعداد المعلمين بتعليم الأساس ، بينما تتساوى أو تقترب من ذلك بالتعليم الثانوي .

أما بالنسبة لتدريب المعلمين فقد أتضح أن هنالك تفاوتا كبيرا فى ذلك الجانب بالولايات المختلفة . حيث تصل نسبة التدريب للمعلمين 100% فى بعض الولايات وللجنسين ، بينما تنخفض إلى 50% بولايات أخرى . وتزداد نسبة التدريب بين المعلمات أكثر من المعلمين ، وقد يرجع تميز المعلمات على المعلمين فى جانب التدريب لقلة أعدادهن الأمر الذي يساعد على إمكانية تدريبهن جميعا .

البيئة المدرسية

وتتناول البيئة المدرسية حالة المدارس من حيث المباني والإعداد بمستلزمات الدراسة . فبالنسبة للمباني المدرسية فقد أتضح أن هنالك نسبة 77% من المدارس شيدت كمبان ثابتة ، بينما نسبة 23% منها من المباني غير الثابتة اى من القش والحصير . فى ذات الوقت أشارت الدراسة إلى أن غالبية المدارس الثابتة من المدارس القديمة جدا والتي تم تشييدها قبل أربعين عاما تقريبا وهى تحتاج إلى صيانة مستمرة لم تتوفر لها إما بسبب الحرب أو بسبب هجر التلاميذ لها ونزوحهم منها إلى مناطق أخرى ، الأمر الذي اضطر المسؤولين إلى إنشاء مدارس ثانوية من مواد غير ثابتة لا تكلف كثيرا إذا تم هجرها للأسباب السابقة. ويشترك فى هذا الوضع مدارس البنات والأولاد دون تمييز بينهما .

المعامل والكتاب المدرسي

تتفاوت نسبة وجود المعامل والكتب المدرسية أيضا بين ولاية وأخرى . وقد بلغ متوسط نسبة المدارس التي بها معمل واحد 72.7% من جملة المدارس التي شملتها الدراسة .

وحتى هذا المعمل الواحد كثيرا ما يتم استخدامه لغير إغراضه حيث يستخدم كفصل دراسي اضافى ، أو أن يظل معطلا دون استخدام . ولا تختلف الكثير من مدارس الشمال عن مدارس الجنوب فى ضعف استخدام المعامل أو الاهتمام بأمرها ، كما لا تختلف مدارس البنات عن مدارس البنين فى ذلك الأمر . أما الكتاب المدرسي فقد يتفاوت متوسط المشاركة فيه بين الولايات أيضا ، حيث تراوحت المشاركة بين تلميذين للكتاب الواحد إلى 11 تلميذا للكتاب الواحد أيضا . ويعتبر هذا الوضع الأخير الذي يمثله كتاب واحد لكل 11 تلميذا، من العوامل الأساسية التي تؤدى إلى ضعف مستوى تحصيل التلاميذ .

هذه الدراسة كشفت عن تميز تعليم البنين على البنات نسبيا ولا زالت الفوارق بين تعليم الجنسين كبيرة . ويمكن إرجاع كل ذلك إلى تدهور الظروف الأمنية وعدم الاستقرار الذى لا يساعد على متابعة التعليم والوصول به إلى غاياته . ويؤثر عدم الاستقرار على تعليم البنات بصورة اكبر من تعليم البنين نسبة لعدم توفر إمكانية هجرة البنات إلى المدارس التي تتوفر بولايات أخرى من غير المتأثرة بالحرب ، بذات الصورة التي تتوفر للبنين .

الفصل الثالث

التميز في تعليم البنات

الباب الأول

التميز بمراحل التعليم العام

تناولنا فى الصفحات السابقة مختلف جوانب التمييز ضد تعليم البنات وأوجه التحيز لتعليم الأولاد ، كان ذلك فى كم التعليم أو فى كيفه ، وهو تمييز لعبت فيه عادات وتقاليد المجتمع دورا رئيسا فى إبطاء خطواته خاصة فى بداياته . غير أن الدولة لعبت دورا

فى ذلك أيضا بمساعدتها المجتمع على السير فى طريق ذلك التمييز بقبولها لتلك العادات والتقاليد والتصرف فى إطارها والتسليم بها حتى بعد أن بدأ المجتمع التخلي عنها . كما أن سعى الدولة لمعالجة مشاكل تعليم البنات ، خاصة فى ظل حكومة العهد الثنائي الانجليزى المصري ، ظلت قاصرة على بعض المعالجات الآنية دون وضع خطط واستراتيجيات مسبقة لما يجب أن يكون عليه تعليم البنات مستقبلا مثلما يتم التخطيط لتعليم الأولاد . فقد انصب جهد الدولة حينذاك، فى كيفية تطوير تعليم البنين بمراحله المختلفة وبصورة أساسية مع إهمال كبير لتعليم البنات الأمر الذي أدى إلى توسيع وتعميق الشقة بين تعليم الجنسين بصورة لازمت مسيرته حتى الآن وان عملت الظروف اللاحقة على تضييق تلك الشقة ولكنها لم تقض عليها تماما .

بعد أن نالت البلاد استقلالها فى عام 1956م عملت الحكومات الوطنية على التوسع فى فرص التعليم كاستجابة للمطالب الشعبية ، ومن ثم اهتمت بالتوسع فى فرص التعليم لاستيعاب المزيد من البنين والبنات ، وان اختلفت نسب ذلك الاستيعاب إلا أن هنالك تسارع فى خطوات تعليم البنات أكثر مما كانت عليه سابقا ولعل تفتح المجتمع وازدياد قناعاته بأهمية تعليم البنات قد ساعدت فى تسريع خطواته تجاه اللحاق بتعليم الأولاد . كما لعب التعليم الاهلى دورا مقدرا فى زيادة فرص التعليم للبنين والبنات ، ومن ثم شكلت كل هذه العوامل قوة دافعة لتعليم البنات للحاق بتعليم الأولاد ومن بعد التهيؤ للمنافسة على فرص التعليم العالي المتاحة والتي يحكمها التميز الأكاديمي بين الجنسين ولا شيء سواه . وهكذا تمكنت البنات من التفوق فى تلك المنافسات بصورة أذهلت الجميع عندما اتسعت الشقة بين البني بالتعليم العالي ولصالح البنات ولأول مرة .

معايير التميز المتاحة بالسودان

تعتمد السلطات التربوية نتائج الامتحانات النهائية كمعيار وحيد لقياس مدى التميز بين التلاميذ وبين المدارس أيضا . والامتحانات النهائية أداة لقياس التحصيل الاكاديمى

للتلميذ الذي يتصل بالمجال المعرفي للتلميذ ولكنه يهمل إلى درجة كبيرة ، المجال الوجداني والنفسحركي اللذين يكملان مع الجانب المعرفي مجالات النمو المتكامل للفرد . إلا أن نتائج الامتحانات لازالت المعيار الوحيد المعمول به لقياس التفوق الدراسي كان ذلك بالنسبة للدارسين أو للمدارس . لذلك ونحن نبحث عن مجالات تميز البنات فى التعليم ، سنعتمد أيضا على نتائج الامتحانات التي يجلسن لها فى نهاية مرحلة الأساس أو المرحلة الثانوية وهي مدخلهن لساحات التعليم العالي . وقد ظلت ضعف البيانات وقلتها من أكثر العوامل التي تعوق الوصول إلى كل الحقائق الخاصة بالموضوع المطلوب بحثه ، لذلك سنضطر إلى القبول بما يتيسر من البيانات ولا نشك فى أنها ستعطى مؤشرات تكفى لعكس التميز الذي أحرزته البنات فى مجالات التعليم بشقيه العام والعالي .

لقد بدأت خطوات تعليم البنات فى التسارع منذ بداية السبعينات من القرن السابق ، عندما أخذت مدارس البنات فى الازدياد وبالتالي أعداد الملتحقات بها فى التصاعد ، وكان ذلك فى مراحل التعليم الثلاث ، الأولى ، المتوسط والثانوي ، وان ظلت الشقة بين تعليم البنات وتعليم الأولاد فى اتساعها إلا أن نسبة الزيادة فى تعليم البنات قياسا بما كانت عليه فى السابق أصبحت كبيرة جدا . أما فى الثمانينات من ذات القرن فان تميز البنات على البنين انعكس فى التفوق الكبير الذي أحرزته البنات فى الامتحانات النهائية الخاصة بالانتقال إلى المرحلة الثانوية أو للالتحاق بالتعليم العالي حيث كان تميز البنات الأكثر وضوحا . فقد انعكست صحوة تعليم البنات فى تنامي أعدادهن بمؤسسات التعليم العالي بما يفوق أعداد البنين ، إضافة إلى تزايد أعدادهن ببعض من الكليات التطبيقية كالطب والهندسة وطب الأسنان وغيرها ، الأمر الذي حدا بالمسؤولين بمكتب القبول فى عام 1983م للتقدم باقتراح يقضى بتخصيص نسب محددة لقبول الفتيات بمثل تلك الكليات بحجة أن الفتيات لا يستمر عطاؤهن بالمهنة كثيرا بعد تخرجهن خاصة بعد الزواج ، وبما أن تكلفة التعليم بالكليات التطبيقية يعتبر كبيرا قياسا بالكليات الأخرى

فان عائد تعليم الفتاة بتلك الكليات لا يتوازى مع عطائها بعد التخرج . ولم تكن تلك المبررات كافية لتحرم الفتيات من حقهن في مختلف فرص التعليم العالي مثلهن مثل البنين خاصة وقد كفل دستور البلاد ذلك الحق لهن كاملا .
وللوقوف على تميز تعليم البنات يجب الأخذ في الاعتبار تأخر بداياته قياسا بتعليم البنين ، بجانب المشاكل الكثيرة التي اعترضت مسيرته ، الأمر الذي يجعل من مستوى التميز الذي أحرزه اكبر قدرا ، وهو دليل على حرص البنات على الوصول إلى حقهن الكامل في التعليم إضافة إلى حرص الأسرة على أن تبلغ فتياتها غاياتهن في ذلك الحق ، والى تقبل المجتمع ومساندته للنهوض بتعليم البنات دون تحيز لاى من الجنسين .

تعليم البنات وحركة تطوره

يتناول هذا الجانب مظاهر التطور التي حدثت بتعليم البنات ، من حيث ازدياد فرصه بالتوسع في مؤسساته ، ثم تأهيل وإعداد معلماته ، بجانب تزايد أعداد البنات الملتحقات بتلك المؤسسات ، ومدى تقارب الشقة بينه وبين تعليم البنين . حيث يمثل كل ذلك التميز الكمي لتعليم البنات . من جانب أخر يتم النظر في نتائج الامتحانات لمرحلتي الأساس والثانوي ، باعتبار أن تلك النتائج المعيار الوحيد الذي يتم استخدامه لقياس الكيف في التعليم كما سبق ذكره . وفى هذا الجانب سيتجه النظر إلى مستوى النجاح الذي تحرزه التلميذات مقارنة مع ما يحرزه التلاميذ بصورة عامة ، كما سينظر في تفاصيل ذلك النجاح على مستوى المواد الممتحنة. ثم مستوى النجاح الذي تحققه مدارس البنات قياسا بمدارس البنين .
لقد ذكرنا من قبل بان تعليم البنات اخذ في التطور منذ بداية السبعينات من القرن السابق ، وبلغ درجة كبيرة من التقدم في بداية الثمانينات ، ولكنه بلغ أقصى درجات تقدمه منذ بداية التسعينات واستمر تميزه متصاعدا حتى وصل مداه في نهاية العام 200

التميز فى كم التعليم

ذكرنا من قبل بان من أكثر المعوقات لتعليم البنات الأولى عدم وجود المعلمة المؤهلة التي تستطيع الاضطلاع بمهمة التدريس بمدارسه . وذكرنا أيضا بان تعليم البنات فى بداياته اضطلع بمهمة التدريس فيه بعض من الرجال لحين إنشاء كلية تدريب البنات بامدرمان التي تولت أمر إعداد وتدريب المعلمة، كما أشرنا إلى بداية تأهيل المعلمة الذي انحصر فى عام واحد بعد المرحلة الأولية ، ثم تطور إلى عامين وثلاثة ثم أربعة وقد أصبح القبول لكلية تدريب البنات ممن يكملن التعليم المتوسط . ومن بعد أخذت أعداد المعلمات فى الزيادة بعد أن ازدادت مؤسسات التدريب فأصبحت ست مؤسسات بعد أن كانت ثلاث، والجدول التالي يعطى فكرة عن التطور الذي حدث بالنسبة للمعلمات بالمرحلة الأولية .

جدول رقم (25) يوضح توزيع المعلمات بمعاهد التدريب المختلفة حسب العام .

الاسم	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88
امدرمان	222	180	140	150	200	150
الأبيض	154	50	130	100	150	150
الدامر	152	154	170	100	150	150
نيالا	138	200	130	100	100	200
ود مدنى	267	224	180	150	200	200
بور تسودان	50	130	130	100	200	100
المجموع	983	938	880	700	1000	850

المصدر: الإحصاء التربوي للسنوات المحددة ،بتصرف

الجدول أعلاه يوضح أعداد المعلمات بمعاهد التدريب المختلفة ، حيث نلاحظ أن نسبة الالتحاق بتلك المعاهد قد ارتفعت كثيرا جدا إذا ما تمت مقارنتها بما كانت عليه سابقا . كما نلاحظ أن معهد ود مدنى الذي ظل قاصرا على إعداد المعلمات لتدريس مادة

التدبير المنزلي بالمدارس الأولية ، والذي اقتصر القبول إليه فى حدود 15 طالبة فقط فى كل عام ، قد أنهى تخصصه ذاك وأصبح التأهيل به مثله مثل المعاهد الأخرى اى إعداد المعلمة للتدريس بالمرحلة الأولية، كما ارتفع عدد القبول به ليصبح كما نراه الآن بمتوسط مائتي طالبة فى العام ، ولذلك توقفت مدرسة مدنى المتوسطة والمتخصصة فى تأهيل التلميذات فى مادة الاقتصاد المنزلي ، ومن ثم إعدادهن للالتحاق بذلك المعهد . هذا وقد افتتحت ثلاثة معاهد جديدة بكل من الدامر نيالا و بور تسودان إضافة إلى المعاهد السابقة التي مثلتها كلية التدريب بامدرمان والأبيض ثم ود مدنى . أما بالنسبة إلى التطور فى أعداد المعلمات فقد وصل مجموعهن إلى 1000 معلمة فى عام واحد. أما إذا تمت المقارنة بين أعداد المعلمات والمعلمين اخذين فى الاعتبار الفوارق الكبيرة التي ظلت بينهن كما وكيفا ، فان معاهد إعداد المعلمات أصبحت ستة معاهد يقابلها من الجانب الآخر سبعة معاهد للمعلمين ، اى أن الفرق بينهما أصبح معهدا واحدا . وحتى بالنسبة لأعداد الملتحقات بتلك المعاهد قياسا بالملتحقين بمعاهد المعلمين فان الفرق أصبح قليلا أيضا . ففي عام 1988/1987 مثلا كان مجموع المعلمين بالمعاهد السبعة يساوى 1030 معلما بينما كان مجموع المعلمات بالمعاهد الستة يساوى 1000 معلمة حيث يمكن .القول بان أعداد المعلمات أكثر من المعلمين . وهكذا بالنسبة للأعوام الأخرى . هذه الزيادة الكبيرة فى أعداد المعلمات أدت إلى أن تصبح نسبتهن بالمدارس الأولية تفوق نسبة المعلمين ، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن السابق حيث قدرت نسبة المعلمات بمرحلة الأساس ب 70% الأمر الذي جعل وجودهن بمدارس الأولاد يفوق وجود المعلم الرجل وفى كثير من المدارس ، وذلك أمر يمكن النظر إليه باعتباره مؤشرا يوضح مدى تمسك المعلمة بمهنة التدريس والبقاء بها عكس ما كان عليه الحال فى بداية تعليم البنات عندما كان الرجال يمثلون الأغلبية بمؤسسات التعليم وعندما كانت المعلمة لا تبقى بالمهنة بمجرد زواجها . الجدول التالي يوضح تنامي أعداد المعلمات بالمرحلة الأولية ، وكيف أصبح وجود المعلمة هو الأكثر .

جدول رقم (26) يوضح أعداد المعلمين بالمرحلة الأولية حسب النوع والعام ونسبة المعلمات للجميع.

العام	أعداد المعلمين		المجموع	نسبة المعلمات%
	إناث	ذكور		
1986/85	22038	28051	50089	44
1987/86	22673	26737	49410	46
1988/87	23853	27667	51520	46
1989/88	25419	30236	55655	46
1990/89	28912	28211	57123	51
1991/90	31592	29575	61167	52
1992/91	32491	29879	62370	52
1993/92	33783	30520	64303	53
1995/94	49830	33476	83306	60
1996/95	56686	37511	94197	60

المصدر الإحصاء التربوي للأعوام المحددة

الجدول أعلاه يوضح بصورة جلية تطور أعداد المعلمات وتناميها باطراد ، فقد بدأت نسبتهن فى العام 1986/1985م فى حدود 44% من مجموع المعلمين ، ثم أخذت نسبتهن فى التصاعد بانتظام حتى بدأت فى تخطى نسبة وجود المعلمين عندما أصبحت تشكل 51% فى عام 1990/89م ، وأخذت نسبة المعلمات فى الارتفاع متخطية نسبة المعلمين حتى بلغت 60% اى بزيادة 10% عن أعدادهن بتعليم الأساس ، ومن ثم أصبحت اليوم فى حدود 70% من المعلمين. ويمكن أن يعزى تزايد أعداد المعلمات وتفوقه على أعداد المعلمين إلى الهجرة المتزايدة للمعلمين إما إلى خارج البلاد أو إلى مهن أخرى بعد أن أصبح التعليم من المهن الطاردة بسبب ضعف عائده . ومهما يكن فان المعلمة برهنت على حرصها على المهنة والثبات بها ، ولذلك أصبح تعليم البنين فى حاجة إلى المعلمة لتحل محل المعلم الذي كان يحل محلها فى بداية تعليم البنات .

أعداد البنات الملتحقات بالتعليم الأساسي وتطورها

أدى التوسع فى أعداد وتدريب المعلمات إلى الزيادة المضطردة فى فتح المزيد من المدارس وبالتالي المزيد من أعداد الملتحقات بها . فقد شهدت السنوات خلال العقدين

السابقين ارتفاعا ملحوظا فى أعداد التلاميذ عموما والتلميذات على وجه الخصوص ، خاصة وقد تزايد الدفع لتعليم البنات حتى يلحق بتعليم البنين ، كان ذلك من جانب المجتمع أو من جانب الدولة باستجابتها لمطالب المجتمع ، إضافة إلى الحرص الشديد الذي أبدته البنات برغبتهن الأكيدة فى اللحاق بركب البنين فى التعليم فادى كل ذلك إلى تسارع خطواتهن حتى يدركن ذلك الركب . الجدول التالي يعطى فكرة عن التطور المضطرد لتعليم البنات بمرحلة الأساس حتى أوشكت نسبته على التطابق مع نسبة تعليم البنين ، خاصة بالمدن الكبيرة وعلى الأخص بولاية الخرطوم .

جدول رقم (27) يوضح أعداد التلاميذ بمرحلة التعليم الأولى حسب النوع والعام ونسبة البنات لمجموع الملتحقين .

العام	أعداد التلاميذ		المجموع	نسبة الإناث للمجموع%
	إناث	ذكور		
1986/85	702987	135354	1738341	40
1987/86	749282	1081295	1830577	41
1988/87	793800	1138696	1932496	41
1989/88	827136	1176181	2003317	41
1990/89	871110	1234061	2105171	41
1991/90	889806	1240421	2130227	42
1992/91	950589	1260335	2210925	43
1993/92	1045147	1403309	2448456	43
1994/93	1267634	1582259	2849893	44
1995/94	1331678	1619604	2951282	45

المصدر الإحصاء التربوي للأعوام المحددة

الجدول السابق يلقى الضوء على تطور تعليم البنات الأولى من حيث الكم الذي انعكس فى الأعداد المتزايدة بمؤسساته من البنات بصورة متنامية تدعو للاطمئنان بأن الشقة بين تعليم البنت والولد فى طريقها إلى الزوال . لقد بدأت نسبة البنات لمجموع الملتحقين بالمدارس الأولية فى عام 1986/85م بمقدار 40% .اى أن الفجوة بين تعليم

البنات والبنين لا تتعدى 10% . ومن بعد أخذت أعداد الملتحقات من البنات فى الزيادة المتواصلة حتى بلغت نسبتهن فى العام 1995/94م تساوى 45% من مجموع الملتحقين من الجنسين ، وبهذه النسبة يصبح تضييق الشقة بين تعليم البنت والولد أمرا ممكنا . وحيث تمثل هذه النسبة 82% من مجموع الملتحقين من البنين، وقد أكدت هذه النسب الموجبة ما وصلت إليه نسبة الالتحاق بمدارس ولاية الخرطوم وأمثالها من الولايات الأخرى التي يتيسر بها جميع مقومات التعليم المختلفة من معلم مؤهل ومدرب ، ومن كتاب ووسائل إيضاح ، إضافة إلى فرص التعليم المتاحة والإضافية التي توفرها المدارس الخاصة والنموذجية ذات المستويات الأكاديمية العالية التي تزيد من فرص التعليم للبنات بجانب فرص النجاح فى منافساته .

هذا ما كان من أمر التطور الكمي فى تعليم البنات بمرحلة الأساس والذي أبان التزايد المضطرد فى أعداد البنات الملتحقات بمؤسساته الأمر الذي أدى إلى تضييق الفجوة بين تعليم البنات والبنين بصورة أوشكت على القضاء عليها تماما خاصة فى المدن الكبيرة مثل مدن ولاية الخرطوم . بقى أن نتعرف على التطور الكيفي فى تعليم البنات بمرحلة الأساس .

التميز الكيفي لتعليم البنات بمرحلة الأساس

للبحث عن مظاهر التميز لتعليم البنات بمرحلة الأساس سيتم النظر فى النتائج للامتحانات النهائية التي تؤهل التلميذات للالتحاق بالتعليم الثانوي . وكما أسلفنا القول فان نتائج الامتحانات المعيار الوحيد الذي يتم اعتماده فى تقييم مستوى التلميذ والتلميذة بجانب مستوى المدرسة . كما سيتم اعتماد بعض المؤشرات الأخرى كإحدى مظاهر تميز البنات فى التعليم الاساسى والتي يمثلها مدى استمرار البنات بالمرحلة التعليمية حتى إدراك نهايتها قياسا بموقف البنين . فالتسرب يمثل احد العوامل الرئيسة فى إضعاف فرص التميز للتلاميذ إن لم يكن حرمانهم تماما من فوائده . وسنأخذ نتائج

شهادة مرحلة الأساس لبعض الأعوام وهى تكفى لإظهار التميز الذي حظيت به البنات رغم كل المفارقات التي صاحبت مسيرة تعليمهن قياسا بما توفر للبنين من تمييز فى كم وكيف التعليم كما سبق ذكره .

شهادة مرحلة الأساس للعام 1998م

لقد أصدرت الإدارة العامة للتقويم والامتحانات تحليلا لشهادة مرحلة الأساس للعام 1998م أفادت فيه بان بقاء التلميذات بالمدرسة بتلك المرحلة وحتى نهايتها الأكبر ، فى حين يكثر التسرب بين التلاميذ . هذه الحالة تعتبر دليلا كبيرا على حرص البنات على التعليم وحرص الأسرة أيضا على تعليم بناتها وهو أمر عكس ما كان عليه الوضع قديما حيث يكثر التسرب بين البنات أكثر من البنين بسبب العادات والتقاليد وفى مقدمتها تفضيل الزواج المبكر للفتاة على الاستمرار فى تعليمها ، خاصة بالريف .
جاء بالتقرير أن هنالك نسب عالية للتسرب بين الذكور من التلاميذ خلال سنوات دراستهم بمرحلة الأساس مثلا ، كان عدد المقبولين من الذكور للصف الأول فى عام 1990م ، 233266 تلميذا ، جلس منهم لامتحان شهادة مرحلة الأساس فى عام 1998م 111176 تلميذا يمثلون نسبة 48% من عدد الملتحقين بالصف الأول . هذا يعنى أن هنالك نسبة 52% من التلاميذ قد تساقطت خلال سنوات الدراسة الثماني . فى ذات الوقت التحقت من البنات فى العام1990م للصف الأول بمرحلة الأساس 117452 تلميذة ، استطاعت أن تجلس منهن للامتحان النهائي لمرحلة الأساس 113367 تلميذة يمثلن نسبة 65% من مجموع اللائي التحقن فى بداية المرحلة ، اى أن نسبة من تساقطن فى الطريق إلى النهاية كانت 35% فقط ، حيث يصبح الفرق بين تسرب البنات وتسرب البنين 17% لصالح البنات . وربما يرجع تسرب البنين بمثل ذلك القدر إلى العوامل الاقتصادية السالبة التي تحيط بأسرهم مما يضطرهم لترك الدراسة لمساعدة الأسرة . وكان الضعف الاقتصادي قديما من العوامل التي تدفع بتفضيل تعليم

البنين على البنات ، غيران الظروف الاقتصادية القاهرة قد تدفع بعض الاسر للتضحية بتعليم الولد من اجل السعي للمعالجات الآنية لتلك المشاكل . وان كانت هنالك بعض الاسر بولايات غرب السودان مثلا ، لا زالت تحرم الفتيات أيضا من التعليم حتى يتفرغن لكسب العيش لأسرهن إضافة إلى بعض الأسباب الاجتماعية الأخرى . على كل فان البنات تميزن على البنين فى المداومة والاستمرار بالتعليم حتى يدركن غاياته وتلك من العوامل التي ساعدت كثيرا فى تضييق الشقة بين تعليم الجنسين .

وجاء بذات التقرير أيضا أن هنالك نسبة 58% من التلاميذ الذكور قد تغيبوا عن الجلوس للامتحان ، اى أن أكثر من نصف التلاميذ المفترض جلوسهم للامتحان قد عجزوا عن ذلك ، فإذا أضيف إلى ذلك ضعف النسبة التي تمكنت من الوصول إلى نهاية المرحلة والتي مثلتها 48% فان ذلك يوضح أن نسبة الذين تمكنوا من الجلوس للامتحان تشكل 20% تقريبا من مجموع التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول فى عام 1990م . أما إذا نظرنا إلى ذلك الأمر ببعض الولايات فقد تتضح صورة تميز تعليم البنات بدرجة أفضل . ففي ولاية نهر النيل مثلا كانت نسبة الممتحنين من التعليم النظامي تمثلها 89% ، وان نسبة البنات الجالسات للامتحان من تلك النسبة كانت 52.9% اى إن نسبة البنات تفوقت على البنين من الممتحنين بمقدار 2.9% . أما ولاية الخرطوم فقد أوضح التقرير أن مدارس البنين بها كانت 676 مدرسة بينما كانت مدارس البنات 544 مدرسة وتمثل نسبة 80% من مدارس البنين ، أما الجالسين للامتحان من مدارس البنين فقد كان عددهم 32101 تلميذا ، فى حين جلست من مدارس البنات 33375 تلميذة ، اى انه بالرغم من قلة عدد مدارس البنات التي شكلت نسبة 80% تقريبا من مدارس البنين ، فان عدد الجالسات للامتحان منها يفوق عدد الجالسين من الأولاد بنسبة 4% تقريبا . وهذا دليل قاطع على اهتمام البنت وأسرتها بأمر تعليمها وأمر تفوقها .

وعند النظر فى نسب النجاح التي أحرزها كل من البنين والبنات فى امتحان الشهادة المحددة نلاحظ تقاربا فى نسب نجاح البنين بين الولايات المختلفة وانه جاء أفضل من نسب نجاح البنات فى تسع ولايات من بين 16 ولاية حيث تفوق البنات فى سبع ولايات ، هذا دون الولايات الجنوبية بالطبع ، ويعتبر ذلك النجاح للبنات جيدا إذا أخذنا فى الحسبان كل العوامل التي أعاقت تعليم البنات سابقا ومهدت لتعليم البنين فى ذات الوقت . والملاحظ أن نجاح البنات وتفوقهن على البنين قد جاء ببعض الولايات الأكثر تقدما فى التعليم عموما أو تلك التي عرفت بتأخرها فيما يختص بتعليم البنات . فقد تفوقت البنات فى كل من ولاية الشمالية ، نهر النيل ، الخرطوم ، الجزيرة ، شمال كردفان ثم ولايتي البحر الأحمر وكسلا وهما من أكثر الولايات التي يتعثر تعليم الفتيات بها بسبب الزواج المبكر للفتيات . كما أحرزت البنات بغرب دارفور نسبة 72.5% ورغم أنها تقل عما أحرزه البنين بتلك الولاية ، إلا أنها تفوق نسب ما أحرزه البنين فى 12 ولاية أخرى.

هذه صورة من صور التميز لتعليم البنات وهو تميز ظلت وتيرته متصاعدة مع تجدد الأعوام ولم يحدث اى ارتداد فى خطواته الصاعدة حتى الآن .

تميز البنات بمرحلة التعليم الثانوي

يعتبر تميز البنات بمرحلة التعليم الثانوي الأكثر وضوحا ، نسبة لارتباطه بنتائج المنافسة على فرص التعليم العالي بين الجنسين . فقد بدأ تميز البنات فى تلك المنافسات منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين كما أسلفنا القول من قبل . واخذ تميز البنات فى التنامي طيلة العقدين السابقين ، زاد من تناميه تميز البنات فى امتحانات المنافسة بمرحلة الأساس الذي يمهد للتفوق فى منافسات المرحلة الثانوية ، خاصة إذا وجد التلميذ أو التلميذة الرعاية التعليمية اللازمة والمستمرة . فقد ساعد فى ذلك التفوق اهتمام الاسر بتعليم وتفوق أبنائها من الجنسين ، الأمر الذي وظفته البنات كوسيلة للتميز أكثر

من البنين . ويمكن النظر إلى تميز البنات بمرحلة التعليم الثانوي كدليل اكبر على ذلك التميز ، نسبة لأنه يبنى على منافسة تتوفر فيها الفرص المتكافئة للجنسين من حيث المنهج والمعلم والبيئة المدرسية ، وهى الأساس الذي يقوم عليه التعليم ، وبصرف النظر عن الجهود الإضافية التي توفرها الاسر لأبنائها من الجنسين أيضا ، والتي لا شك أنها تلعب دورا فى تميز البعض على البعض الذي لا تتوفر له مثل تلك الفرص . وبما أن هذا التمييز فى الفرص الإضافية قد يشمل البنات والبنين ، فانه لا يقلل من صحة نتائج الامتحانات كمعيار لقياس مدى تميز البنات على البنين .

سيتم النظر فى تميز البنات من حيث الكم قياسا بالبنين أولا ، ومن ثم يتم النظر فى نتائج الامتحانات النهائية بالمرحلة الثانوية التي يتم فى إطارها التنافس على فرص التعليم العالي وهو الغاية التي يسعى الجميع إلى الوصول إليها . وقبل النظر فى تزايد أعداد البنات بالمرحلة الثانوية سيتم النظر أيضا فى المعلمة بتلك المرحلة ومدى تأهيلها وإعدادها قياسا بتأهيل وإعداد المعلم والذي انحصر فى الدراسة الجامعية وتأهيلها فى ذلك الوقت . فقد ذكرنا من قبل بان من بين العوامل التي تدفع بتعليم البنات بمرحلة الأساس وتيسر مهمة التوسع في مدارسه وجود المعلمة ، بينما ينظر إلى وجود المعلمة بالتعليم الثانوي بذات المنظار الذي ينظر به إلى وجود المعلم الرجل . لذلك فان تزايد أعداد المعلمات بالمرحلة الثانوية يعتبر تميزا لتعليم البنات من حيث تزايد أعداد الملتحقات منهن بالتعليم العالي الذي يؤهلهن للعمل بالتعليم الثانوي . وقد ذكرنا بان تعليم الثانوي للبنات قد بدأ التدريس به مجموعة من الرجال وبعض من المعلمات البريطانيات وغيرهن من الأجنبيات ، حتى بدأت أفواج خريجات التعليم العالي من الفتيات السودانيات فى التزايد ، وبدأ بعضهن فى الالتحاق كمعلمات بالمرحلة الثانوية حتى قاربت أعدادهن أعداد المعلمين بها . الجدول التالي يعطى فكرة عن ذلك التطور .

جدول رقم (28) يوضح أعداد المعلمين بالمرحلة الثانوية حسب النوع والعام ونسبة المعلمات للمعلمين .

العام	أعداد المعلمين		المجموع	النسبة %
	اناث	ذكور		
1986 /85	986	3817	4803	21
1988/87	1020	5026	6046	17
1990/89	1596	5633	7229	22
1992/91	2190	6353	8543	26
1995/94	4575	5337	9912	46
1996/95	4547	5567	10113	45

المصدر الإحصاء التربوي للأعوام المحددة

نلاحظ بالجدول السابق أن أعداد المعلمات ونسبتهن لمجموع المعلمين كانت قليلة فى السنوات الأولى بالجدول، حيث لم تشكل نسبة أعداد المعلمات بالتعليم الثانوي ربع أعداد المعلمين به ، حتى عام 1992/91م عندما أصبحت نسبتهن تساوى 26% من مجموع المعلمين . لكن تلك النسبة ارتفعت إلى 46% فى عام 1995/94م اى أن أعداد المعلمات أوشكت على التساوي مع أعداد المعلمين ، حيث أصبح الفرق بينهما لا يتعدى 4% فقط ، وان انخفضت نسبتهن فى العام الذي يليه ولكن ليست بمقدار يذكر . هذا مع الأخذ فى الاعتبار البداية المتأخرة لتعليم البنات بالمرحلة الثانوية قياسا بتعليم البنين الذي بلغ مرحلة التعليم العالي قبل أن يبدأ تعليم البنات المرحلة المتوسطة . كما وان قلة أعداد مدارس البنات الثانوية ولفترة طويلة ، لم تمكن من زيادة أعداد الملتحقات بالتعليم الثانوي منهن ، بما يزيد من فرصهن فى الالتحاق بالتعليم العالي ، ومن ثم يؤهلهن للتدريس بالمرحلة الثانوية . لذلك فان بلوغ نسبة المعلمات 45% أو تزيد قليلا لمجموع المعلمين ، يعتبر تقدما كبيرا .

أما إذا نظرنا إلى التطور الذي حدث فى إقبال البنات على التعليم الثانوي ، والذي يعتبر نتيجة حتمية لزيادة أعدادهن بالتعليم الأساسي ، فان الجدول الاتى يعطى فكرة عن ذلك

جدول رقم (29) يوضح أعداد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي حسب النوع والعام ونسبة البنات للجميع .

العام	أعداد التلاميذ		المجموع	النسبة %
	إناث	ذكور		
1986/85	73651	110677	184328	40
1988/87	79118	115784	194902	41
1990/89	114758	155659	268417	43
1992/91	119119	147509	266558	45
1995/94	143461	146800	290261	49
1996/95	228129	235992	464121	49

المصدر: الإحصاء التربوي للأعوام المحددة

ذكرنا بأن التعليم الثانوي لا يعتمد على المعلمة فى توسعه كما كان الحال بالنسبة للتعليم الأولى ، لذلك فان تزايد أعداد مدارسه ثم تلميذاته قد بدا منذ بداية الثمانينات ، قبل تزايد أعداد المعلمات به ، وسار بصورة متصاعدة منذ ذلك الحين مما تدل على رغبة أكيدة وحرص شديد من جانب البنات والأسر على التعليم . الجدول أعلاه يوضح تزايد نسب البنات الملتحقات بالتعليم الثانوي وبصورة متتالية . فقد بدأت نسبة الملتحقات من البنات لمجموع الملتحقين بالمدارس الثانوية بمقدار 40 % ، ثم أخذت فى التصاعد حتى بلغت 49% فى العامين الأخيرين ، اى أن الفرق بين التحاق البنات والبنين بالمرحلة الثانوية يمثله 1% فقط . وهذه صورة تعكس حرص البنات بأمر تعليمهن ، وبأمر اقتناص كل الفرص التي توصلهن إلى مؤسساته كانت هي مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص الذي يلعب دورا كبيرا فى زيادة فرص التعليم للبنات .

ومواصلة لتفوق البنات فى امتحانات الشهادة السودانية ولتأكيد استمرارية ذلك التفوق ، سيتم النظر فى نتائج امتحانات الأعوام 1996م، 1999م ثم 2000م

الباب الثالث

تميز البنات فى كيف العليم

أولا: نتيجة امتحان عام 1996م

ففي امتحانات العام 1996 م ، وفى القسم الاكاديمى منها كان ترتيب المدارس حسب النسبة العامة للنجاح كما يلي : -

من بين العشرين مدرسة الأولى ، كان نصيب مدارس البنات إحدى عشرة مدرسة . من بينها أربع مداس حصلت على النسبة الكاملة للنجاح أى 100% ، بينما حصلت مدرستان من مدارس البنين على ذات النسبة الكاملة . حيث شكلت نسبة النجاح بمدارس البنات 55% من مجموع المدارس.

أما بالنسبة للطلبة العشرين الأوائل فقد كان عدد البنات بينهم عشر اى بنسبة 50% . وقد أحرز المرتبة الأولى بين الأوائل العشر، طالب حصل على نسبة 95.7% بينما أحرزت المرتبة الثانية طالبة بنسبة 95.4% اى أن الفرق بينهما لا يتعدى نسبة 0.3% فقط . أما إذا نظرنا إلى أعلى الدرجات فى المواد الأكاديمية المختلفة ، فان تفوق البنات الأكثر فى الغالبية العظمى من تلك المواد . فمثلا فى نتيجة امتحانات ذات العام 1996م ولتحديد الطلاب الأوائل فى تلك المواد ، فان البنات قد تفوقن على البنين فى مواد كالتاريخ والأدب الانجليزى والدراسات الدينية وبنسبة 100 % ، كما تفوقن عليهم أيضا فى مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات الأولية ، وفى ذات الوقت تساوين معهم فى درجات التربية الإسلامية والفيزياء . أما البنين فقد تفوقوا على البنات فى مادتي الرياضيات تخصص ثم مادة الأحياء . ونلاحظ أن تفوق البنين فى الرياضيات تخصص الغالب فى الغالبية العظمى من نتائج الامتحانات ، ويمكن أن يعزى ذلك للتمييز بين الجنسين عند تدريس المواد العلمية سابقا ، التي جعلتها المناهج حقا للبنين دون البنات ، الأمر الذي شكل نظرة البنت للمستقبل باعتبار أن محيطها الذي

يسمح لها بالتحرك فيه لا يحتاج إلى العلوم بقدرما يحتاج إلى المواد الإنسانية .وان تخلصت المناهج من كل ذلك أخيرا ، غير أن ما تم غرسه في سني الدراسة الأولى للبنات يشكل بصورة أساسية نظرتهن لمستقبلهن في الحياة العامة.

ثانيا: نتيجة امتحانات الشهادة الثانوية عام 1999م

بالرجوع إلى تلك النتيجة نلاحظ الحقائق التالية :

من بين العشرين مدرسة الأولى كان نصيب مدارس البنات 15 مدرسة شكلت نجاحا **بنسبة 75%** . وكانت جميع المدارس المتفوقة تلك من نصيب ولاية الخرطوم ما عدا مدرستين كانت أحداهما بالجزيرة والأخرى بولاية نهر النيل . وقد اشرنا من قبل إلى إمكانية تقدم ولاية الخرطوم على غيرها من الولايات بسبب التفاوت في امكانات التعليم ، من معلم مؤهل ومدرب ومن بيئة مدرسية أفضل ومن كتاب مدرسي أكثر توفرا ، ثم من مدارس خاصة تخصصت غالبيتها في احتكار النجاح لتلاميذها من الجنسين . وقد تلاحظ أن نسبة النجاح بمدارس البنات تراوحت بين 92% و 88% .

أما بالنسبة للطلاب العشرة الأوائل ، فقد ارتفع عددهم إلى 17 تلميذا بسبب الاشتراك في النسب ، وجاء نصيب البنات من بينهم 8 تلميذات بنسبة 47% تقريبا . وكانت أعلى نسبة للنجاح للبنين هي 94.7% ، بينما أعلى نسبة للنجاح بين البنات كانت 93.9% بفارق نسبة 8.% فقط . كما نلاحظ أن ادني نسبة أحرزتها البنات من بين مجموعة الأوائل هي 93% ، مما يدل على تقارب نسب النجاح بينهن .

وبالنظر إلى مدى تفوق البنات في المواد المختلفة ، فان الصورة لا تختلف كثيرا عما أظهرته في النتيجة السابقة . فمن بين 17 مادة دراسية كان تفوق البنات في 10 مواد ، ومن بينها الرياضيات الأولية ، بينما تفوق البنون على البنات للمرة الثانية ، في مادة الرياضيات تخصص إضافة إلى مادة الفيزياء .وبصفة عامة كان تفوق البنين على البنات في 6 مواد بينما اشتركت المجموعتان في مادتين .

ثالثا: نتيجة الشهادة الثانوية للعام 2000م

جاء بتلك النتيجة أن عدد الجالسين للامتحان من الجنسين هو 86322 تلميذا وتلميذة ، شكلت البنات نسبة 51% منهم وهى نتيجة تؤكد ما أوضحته التقارير السابقة بان التسرب يكثر بين الذكور خلال سنوات الدراسة كما أن الغياب من الجلوس للامتحان يكثر بينهم أيضا . وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الغياب بين الأولاد كانت 1.1% بينما كانت نسبتها بين البنات 9.% . وقد جاءت نسبة نجاح البنات بمقدار 66.6% بينما نسبة نجاح الأولاد مثلتها 60% .

أما بالنسبة للمدارس العشر الأوائل بكل ولاية ، فقد كان متوسط مدارس البنات بتلك الشريحة تمثله نسبة 54% للولايات الشمالية فقط . وقد أحرزت مدارس البنات أعلى النسب بكل من ولاية الجزيرة ، الولاية الشمالية ، ولاية كسلا ، ثم شمال كردفان حيث بلغت نسبتهن 80% من مجموع المدارس المتفوقة .ونلاحظ أن أدنى نسبة أحرزتها مدارس البنات كانت بجنوب دار فور .

وعند رصد المدارس الأولى حسب متوسط النسبة العامة للنجاح ونسبة التحصيل ، تتقدم مدارس البنات مرة أخرى على مدارس البنين . لقد أحرزت مدارس البنات المرتبة الأولى والثانية وأحرزت مدرستان اخريتان منها ، المرتبة الرابعة ثم الثامنة، وحتى بلغ مجموعها ثلاثة عشر مدرسة من بين العشرين مدرسة المتفوقة .

أما الطلاب الأوائل الذين تحدد عددهم ب 28 طالبا بسبب الاشتراك المتكرر ، فقد كان أول البنين حائزا على نسبة 96% بينما حازت أولى البنات على نسبة 94.9% ، وكان ترتيبها الثانية عشرة مشتركة ، وكانت أقل نسبة للبنات هي 94% مما يدل على التقارب في مستوى النجاح . وكان نصيب البنات من مجموع المتفوقين 12 تلميذة بينما كان نصيب البنين 16 تلميذا . وقد أظهرت النتائج نسب النجاح بين المائة طالب الأوائل ثم الألف الأوائل أيضا ، وكانت نسب البنات تحافظ على تفوقها خاصة بولاية الخرطوم

وكثير من الولايات التي أظهرت البنات تفوقا فيها . فمن بين الألف طالب الأوائل تفوقت البنات بستة ولايات بلغت أعلى نسبة تفوق لهن بولاية القضارف حيث مثلتها 73% واقل نسبة تفوق كانت بالجزيرة ومثلتها 53% .

لقد حددت النتائج أعداد الذين أحرزوا نسبة 70% أو أكثر ثم 80% فأكثر وأخيرا 90% فأكثر . حيث تفوقت البنات على البنين بولاية الخرطوم فى النسب الثلاث . وكذلك بالولاية الشمالية . أما فى ولاية نهر النيل فقد تفوق البنات على البنين فى نسبة 70% و80% وبفارق كبير جدا ، بينما تفوق البنون على البنات فى نسبة 90% فأكثر بولاية البحر الأحمر ، فحصل على تلك النسبة 6 تلاميذ بينما حصلت عليها من البنات 4 تلميذات . أما فى شمال كرد فان فقد تساوت نسب البنات والبنين تماما . ونلاحظ بصورة عامة أن نسب تفوق البنات تقل بولايات غرب وجنوب كرد فان وولايات دار فور الثلاث إضافة إلى الولايات الجنوبية ، وان كانت الولايات الجنوبية لا يجوز مقارنتها مع الولايات الشمالية نسبة لان تعليم البنات بالجنوب قد بدأ متأخرا جدا عنه فى الشمال ، كما وأن ظروف الحرب وعدم الاستقرار لا توفر ذات الأجواء اللازمة للتفوق .

ويمكن الآن أن يتم عرض للمدارس الأوائل بكل السنوات منذ عام 1992 م وحتى عام 2000م حتى تتضح الصورة لتميز البنات فى هذه المرحلة من تعليمهن . الجدول التالي يلقى الضوء على ذلك .

جدول رقم (30) يوضح المدارس العشر الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية، حسب العام والنوع ونسبة مدارس البنات .

العام	أعداد المدارس		النسبة%
	بنات	بنين	
1992	7	3	70
1993	6	4	60
1994	5	5	50
1995	5	5	50
1996	7	3	70
1997	6	4	60
1998	8	2	80
1999	8	3	73
2000	8	5	62

ملحوظة ، أعداد المدارس فى عامي 1999 و2000 كانت أكثر من عشر بسبب الاشتراك فى النتيجة .

الجدول أعلاه يوضح أن مدارس البنات استمرت فى تفوقها فى كل هذه الأعوام ولم ينخفض مستوى تفوقها إلا فى عامي 1994 و 1995 عندما تساوت نسبتها مع نسبة مدارس البنين . ونلاحظ أن نسبة تفوق البنات فى عام 1998م قد بلغت 80%.

نخلص من كل ذلك إلى أن تعليم البنات ، رغم تعثر خطواته فى بداياته ، ورغم عدم حصوله على ذات الاهتمام الذي حظي به تعليم الولد ، إلا أن تطور المجتمع وازدياد وعى البنت وإحساسها بالظلم الذي لحق بحقها فى التعليم قديما ، إضافة إلى التبني العالمي لقضايا تعليم البنات والمطالبة بالعمل على إلحاقه بتعليم الولد، بجانب مختلف النداءات التي أطلقتها مختلف التجمعات العالمية المهتمة بقضايا المرأة وحقوقها المختلفة وفى مقدمتها حقها فى التعليم ، والتي دفعت الحكومات إلى الالتزام بما تخرج به تلك التجمعات من مقررات فى ذلك الأمر ، كل تلك العوامل ساعدت فى تسريع خطوات تعليم البنات ودفعها فى اتجاه اللحاق بتعليم الولد . ولا يمكن أن ينكر حق

البنات فى حرصهن الشديد على إدراك أقصى ما يمكن من مستويات التميز فى التعليم لتعويض الكثير مما فاتهن من فرصه . ولعل تميز البنات على البنين فى المنافسات الأكاديمية التي تمثلها الامتحانات النهائية للمراحل التعليمية المختلفة ، قد أصبح ظاهرة عالمية ، إذ أثبتت البنات تفوقا على البنين حتى فى الدول المتقدمة .

هذا ما كان من أمر التمييز والتميز فى تعليم البنات بالولايات الشمالية . ولا يوجد ما يشير إلى تميز لتعليم البنات بالولايات الجنوبية ، حيث التباين الكبير بين التعليمين فى الشمال والجنوب كان ذلك فى أعداد المدارس أو أعداد الملتحقين بها من الجنسين ، إضافة التفاوت الكبير فى أعداد التلاميذ الملتحقين باى من مرحلتي التعليم العام والتعليم الثانوي . الصفحات التالية تلقى الضوء على ذلك التفاوت خاصة بالنسبة لتعليم البنات ، وسيتم النظر بالنسبة للوضع الحالي للتعليم الذي يمثله العام 1999/ 2000م وهو العام المحدد لنهاية هذه الدراسة ، حيث تتم المقارنة بين التعليم بالولايات الجنوبية والولايات الشمالية وما وصلت إليه كل منها خلال ذلك القرن من الزمان الذي غطته هذه الدراسة. ورغم علمنا بالفوارق العظيمة بين التعليم بالجنوب وبالشمال إلا انه من الأجدى أن تكشف تلك الحقيقة بكل أبعادها حتى يسهل النظر فى إمكانية علاجها . خاصة مشاكل تخلف تعليم البنات عن البنين .

الباب الرابع

موقف التعليم العام بالولايات الشمالية والجنوبية(مقارنة)

سيتم فى هذا الجانب النظر فى موقف التعليم الاساسى والتعليم الثانوي بشمال وجنوب البلاد ، من حيث أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين وحسب النوع والولاية . حيث يوفر هذا العرض موقف كل ولاية بالنسبة لأعداد المدارس المتوفرة بها ، بجانب أعداد التلاميذ الملتحقين بتلك المدارس بكل من المرحلتين بالتعليم العام ، إضافة إلى أعداد المعلمين العاملين فى تلك المدارس . وسيعطى النظر فى موقف تعليم البنات

بالجنوب حقه من الاهتمام كان ذلك قياسا بتعليم البنين في ذات الولاية بالجنوب ، أو كان ذلك بالمقارنة مع موقف تعليمهن من تعليم البنات بالولايات الشمالية . الجدول التالي يوضح المدارس لمرحلة الأساس

جدول رقم (31) يوضح أعداد مدارس تعليم الأساس حسب النوع والولاية .

اسم الولاية	بنين	بنات	مختلطة
الشمالية	107	97	233
نهر النيل	179	171	235
الخرطوم	500	511	356
الجزيرة	458	453	791
سنار	119	112	298
النيل الأزرق	31	36	92
النيل الأبيض	142	139	434
القضارف	153	131	240
كسلا	129	110	121
البحر الأحمر	99	85	95
شمال كرد فان	250	207	577
غرب كرد فان	130	121	355
جنوب كرد فان	101	96	396
شمال دار فور	249	213	427
غرب دار فور	58	62	353
جنوب دار فور	268	216	749
اعالي النيل	33	33	65
جونقلي	0	0	48
الوحدة	0	0	9
شمال بحر الغزال	2	2	6
غرب بحر الغزال	0	0	51
البحيرات	0	0	10
واراب	10	2	2
بحر الجبل	26	25	100
غرب الاستوائية	0	0	5
شمال الاستوائية	0	0	9

الجدول ألسابق يوضح أعداد المدارس لمرحلة الأساس بالولايات الشمالية والجنوبية حسب النوع . حيث نلاحظ أن المدارس المختلطة الأكثر عددا بين كل الولايات وبصورة اكبر بين الولايات الشمالية . ففي بعض من تلك الولايات يزداد عدد المدارس المختلطة عن مجموع المدارس الخاصة بالبنات والبنين مجتمعة ، وتمثل هذه الحالة تسع ولايات من الشمال . ويكثر التعليم المختلط بالولايات الشمالية بالريف أكثر منه بالحضر ، حيث لا تتوفر الأعداد الكافية من الأطفال لافتتاح مدرسة لكل من البنين والبنات على حدة . بينما يشكل التعليم المختلط سمة أساسية من سمات التعليم بالولايات الجنوبية ، حيث تعتمد ست ولايات فى التعليم الاساسى بها، على التعليم المختلط فقط ولا توجد مدارس خاصة باى من الجنسين . كما نلاحظ بصفة عامة قلة أعداد المدارس المتوفرة لتعليم الأساس بغالبية الولايات الجنوبية . وتعتبر ولاية بحر الجبل هي الأوفر حظا فى مدارس مرحلة الأساس حيث يوجد بها 151 مدرسة تليها ولاية اعالى النيل وبها 131 مدرسة . كما نلاحظ بان هاتين الولايتين تتساوى مدارس البنين والبنات بهما إلى حد كبير ، وان تساوت أيضا بولاية شمال بحر الغزال إلا أن أعداد مدارسها كانت قليلة جدا . ولا توجد مقارنة بين مدارس الولايات الشمالية والجنوبية ، حيث نجد أن ولاية بحر الجبل ومدارسها 151 مدرسة هي دون مستوى اقل الولايات الشمالية عددا فى مدارس مرحلة الأساس والتي تمثلها ولاية البحر الأحمر وعدد مدارسها 279 مدرسة . ونلاحظ أيضا أن موقف مدارس البنات بالولايات الجنوبية لا يختلف كثيرا عن مدارس البنين بها إلا بولاية واراب حيث كانت مدارس البنين 10 مدارس بينما كانت مدارس البنات مدرستين فقط . فى حين أن مدارس البنات ببعض من الولايات الشمالية قد فاقت مدارس البنين عددا كالخرطوم والنيل الأزرق مثلا. ويبدو التفاوت كبيرا أيضا، فى أعداد المدارس لتعليم الأساس بين الولايات الجنوبية ذاتها ، حيث يتراوح التفاوت بين 151 مدرسة بولاية بحر الجبل وخمسة مدارس فقط بغرب

الاستوائية. بصفة عامة هنالك تباين كبير جدا بتعليم الأساس من حيث توفر مدارسه بين الولايات الشمالية والجنوبية ، ويمكن إرجاع ذلك التفاوت ، الى حد كبير ، إلى عدم الاستقرار بالولايات الجنوبية بسبب الحروب المستمرة فيها . ما التفاوت في أعداد التلاميذ الملتحقين بتلك المدارس من الجنسين فيعكسها الجدول التالي :

جدول رقم (32) يوضح أعداد التلاميذ بمرحلة الأساس حسب النوع والولاية

اسم الولاية	بنين	بنات	المجموع	النسبة%
الشمالية	54589	53169	107738	49
نهر النيل	74601	77161	151762	51
الخرطوم	345406	333444	678850	49
الجزيرة	270070	257560	527630	49
سنار	73319	64503	137822	47
النيل الأزرق	30324	20806	51130	41
النيل الأبيض	96062	87812	183874	48
القضارف	80621	63764	144385	44
كسلا	55982	45127	191109	45
البحر الأحمر	36249	29659	65908	45
شمال كردفان	91478	80200	171678	47
غرب كردفان	50249	33915	84164	40
جنوب كردفان	58511	42152	100663	42
شمال دار فور	87108	65085	152193	43
غرب دار فور	53046	22192	75238	29
جنوب دار فور	96563	74978	171541	44
اعالي النيل	55385	48317	103702	46
جونقلي	5352	4132	9484	43
الوحدة	2970	1807	4777	38
شمال بحر الغزال	4235	1580	5815	27
غرب بحر الغزال	38902	14513	53415	27
البحيرات	1644	608	2252	27
واراب	2960	1040	4000	26
بحر الجبل	21619	13552	35171	38
غرب الاستوائية	1230	832	2062	40
شمال الاستوائية	8236	2895	11131	26

يوضح الجدول السابق أعداد التلاميذ المستوعبين بمدارس الأساس حسب النوع والولاية ونسبة البنات لمجموع المستوعبين من الجنسين . تعكس الأرقام الواردة بالجدول ذات الصورة بالنسبة للتفاوت بين مدارس الولايات الشمالية والجنوبية ، كما توضح أيضا ضعف التحاق البنات بالتعليم الاساسى قياسا بالأولاد بالولايات الجنوبية .ففي حين تتقارب نسب التحاق البنات والبنين بمدارس الولايات الشمالية وتتفوق أعداد البنات على البنين بمدارس ولاية الخرطوم ، فان نسب البنات للبنين تنخفض إلى 26% و27% فى خمس ولايات من الولايات العشر بالجنوب، وهى ذات الولايات التي انخفضت فيها مدارس البنين والبنات إلى الصفر ، واعتمدت غالبيتها على المدارس المختلطة . هذه النسب القليلة لالتحاق البنات بالتعليم الاساسى قياسا بالبنين تشير إلى أن الفجوة بين تعليم الجنسين لا زالت كبيرة جدا ، فى الوقت الذي أوشكت فيه على الاختفاء بينهما بمدارس الولايات الشمالية ما عدا ولاية غرب دار فور حيث بلغت نسبة التحاق البنات بالتعليم الاساسى بها 29% من مجموع الملتحقين من الجنسين . أما أعلى نسبة الالتحاق البنات بمدارس الولايات الجنوبية فقد كانت بولاية اعالى النيل ومثلتها 46% ، وولاية اعالى النيل هي الولاية التي تساوت فيها أعداد مدارس البنين والبنات تماما . كما نلاحظ بصورة عامة قلة أعداد التلاميذ من الجنسين بغالبية مدارس الولايات الجنوبية ، وان نسبة التلاميذ ببعض من ولاياتها لا تتسق مع أعداد المدارس بها. ففي حين توجد أعلى نسبة للمدارس بولاية بحر الجبل والتي بلغ عددها 151 مدرسة ، إلا أن أعلى نسبة لأعداد التلاميذ من الجنسين توجد بولاية اعالى النيل التي بلغ مجموع مدارسها 131 مدرسة . حيث بلغ عدد التلاميذ أعالي النيل 103702 تلميذا يقابلهم 35171 تلميذا بولاية بحر الجبل . أما ولاية جونقلى والتي لا توجد بها اى مدارس خاصة لأي من الجنسين ، فان نسبة التحاق البنات بمدارسها المختلطة قد بلغت 43% وهى نسبة جيدة قياسا بأوضاع التعليم هنالك . ويمكن أن يعزى ضعف التحاق التلاميذ من الجنسين بمدارس الولايات الجنوبية إلى ذات مشاكل الحرب التي

أدت إلى نزوح العديد من الأسر إلى الشمال أو إلى بعض من دول الجوار. ومن ثم فأن الصورة المتكاملة لتعليم البنات بالجنوب لن تتيسر فى ظل هذه الأوضاع غير المستقرة . أما موقف المعلمين من الجنسين فيعكسها الجدول التالي.

جدول رقم (33) يوضح أعداد المعلمين حسب النوع والولاية والنسبة

اسم الولاية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة%
الشمالية	2115	3795	5910	64
نهر النيل	2385	4491	6876	65
الخرطوم	5435	14126	19561	72
الجزيرة	7820	15533	23353	66
سنار	1837	3734	5571	67
النيل الأزرق	614	1108	1722	64
النيل الأبيض	2178	5444	7622	71
القضارف	2250	1867	4117	45
كسلا	1306	2286	3592	64
البحر الأحمر	1085	1810	2895	62
شمال كردفان	2076	4373	6449	68
غرب كردفان	2524	3814	6338	60
جنوب كردفان	1798	2171	3969	55
شمال دارفور	2501	2824	5325	53
غرب دارفور	1123	909	2032	45
جنوب دارفور	3681	3603	7287	49
اعالي النيل	624	302	926	33
جونقلى	258	129	387	33
الوحدة	115	45	160	28
شمال بحر الغزال	83	60	143	42
غرب بحر الغزال	270	240	510	47
البحيرات	148	54	202	27
واراب	152	98	250	39
بحر الجبل	853	642	1495	43
غرب الاستوائية	153	57	210	27
شمال الاستوائية	177	72	249	29

الجدول السابق يوضح أعداد المعلمين حسب النوع بمدارس مرحلة الأساس بالولايات المختلفة، ونسبة المعلمات لمجموع المعلمين من الجنسين فى المائة . حيث تعكس النسب أعلاه صورة واضحة لزيادة أعداد المعلمات عن المعلمين بمدارس الشمال ما عدا ثلاث ولايات فقط ، فى حين تقل نسبة تواجد المعلمات بجميع مدارس الولايات الجنوبية وبصورة جعلت من تواجد المعلم الذكر بمدارس البنات أمرا طبيعيا ، اى عكس الوضع فى مدارس الشمال التي أصبح تواجد المعلمة بمدارس البنين الغالب فيها . ففي ولاية الخرطوم مثلا، شكلت نسبة المعلمات 72% من مجموع المعلمين بالولاية. وحتى الولايات التي كانت نسبة المعلمات بها اقل من نسبة المعلمين ، فان الفارق لم يكن كبيرا حيث وصلت أدنى نسبة له 45% ، اى أن الفرق بين الجنسين من المعلمين لا يتعدى نسبة 5% فقط . أما الولايات الجنوبية فقد كانت أعلى نسبة للمعلمات بها بولاية بحر الجبل ومثلتها 43% . وبحر الجبل هي الولاية التي توفرت بها أعلى نسبة للمدارس حيث كانت بها 151 مدرسة منها 25 مدرسة خاصة بالبنات ، ورغم ذلك فقد كان حظها فى التحاق التلاميذ بمدارسها غير متسق مع أعداد تلك المدارس . بينما ولاية اعالى النيل التي تميزت بأعلى نسبة للتلاميذ بمدارسها فأن مجموع المعلمين من الجنسين بها كان قليلا قياسا بما توفر لولاية بحر الجبل ، كما وان نسبة المعلمات باعالى النيل كانت قليلة مثلتها 33% . وتصل نسبة المعلمات لمجموع المعلمين إلى أدنى مستوياتها بولايتي البحيرات وغرب الاستوائية حيث بلغت 27%.

ويرجع المسؤولون قلة أعداد المعلمات بمدارس مرحلة الأساس بالولايات الجنوبية إلى تخلف تعليم البنت عن تعليم الولد فى بداياته ، بجانب بطء خطوات تطوره ، إلى جانب مشاكل الحروب وعدم الاستقرار الذي يترك أثره على تعليم البنت أكثر من الولد .

هذا ما كان من أمر التعليم الاساسى وما وصل إليه فى نهاية الفترة التي حددت لهذه الدراسة ،خاصة بالنسبة لتعليم البنات بالولايات الشمالية والجنوبية التي كشفت نتائجها

عن تفاوت كبير فى مختلف جوانب تعليم الأساس . ويتم النظر الآن فى موقف التعليم الثانوي ومدى التفاوت فيه بين مدارس الشمال والجنوب . الجدول التالي يعطى فكرة عن الوضع بالنسبة لذلك.

جدول رقم (34) يوضح توزيع المدارس الثانوية حسب النوع والولاية والنسبة

اسم الولاية	بنين	بنات	مختلط	المجموع	النسبة%
الشمالية	37	39	0	76	51
نهر النيل	28	29	31	88	51
الخرطوم	150	182	13	345	55
الجزيرة	90	96	163	349	52
سنار	46	41	0	87	47
النيل الأزرق	10	8	0	18	44
النيل الأبيض	49	50	0	99	50
القضارف	36	30	0	66	45
كسلا	16	16	0	32	50
البحر الأحمر	13	13	0	26	50
شمال كردفان	28	30	0	58	52
غرب كردفان	37	38	0	75	51
جنوب كردفان	19	16	0	35	46
شمال دارفور	36	27	0	63	43
غرب دارفور	17	8	0	25	32
جنوب دارفور	53	38	0	91	42
اعالى النيل	10	0	2	12	8
جونقلى	0	0	4	4	50
الوحدة	0	0	2	2	50
شمال بحر الغزال	0	0	1	1	50
غرب بحر الغزال	5	3	0	8	37
البحيرات	0	0	2	2	50
واراب	2	2	0	4	50
بحر الجبل	6	1	4	11	27
غرب الاستوائية	2	1	0	3	33
شرق الاستوائية	0	0	1	1	50

الجدول السابق أوضح توزيع المدارس الثانوية حسب النوع والولاية ونسبة مدارس البنات لجميع المدارس بالولاية فى المائة . ونلاحظ أن هنالك مدارس ثانوية مختلطة بالولايات الجنوبية بينما توجد مدارس مشتركة ببعض من الولايات الشمالية مثل نهر النيل والخرطوم والجزيرة فقط . ونلاحظ ذات الوضع الذي ميز مدارس الشمال على الجنوب بمرحلة الأساس تعكسه المدارس الثانوية من حيث الفوارق الكبيرة لصالح مدارس الشمال. حيث بلغ مجموع المدارس الثانوية بالولايات الجنوبية العشرة 48 مدرسة لكل من الجنسين إضافة إلى المدارس المختلطة ، بينما بلغ مجموع المدارس بكل من ولاية الخرطوم والجزيرة 345 و 349 مدرسة على التوالي ، حيث تمثل مدارس اى من هاتين الولايتين نسبة 719% تقريبا من مدارس الولايات الجنوبية مجتمعة ، اى أنها تمثل سبعة أضعاف المدارس بكل الولايات الجنوبية .

ونلاحظ أيضا أن مدارس البنات بالولايات الشمالية قد تساوت مع مدارس البنين فى ثلاث ولايات ، وتفوقت عليها فى ست ولايات أخرى ، بينما تساوت مدارس البنات والبنين فى عدم وجود مدارس منفصلة لكل منهما فى خمس ولايات بالجنوب ، وهى الولايات التي اعتمدت فى التعليم الثانوي على المختلط منه فقط . وقد تساوت مدارس البنات والبنين فى ولاية واراب حيث توفرت مدرستان لكل منهما. أما الولايات التي وجدت بها مدارس خاصة للبنات وأخرى للبنين فقد كانت نسبة مدارس البنات للجميع قليلة جدا مثلتها 27% فى بحر الجبل . وفى حين توجد 10 مدارس للبنين بولاية اعالى النيل فليس هنالك مدرسة واحدة للبنات بتلك الولاية ، بل اعتمد تعليم البنات الثانوي فيها على التعليم المختلط الذي توفرت له مدرستان فقط. وهكذا نجد أن هنالك فارقا كبيرا بين مدارس البنات والبنين لصالح البنين الأمر الذي لا يساعد على تضييق الفجوة بين تعليم الجنسين قريبا . ففي الوقت الذي تميز فيه تعليم البنات على البنين وبصورة كبيرة فى غالبية الولايات الشمالية من حيث توفر مدارسه، يتخلف تعليم الجنسين بالجنوب

عنه بالشمال ، كما يتخلف تعليم البنات بصورة كبيرة عن تعليم البنين بالولايات الجنوبية وبالتالي وبصورة اكبر عن تعليم البنات بالشمال.أما أعداد الملتحقين من الجنسين بالمدارس الثانوية بالولايات الشمالية و الجنوبية يوضحها الجدول الاتى:

جدول رقم (35) يوضح توزيع التلاميذ حسب النوع والولاية ونسبة البنات

اسم الولاية	بنين	بنات	المجموع	النسبة%
الشمالية	5514	7453	12967	57
نهر النيل	9186	11994	21180	57
الخرطوم	44234	47265	91499	52
الجزيرة	44181	47296	91477	52
سنار	10099	10171	20270	50
النيل الأزرق	2355	1848	4203	44
النيل الأبيض	8333	9900	18233	54
القضارف	5904	845	6749	13
كسلا	4548	4920	9468	52
البحر الأحمر	4648	5739	10387	55
شمال كردفان	7753	8409	16162	52
غرب كردفان	6400	4922	11322	43
جنوب كردفان	3402	2734	6136	45
شمال دارفور	9719	7684	17403	44
غرب دارفور	3854	1484	5338	28
جنوب دارفور	16088	8484	24572	34
اعالى النيل	1533	736	2269	32
جونقلى	464	64	528	12
الوحدة	104	86	190	36
شمال بحر الغزال	289	156	445	35
غرب بحر الغزال	1716	846	2562	33
البحيرات	470	220	690	32
واراب	280	220	500	44
بحر الجبل	1246	415	1661	25
غرب الاستوائية	468	461	929	50
شرق الاستوائية	321	296	617	48

الجدول السابق أوضح توزيع تلاميذ المرحلة الثانوية حسب النوع والولاية ونسبة البنات لمجموع التلاميذ بالولاية فى المائة . حيث نلاحظ أن نسبة التحاق البنات بالتعليم الثانوي بالولايات الشمالية كانت الأكبر بثمان ولايات بلغت أعلاها بولايتي الشمالية ونهر النيل ، حيث شكلت نسبة التحاق البنات 57% من جملة الملتحقين بالولاية ، اى أن أعداد البنات قد فاقت أعداد البنين بنسبة 7% . وان أدنى نسبة كانت من نصيب ولاية القضارف حيث مثلتها 13% تقريبا .كما نلاحظ أيضا أن ضعف التحاق البنات بالتعليم الثانوي كان أكثر بولايات دارفور الثلاث وولايتين من ولايات كردفان . ولعل هذه النتيجة الخاصة بزيادة أعداد البنات بالتعليم الثانوي وتفوقها على أعداد البنين فى نصف الولايات الشمالية تتسق مع زيادة أعداد مدارس البنات عن مدارس البنين التي تمت الإشارة إليها من قبل والتي تمهد لزيادة فرص التحاقهن بالتعليم الثانوي.

أما تعليم البنات الثانوي بالولايات الجنوبية وضعف أعداد الملتحقات به قياسا بالبنين فهو يتسق أيضا مع قلة أعداد مدارس البنات قياسا بمدارس البنين هنالك ، إضافة إلى البداية المتأخرة لتعليم البنات الثانوي . وكانت أعلى نسبة التحاق للبنات بولاية غرب الاستوائية مثلتها 50% ، وان أدنى نسبة التحاق كانت بولاية جونقلي ومثلتها 12% حيث كانت أعداد البنات الملتحقات بالمدارس الثانوية بتلك الولاية 64 تلميذة فقط . ويمثل التحاق البنات بالمدارس الثانوية بولاية غرب بحر الغزال الأكثر عددا بين كل الولايات الجنوبية ، حيث بلغ عددهن 846 تلميذة ، تليها اعالى النيل وعدد تلميذاتها 736 تلميذة .وقد تساوت أعداد التلميذات بولايتي غرب بحر الغزال بالجنوب وولاية القضارف بالشمال وبفارق تلميذة واحدة لصالح الولاية الجنوبية . فيما عدا ذلك فان الفارق كبير جدا بين أعداد البنات بمدارس الشمال ومدارس الجنوب الثانوية ولصالح مدارس الشمال . هذا التدني فى أعداد الملتحقات بالتعليم الثانوي بالجنوبية يتسق مع الضعف فى أعداد مدارسهن التي انعدمت ببعض من تلك الولايات التي يتم الاعتماد

فى تعليم الثانوي فيها على المدارس المختلطة فقط والتي تتسم أعدادها بالقلة أيضا . بقى النظر فى موقف المعلمين بالولايات الشمالية والجنوبية ، وموقف مشاركة المراة بالجنوب فى عملية التعليم الثانوي قياسا بالرجل وقياسا بالمراة الشمالية .

جدول رقم (36) يوضح توزيع المعلمين حسب النوع والولاية ونسبة المعلمات

اسم الولاية	معلمون	معلمات	المجموع	النسبة%
الشمالية	364	325	689	47
نهر النيل	424	527	951	55
الخرطوم	4190	2456	6646	37
الجزيرة	1434	2713	4147	65
سنار	423	379	802	47
النيل الأزرق	169	121	290	42
النيل الأبيض	626	548	1174	47
القضارف	343	277	620	45
كسلا	329	326	655	50
البحر الأحمر	169	244	413	59
شمال كردفان	290	537	863	66
غرب كردفان	245	91	336	27
جنوب كردفان	173	64	237	27
شمال دارفور	515	165	680	24
غرب دارفور	100	31	131	24
جنوب دارفور	538	169	707	24
اعالى النيل	78	14	92	15
جونقلى	21	7	28	25
الوحدة	9	3	12	25
شمال بحر الغزال	8	0	8	0
غرب بحر الغزال	31	17	48	35
البحيرات	27	0	27	0
واراب	14	3	17	18
بحر الجبل	80	13	93	14
غرب الاستوائية	27	2	29	7
شرق الاستوائية	0	7	7	100

الجدول السابق يعطى فكرة عن وضع المعلمين من الجنسين بالولايات المختلفة بشمال وجنوب البلاد . ولا تختلف الصورة بالنسبة للتفاوت الكبير بين المعلمين بكل من شمال وجنوب البلاد كما لا تختلف بالنسبة للتفاوت الكبير بين المعلمات والمعلمين بالولايات الجنوبية ، عن وضع المدارس ووضع التلاميذ من الجنسين بها . نلاحظ أن نسبة المعلمات بأربع ولايات شمالية قد فاقت نسبة المعلمين بها حيث بلغت نسبتها 66% من المجموع ، كما نلاحظ أن تدنى أعداد المعلمات يكثر فى ذات الولايات التى قلت فيها نسب التحاق البنات بالمرحلة الثانوية والتي قلت فيها نسب مدارس البنات والتي تمثلها ولايات دارفور الثلاث وولايتي غرب وجنوب كردفان .

أما بالنسبة للمعلمات بمدارس الولايات الجنوبية فان موقفهن جاء ضعيفا جدا. حيث ينعدم وجود المعلمة بالمرحلة الثانوية بولايتي شمال بحر الغزال والبحيرات حيث جاءت نسبة المعلمات للمجموع 0% . ولا يوجد بهاتين الولايتين اى مدارس خاصة بالبنات أو البنين إذ تعتمد الولاية فى تعليم الجنسين على التعليم المختلط ، وحتى فى ذلك النوع من التعليم فان عدد المدارس المختلطة اقتصر على مدرسة واحدة فى شمال بحر الغزال ومدرستين بالبحيرات . ونلاحظ أيضا أن نسبة المعلمات بمدارس شرق الاستوائية قد مثلتها 100% ، اى أن جميع المعلمين بالمرحلة الثانوية بتلك الولاية من النساء . وربما يرجع السبب فى ذلك إلى انه لا توجد مدارس خاصة بالبنات أو البنين بل هنالك مدرسة واحدة مختلطة تعمل بها سبع معلمات . عموما تتسق هذه النسب مع الوضع العام للتعليم بالولايات الجنوبية وبعد الشقة بينه وبين التعليم بالولايات الشمالية ، كما تتسق مع وضع تعليم البنات وبداياته المتأخرة عن تعليم البنين بالولايات الجنوبية أيضا ، إضافة إلى ما سبق ذكره من مشاكل الحرب والنزوح التى تترك آثارها السالبة على تعليم الجنسين وبصورة اكبر على تعليم البنات كما أسلفنا القول.

هذا وضع تعليم البنات الراهن في شمال وجنوب البلاد بكل فوارقه الكبيرة ، حيث اختفت الشقة أو أوشكت على الاختفاء بين تعليم البنات والبنين ببعض الولايات الشمالية ، في حين ظلت الشقة على اتساعها بالنسبة لتعليم البنات بجنوب البلاد الأمر الذي يحتاج إلى تكثيف للجهد حتى تتمكن الفتيات بالولايات الجنوبية من اللحاق بالبنين في مراحل التعليم العام المختلفة ، ومن ثم يتجهن للحاق بتعليم الفتيات بالولايات الشمالية .

الفصل الرابع

التعليم العالي ومدى تميز البنات فيه

إن الحديث عن التمييز والتميز فى تعليم البنات بمراحل التعليم العام ، لا تقابله ذات الأوضاع بالنسبة لتعليم البنات فى مرحلة التعليم العالي . إذ يختلف التعليمان فى نقطة جوهرية ، تتمثل فى عدم ارتباط التعليم العالي وتوفر فرصه فى كمها وكيفها بمسالة النوع . فالتعليم العالي يفتح أبوابه للجنسين دون تمييز بينهما إلا بمقدار تفوق كل منهما على الآخر فيما يتم تحديده من مطلوبات للمنافسة على فرصه المحددة . كما أن مناهج التعليم العالي التي يتم تقديمها لطلابه ليس بها اى خصوصية لاى من الجنسين . فهي تعمل على اعد ادهما لذات المستقبل الذي يفترض أن يعملا سويا على تنميته وتطويره . وهنا أيضا لا يميز أحداهما على الآخر إلا بمقدار ما تؤهله قدراته العقلية واجتهاداته الذاتية على التفوق ، ودون تدخل اى عوامل خارجية لتفضيل أي منهما على الآخر. ورغم ذلك تعمل بعض من مؤسسات التعليم العالي على حجب بعض التخصصات العلمية عن البنات باعتبار أنها لا تتفق مع قدرات البنت وطبيعتها . ولا يحدث ذلك التمييز وفق قانون محدد تلتزم به كل مؤسسات التعليم العالي ، ولكنه ممارسة تعمل بها بعض من تلك المؤسسات ولا تخضع لها أخرى . وسيتم التعرض لذلك التمييز على قلته ، وحتى يتم التخلص منه مستقبلا .

بداية تعليم البنات العالي

ذكرنا بان كلية غوردون التذكارية بدأت كمدرسة متوسطة فى عام 1902م، وتطورت حتى مرحلة المدارس العليا فى عام 1936م ،ثم كلية جامعية منتسبة لجامعة لندن فى عام 1951م حتى أصبحت جامعة مستقلة باسم جامعة الخرطوم فى عام 1956م . فقد أنشأت كلية غوردون التذكارية كمؤسسة تعليمية خالصة للبنين دون البنات . وقد

ساعدت عادات وتقاليد المجتمع فى ذلك الوقت على عدم الاهتمام بالبحث عن حق البنات فى ذلك التعليم . ومثلما تأخرت بداية تعليم البنات فى المرحلة الأولية والمتوسطة عن تعليم البنين ، فقد تأخر تعليم البنات الثانوي فى بدايته أيضا ، حيث افتتحت أولى مدارس البنات الثانوية بعد أن وصل تعليم البنين مرحلة الدراسات العليا فى عام 1945م . لقد أدت البداية المتأخرة لتعليم البنات بالمرحلة الثانوية إلى التأخر فى تأهيلهن للمنافسة على فرص التعليم العالي . فقد جلس البنون لامتحان شهادة كيمبردج ، وهى شهادة معترف بها دوليا يتم إعدادها وتصحيحها بجامعة كيمبردج ، منذ عام 1938م . وقد ظلت تلك الشهادة المعيار الوحيد لقياس مدى تأهيل الجالسين لها من الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي ،قبل أن تتطور تدريجيا وتصبح شهادة سودانية يتم إعدادها وتصحيحها بالسودان فى عام 1970م عندما أصبحت تسمى الشهادة المدرسية السودانية .

بداية التحاق الفتيات بالتعليم العالي

إن مدرسة الاتحاد العليا للبنات التي افتتحت فى عام 1928م ، وقد اشرنا إلى أن بعضا من الاسر السودانية قد أرسلت بعضا من فتياتها للتعليم الثانوي بتلك المدرسة ، قد كان لها الفضل فى فتح باب التعليم العالي للبنات حيث التحقت إحدى خريجاتها بكلية غوردون التذكارية فى عام 1945م ، وهى فتاة قبطية سودانية أصبحت رائدة لتعليم الفتاة العالي. الجدير بالذكر أن مدرسة امدرمان الثانوية الحكومية للبنات قد افتتحت فى عام 1945م ، اى فى ذات العام الذي التحقت فيه إحدى خريجات مدرسة الإتحاد العليا للبنات بالتعليم العالي . وفى عام 1946م التحقت ثلاث فتيات أخريات من مدرسة الاتحاد العليا للبنات بالتعليم العالي أيضا ، التحقت اثنتان منهما بمدرسة الطب التي سبق افتتاحها جميع المدارس العليا بكلية غوردون التذكارية ، حيث افتتحت فى عام 1924م .وظلت مدرسة الطب خارج اطار المدارس العليا بكلية غوردون التذكارية

حتى تم ضمها لها فى عام 1951م عندما أصبحت تشكل مع غيرها من المدارس العليا الأخرى ، كلية الخرطوم الجامعية .

لقد وجدت فكرة التحاق الفتيات بالتعليم العالي ، وهو تعليم مختلط بالطبع، وجدت معارضة شديدة من المجتمع خاصة القطاعات المحافظة منه . وقد تبنى بعض من رجال الدين الدعوة لعدم السماح للفتيات بالالتحاق بكلية غوردون التذكارية . غير أن هنالك قطاعات أخرى من المجتمع تقبلت تلك الفكرة وعملت على تشجيعها ، ومن بين تلك القطاعات طلاب التعليم العالي أنفسهم الذين وقفوا مع حق الفتاة فى ذلك التعليم وعملوا على تبصير المجتمع بأهميته ذلك . ولعبت الفتيات الأوائل اللائي اتيحت لهن فرصة الالتحاق بالتعليم العالي ، دورا عظيما فى إقناع المجتمع بإمكانية تعليم الفتاة مع الفتى مع المحافظة الكاملة على كل العادات والتقاليد السودانية المطلوبة فى ذلك الوقت . حيث ضربت تلك المجموعات أفضل الأمثال فى سلوكهن الذي اجبر المجتمع على احترام حقهن فى التعليم العالي ، ومن ثم بدا الإقبال علي ذلك التعليم تتصاعد وتيرته .

امدرمان الثانوية للبنات والالتحاق بالتعليم العالي

فى عام 1948م ، وبعد أن أكملت الدفعة الأولى من طالبات امدرمان الثانوية بنات مرحلة تعليمهن ، تقرر أن يسمح لهن بالالتحاق بالتعليم العالي . وبما أن المقررات التي تم تدريسها للطالبات بالمدرسة الثانوية فى ذلك الوقت لم تكن لتؤهلهن للجلوس لامتحان شهادة كيمبردج التي يتم بموجبها تحديد مدى قدرتهن على المنافسة لفرص التعليم العالي المحدودة . لذلك تقرر أن تستمر الطالبات فى الدراسة لعام خامس يتم خلاله إعدادهن بالمستوى الذي يمكنهن من الجلوس لامتحان شهادة كيمبردج . وبعد انقضاء فترة العام الاضافى ، تمكنت ثلاث فتيات من تلك الدفعة من النجاح بالمستوى الذي يؤهلهن للالتحاق بكلية غوردون التذكارية ، وقد مثلت نسبة نجاحهن 30% تقريبا من

جملة الممتحنات من مدرسة امدرمان الثانوية بنات ، وهى نسبة جيدة إذا أخذنا فى الاعتبار أنها أول تجربة لطالبات امدرمان الثانوية فى الجلوس لذلك الامتحان .

وفى عام 1951م جلست الدفعة الثانية من طالبات امدرمان الثانوية بنات وكان عددهن عشر طالبات ، نجحت منهن ست طالبات شكلن نسبة 60% نجاح كأعلى نسبة بين جميع الممتحنين من مختلف المدارس بالسودان فى ذلك العام ، أنظر الجدول رقم (13) . ونلاحظ أنه لم تجلس دفعة ثانية لامتحان الشهادة تلك فى العام التالي للدفعة الأولى مباشرة ، بل جلست لذلك الامتحان دفعة ثانية ولكن بعد انقضاء عام بينها والدفعة الأولى . فقد ذكرنا من قبل بان الدفعة الثانية لام درمان الثانوية بنات لم يتم قبولها نسبة لعدم الاستعداد لذلك ، حيث توجهت تلك الدفعة بكاملها من امدرمان الوسطي بنات إلى كلية تدريب المعلمات بامدرمان ، ومن ثم فتحت الطريق لترفيع الالتحاق بالكلية من مستوى التعليم الأولى إلى التعليم المتوسط . لذلك لم تجلس اى طالبة من امدرمان الثانوية لامتحان شهادة كيمبردج فى عام 1950م وهى المجموعة التي تخطاها القبول للتعليم الثانوي فى العام 1946م.

وإذا تم الرجوع إلى الجدول رقم (13) مرة أخرى ، لاتضحت قلة أعداد الطالبات اللاتي جلسن للامتحان فى ذلك العام ، ومن كل من مدرستي امدرمان الثانوية للبنات ومدرسة الاتحاد العليا للبنات . ويرجع ذلك الضعف فى أعداد البنات قياسا بالبنين، إلى قلة أعداد مدارس البنات الثانوية من جانب ، ثم إلى ضعف الإقبال على التعليم الثانوي للبنات من جانب آخر. فقد ظل القبول لمدرسة امدرمان الثانوية بنات يتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين طالبة كحد أقصى للقبول ولفترة طويلة . إضافة إلى ذلك ، فان تسرب بعض الطالبات خلال الأعوام الدراسية وقبل الوصول إلى نهاية المرحلة ، كان أمرا طبيعا فى ذلك الوقت ، خاصة ترك الدراسة لأجل الزواج . وبالرغم من كل ذلك فقد أظهرت البنات تفوقا فى ذلك الامتحان الذي اعتبر بداية تميزهن فى منافسات الالتحاق بالتعليم العالي .

تمييز وتميز البنات بالتعليم العالي

ذكرنا بان التعليم العالي لا يميز بين الجنسين فى توفير فرصه فى كمها وكيفها . كما اشرنا إلى أن هنالك بعضا من مؤسسات التعليم العالي التي عملت على حرمان البنات من بعض التخصصات باعتبارها لا تتسق مع طبيعة البنت ودرجة تحملها . ورغم قلة تلك الممارسات وحصرها بجامعات محددة ، إلا أن هنالك ضرورة لرصدها حتى تكتمل الصورة لتعليم البنات العالي سلبا أو إيجابا .

لقد انحصرت التخصصات التي يتم التمييز ضد البنات فيها ، فى العلوم الهندسية بالذات ، وتنحصر فى الجامعات التالية :

التمييز ضد تعليم البنات بمؤسسات التعليم العالي

جامعة الخرطوم

هنالك بعض الأقسام بجامعة الخرطوم لا تجد البنات حقهن فى الالتحاق بها أسوة بزملائهن من البنين مثلا:

قسم المساحة : ظل هذا القسم خالصا للبنين منذ نشأته وحتى الآن . ويرى المسئولون أن العمل بهذا التخصص فيه كثير من الجهد ويتم تحت كثير من الظروف التي لا تتفق مع طبيعة المرأة . وفى ذات الوقت توجد بعض الطالبات بقسم الجيولوجيا التي تحتاج طبيعة العمل بها إلى كثير من ذات الظروف التي حرمت بموجبها الطالبة من الالتحاق بقسم المساحة .

قسم هندسة التعدين : لا تقبل طالبات بهذا القسم باعتبار أن التعدين يتطلب العمل فى قمم الجبال وفى باطن الأرض ، وبمناطق فيها كثير من الشدة التي يرى المسؤولون بأنها فوق تحمل البنات . وهنا أيضا توجد الكثير من الفرص لعمل البنات دون الدخول فى باطن الأرض أو الصعود إلى قمم الجبال .

قسم هندسة البترول : ويعتبر هذا القسم من الأقسام الحديثة بجامعة الخرطوم ، غير انه لا يفتح أبوابه للبنات بحجة أن مناطق التنقيب عن النفط ، من المناطق غير المستقرة وهى تقع فى مناطق العمليات . ورغم وجود النفط فى كثير من المناطق الآمنة الأخرى ، إضافة إلى مستقبل العمل فيه فى ظل السلام إلا أن الطالبات لا يجدن فرصهن فى ذلك المجال الهام والحيوي . كما أن فرص العمل فى النفط لا تقتصر على التنقيب فقط ، حيث هنالك العديد من المجالات الأخرى المتصلة به يمكن أن تتوفر للبنات رغم ذلك لا تقبل البنات فى ذلك التخصص الهام جدا.

جامعة النيلين

كلية علوم الأرض : يتلقى الطلاب فى هذه الكلية مجموعة من العلوم منها جيوفيزياء ،والبترول ، والثروة المعدنية . وقد بدأت الكلية فى تقديم علومها للجنسين دون اى تمييز بينهم حتى تخرجت بعض من الطالبات من ذات الكلية وبنتائج متميزة . هذه الكلية أيضا تقرر أن يتوقف قبول الطالبات لاى من أقسامها ولذات الأسباب التي حرمت بموجبها طالبات جامعة الخرطوم من مثل تلك التخصصات .

هذه باختصار التخصصات التي يحدث تمييز ضد البنات فيها ، فيما عدا ذلك فان الفرص بالتعليم العالي متاحة للجنسين دون اى تمييز بينهما .

تميز البنات فى التعليم العالي

سيكون النظر فى تميز البنات فى التعليم العالي عبر جانبين ، التميز الكمي وهو الذي يوضح تفوق أعداد البنات بمؤسسات التعليم العالي على أعداد البنين ، كما يتم النظر فى تميز البنات من ناحية الكيف حيث نعتمد فى ذلك على مدى التحاق البنات ببعض التخصصات التي ظل النظر إليها باعتبارها خاصة بالذكور أكثر من الإناث ، كالهندسة والعمارة والطب والعلوم التطبيقية الأخرى أو العلوم عموما والرياضيات.

تميز البنات الكمي

لقد استمرت سنوات الدراسة بمدرسة امدرمان الثانوية بنات ممتدة إلى خمس سنوات حتى عام 1957م عندما جلست في ذلك العام أول مجموعة من الطالبات ممن أكملن تعليمهن في سنوات أربع ، مع آخر مجموعة ممن أكملنه في خمس سنوات ، ومن بعد ذلك العام أصبحت سنوات الدراسة بامدرمان الثانوية مثلها مثل السنوات بمدارس الأولاد عددا. حدث ذلك بعد أن تم تعديل مناهج مدرسة البنات بالصورة التي تمكنهن من الجلوس لامتحانات شهادة كيمبردج ومن ثم المنافسة للالتحاق بفرص التعليم العالي القليلة في ذلك الوقت . ففي عام 1956م عام استقلال البلاد ، كانت كلية غوردون التذكارية قد وصلت مرحلة الجامعة بعد أن استقلت كلية الخرطوم الجامعية من جامعة لندن لتصبح جامعة الخرطوم وللنظر في موقف التحاق البنات بالتعليم العالي في عام الاستقلال ذاك، لابد من الإشارة هنا إلى بعض المؤسسات الأخرى التي أنشأت في أو قبل تلك الفترة .

المعهد الفني بالخرطوم

افتتح المعهد الفني بالخرطوم في عام 1950م كمدرسة ملحقة بوزارة الأشغال ، تعمل على إعداد الأطر الوسيطة من المساحين وغيرهم . وبالطبع لا يمكن أن تجد البنات فرصة في مثل ذلك التأهيل ، إذ لا زالت فرص العمل للمراة قاصرة على بعض المهن التي ليس من بينها الأعمال المكملة لأعمال بعض المهنيين من الرجال. حيث ظلت الدراسة بالمعهد قاصرة على البنين دون البنات حتى عام 1958م عندما افتتح أول قسم لإعداد أمينات المكاتب (السكرتيرات)، وكانت تلك بداية التحاق البنات بالمعهد الفني حتى فتحت أبوابه للجنسين وفي كل التخصصات في عام 1964م .

المعهد العالي للبصريات

انشأ هذا المعهد فى عام 1954م تحت إشراف وزارة الصحة السودانية ، وهو يهدف إلى تأهيل وتدريب طلابه فى مجال علوم البصريات المختلفة . وتستمر الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات يمنح الخريج فى نهايتها دبلوم البصريات . وتجدر الإشارة إلى أن إقبال البنات على ذلك المعهد قد فاق إقبال البنين .

جامعة القاهرة فرع الخرطوم

افتتحت جامعة القاهرة فرع الخرطوم فى أكتوبر عام 1955م بثلاث كليات مثلتهم ، كلية الآداب والحقوق والتجارة . وقد بدأت جامعة القاهرة الدراسة بها للجنسين معا ، إضافة إلى جعل ساعات تلك الدراسة فى الأمسيات ، الأمر الذي ساعد الكثير من العاملين بمرافق الدولة المختلفة أو خلافها من التوفيق بين تأدية أعمالهم الصباحية والاستمرار فى دراستهم مساء ، خاصة النساء اللائي استفدن كثيرا من تلك التسهيلات

كلية التمريض العالي

أنشأت تلك الكلية فى عام 1956م بتعاون بين وزارة الصحة السودانية وهيئة الصحة العالمية من اجل تدريب الفتيات السودانيات على أصول فن وعلم التمريض بفروعه المختلفة . وهى كلية خالصة للبنات تستمر الدراسة بها لثلاث سنوات تمنح الخريجة فى نهايتها دبلوم التمريض العالي .

الجدول التالي يوضح أعداد الطالبات بمؤسسات التعليم العالي الميسرة فى عام 1956م عام الاستقلال.

جدول رقم (37) يوضح توزيع الطلاب بمؤسسات التعليم العالي حسب النوع والمؤسسة ونسبة الطالبات للعام 1956م

اسم المؤسسة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة%
جامعة الخرطوم	700	22	722	3
جامعة القاهرة فرع الخرطوم	241	27	268	10
المعاهد العليا	305	38	343	11

المصدر التقرير النهائي ، التنظيم الجديد للتعليم العالي بالسودان. المجلس القومي للتعليم العالي. أكتوبر 1977م .

الجدول أعلاه يوضح نسب التحاق الطالبات بمؤسسات التعليم العالي المختلفة . وهى نسب قليلة جدا . فجامعة الخرطوم التي التحقت بها أول فتاة سودانية فى عام 1945م ، عندما كانت تعرف باسم كلية غوردون التذكارية ، وبعد أكثر من عقد من الزمان أصبح عدد طالباتها 22 طالبة يشكلن نسبة 3% من مجموع طلابها . فى حين أن جامعة القاهرة فرع الخرطوم التي مضى على افتتاحها عام واحد قد مثلت الطالبات بها نسبة 10% ، اى أكثر من ثلاثة أضعاف طالبات جامعة الخرطوم . ويمكن أن يرجع تزايد أعداد الطالبات بجامعة القاهرة إلى مرونة شروط الالتحاق بالجامعة . أما المعاهد العليا التي بلغت نسبة الطالبات بها 11% فقد يمثلها بعض الكليات المتخصصة مثل كلية التمريض العالي ومعهد البصريات ، خاصة وكلية التمريض وهي كلية خالصة للبنات .

نخلص من كل ذلك إلى أن وجود البنات بمؤسسات التعليم العالي عند عام الاستقلال كان قليلا يبرره قلة أعداد مدارس البنات الثانوية التي تمكن لهن من الالتحاق بتلك المؤسسات . وسنجعل من عام 1956م القاعدة التي يتم الرجوع إليها للنظر فى مدى وسرعة انطلاقة التعليم العالي للبنات .

تطور مؤسسات التعليم العالي

منذ الاستقلال وعلى امتداد الفترة حتى عام 2000م ، قد حدث تطور كبير فى التعليم العالي من حيث زيادة مؤسساته وتعدد تخصصاته وبالتالي تزايد أعداد الملتحقين به من الجنسين . وفى هذا الجانب سنكتفي بالإشارة إلى حقبتين تاريخيتين أحدثتا طفرة كبيرة فى التعليم العالي بالصورة التي سبقت الإشارة إليها فى بداية هذه الفقرة . فخلال الفترة منذ الاستقلال وحتى عام 1970م عندما أعلنت أول ثورة تعليمية بالبلاد، قد تم افتتاح بعض من مؤسسات التعليم العالي مثل معهد المعلمين العالي ، الذي تم افتتاحه بواسطة وزارة التربية والتعليم وبعون من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم فى عام 1961م ، بهدف تأهيل وتدريب معلمي المرحلة الثانوية من الجنسين . وقد أصبح المعهد فى عام 1974م كلية التربية التابعة لجامعة الخرطوم .

وفى عام 1966م أنشأت كلية البنات التابعة للجامعة الإسلامية وبشعب أربع تمثلها شعبة الدراسات الإسلامية ، وشعبة اللغة العربية ، وشعبة الخدمة الاجتماعية ، ثم شعبة الاقتصاد المنزلي . أنشأت هذه الكلية نسبة لعدم تمكن البنات من الالتحاق بالجامعة الإسلامية التي اكتمل تطورها من المعهد العلمي إلى جامعة فى عام 1965م . حيث ظلت تلك الجامعة خالصة للبنين منذ نشأتها وحتى الآن . وفى عام 1969م انشأ معهد الموسيقى والمسرح بواسطة وزارة الثقافة والإعلام . حيث عمل المعهد على تأهيل وتدريب ذوى المواهب الفنية من السودانيين فى مجالات الموسيقى والمسرح . وهو يفتح أبوابه للجنسين ، وقد تخرجت فيه العديد من النساء فى فن الغناء والمسرح .

وفى عام 1969 م أيضا تم افتتاح المعهد العالي للتربية الرياضية تحت أشراف وزارة التربية والتعليم بغرض تأهيل وإعداد معلمي التربية الرياضية من الجنسين للقيام بتدريسها بالمدارس الثانوية .

فى عام 1970م أعلنت ثورة تعليمية تم فى إطارها الإعداد للخروج بالتعليم الجامعي والعالي من الخرطوم إلى الأقاليم الأخرى . فقد أنشأت خلال الفترة منذ 1970م حتى

1984م كل من جامعة جوبا وجامعة الجزيرة وجامعة القران الكريم . لحقت بها فيما بعد جامعة كرد فان والشرق والفاتح من سبتمبر .

وفى عام 1990م أعلنت ثورة تعليمية ثانية تم فى إطارها قيام جامعات بكل ولايات السودان المختلفة ، حيث أصبح هنالك 26 جامعة إضافة إلى العديد من الجامعات الأهلية . وقد كان للبنات وجود بكل من تلك الجامعات سيتم النظر إليه فى الحقبة الأخيرة ما بين عامي 1999 م و 2000م . كما سيتم النظر فى تطور أعداد البنات فى جامعة الخرطوم بالذات باعتبارها المعيار الامثل لقياس تميز التعليم العالي للبنات . ولابد من الإشارة هنا إلى أن هنالك مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي خاصتين بالبنات فقط مما يزيد من فرص التحاقهن به، يمثلهما جامعة الأحفاد للبنات التي بلغ عدد طالباتها فى العام 2000/99م ، 4587 طالبة . و كلية السودان الجامعية للبنات ، التي بلغ عدد طالباتها فى ذات العام ، 1199 طالبة . وتشكل هذه الفرص الخالصة للبنات بهاتين المؤسستين مزيدا من فرص تميزهن على البنين .

التحاق البنات بمؤسسات التعليم العالي الحكومي والاهلى

لقد جاء بإحصاءات العام 2000/99م والتي توفرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أن مجموع الطالبات بمؤسسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والأهلي قد بلغت 99392 طالبة ، يقابلها من الجانب الآخر 82109 طالبا ، حيث شكلت نسبة البنات من مجموع الطلاب 55% ، اى أن أعداد البنات بمؤسسات التعليم العالي تزيد عن أعداد البنين بنسبة 5% . وترتفع تلك النسبة لتصل إلى 78% بجامعة وادي النيل ، 72% بجامعة شندى وجامعة غرب كردفان . ونلاحظ إن أعداد البنات بالجامعات بالولايات الجنوبية أيضا تفوق أعداد البنين ، ففي جامعة اعالى النيل بلغت نسبة البنات لمجموع الطلاب 63% ، وبجامعة بحر الغزال بلغت نسبتهن 65% ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ظروف الحرب الأهلية التي دفعت بالكثير من الطلاب بالجنوب إلى الهجرة

خارج السودان لأجل إكمال تعليمهم . وملاحظة أخرى بان أعداد البنات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تقل دائما عن أعداد البنين ، فقد شكلت فى هذا العام نسبة 44% . بصفة عامة فان أعداد البنات بمؤسسات التعليم العالي أخذت فى التصاعد منذ منتصف الثمانينات وتسارعت خطواتها ببداية التسعينات حتى تخطت أعداد البنين فى نهاية القرن السابق وبصورة مستمرة حتى أصبح تفوق أعداد البنات على البنين بغالبية مؤسسات التعليم العالي ظاهرة .

أما إذا تتبعنا تطور أعداد البنات بجامعة الخرطوم منذ نشأتها وحتى عام 2000م ، فان ذلك يوضح بجلاء مقدار التطور الذي أحرزته البنت فى تمكنها من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي حتى تفوقت على الولد . وجامعة الخرطوم باعتبارها الرغبة الأولى لكل الطلاب فى السعي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، فان تفوق البنات فى فرص الالتحاق بها على البنين يعطى تميز البنات فى التعليم العالي قدرا اكبر. الجدول التالي يعطى فكرة عن تطور التحاق البنات بجامعة الخرطوم .

جدول رقم (38) يوضح توزيع الطلاب حسب النوع والعام بجامعة الخرطوم ونسبة الإناث للجميع .

العام	ذكور	إناث	المجموع	النسبة%
1957/56	780	22	802	3
1961/60	1320	55	1375	4
1966/65	2390	206	2596	8
1970/69	3620	407	4027	10
1980/79	6149	1554	7703	20
1985/84	5687	2529	8207	31
1991/90	5785	3691	9476	39
1995/94	8750	8272	16022	52
1998/97	8819	7740	16559	48
2000/99	8082	9665	17747	54

المصدر : الإحصاء التربوي للسنوات المحددة

الجدول أعلاه يعطى فكرة عن تصاعد خطوات تعليم البنات العالي بتزايد أعدادهن بمؤسساته عاما بعد عام . وان انخفضت نسبتهن فى عام 1998/97م عن العام السابق لها بمقدار 2% ، إلا أن نسبتهن فى العام الذي يليه اى عام 2000/99م ، قد بلغت 54% اى بزيادة 6% عن ذلك العام . ونلاحظ أن نسبة البنات كانت 3% فقط عند العام 1956م ارتفعت إلى 4% ثم 8% وظلت فى تصاعد بطيء حتى عام 1970/69م ومنها أخذت نسبة التحاقهن فى التزايد المتتالي حتى بلغت أقصاها فى العام الأخير.
وبمقارنة هذا الجدول مع النتائج السابقة لنسب التحاق البنات بمختلف مؤسسات التعليم العالي بشقيها الحكومي والاهلى ، حيث تميز البنات على البنين فى الغالبية العظمى من مؤسساته ، يمكن أن نخلص من كل ذلك إلى أن تميز تعليم البنات بالتعليم العالي من حيث الكم قد أصبح واقعا وحقيقة .
بقى أن ننظر فى تميز البنات بالتعليم العالي من حيث الكيف الذي يحدده التخصصات التي يلتحقن بها ومدى تقدمهن فى ذلك . وقد ظل متعارفا أن الالتحاق بالكليات التطبيقية وبالتخصصات العلمية تعتبر ميزة تحسب لصالح الطالب . لذا سننظر فى مدى اتجاه الطالبة إلى تلك التخصصات ومدى تقدمها فى اتجاهها .

موقف الطالبات فى التخصصات المختلفة

اشرنا من قبل إلى أن مناهج التعليم بالمراحل الأولية تلعب دورا كبيرا فى تشكيل اتجاهات مستقبل التلميذ والتلميذة التعليمي . فقد أبانت الدراسة أن المناهج للمرحلة الأولية قد ركزت على ربط مستقبل البنت بالبيت وخدماته والأسرة ورعايتها ، بينما ركزت على ربط مستقبل الولد بتنمية مجتمعه ومن ثم فتحت له آفاق العلوم المختلفة كما سبق ذكره . وقد تغيرت تلك المناهج فيما بعد ، غير أن التلميذات اللائي تأثرن بها انعكس ذلك الأثر كثيرا على خياراتهن فى التعليم العالي من حيث التخصصات ، حيث ظل ضعف البنات فى المواد العلمية قياسا بالمواد الأخرى واضحا فى الكثير من نتائج

امتحانات المنافسة فى الشهادة السودانية حيث تلاحظ تفوق البنين فى الرياضيات الإضافية والفيزياء خاصة . وحتى عند الالتحاق بالتعليم العالي فان اتجاه البنت نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية الأكثر . وقد أخذت اتجاهات البنات نحو التخصصات التي يلتحقن بها فى التغير أخيرا ، حيث أصبح وجود الطالبة فى كل التخصصات المتاحة بالتعليم العالي أمرا طبيعيا ، بينما اخذ وجودها فى بعض من التخصصات التي كانت لصالح الطالب قديما، يفوق وجودهم .

سيتم النظر فى التخصصات التي تتفوق الطالبات فيها على الطلاب ، كما يتم النظر أيضا فى تلك التخصصات التي يتفوق الطلاب فيها على الطالبات وستفرد مساحة خاصة للنظر فى جانبي تفوق الطالبة والطالب فى التخصصات المختلفة بجامعة الخرطوم بالذات ، لذات الاعتبارات التي سبق ذكرها من قبل . وسيتم النظر فى تميز البنات أو البنين فى هذا الجانب عبر تفوق أعداد اى منهما على الآخر فى اى من التخصصات ، خاصة تفوق أعداد الطالبات فى التخصصات التي كانت حكرا علي الطلاب إلى حد كبير . هذا وسنكتفي بعرض عامين لالتحاق البنات بالتخصصات المختلفة بكل الجامعات الحكومية بالسودان ، وعامين آخرين لتوضيح التحاق البنات بالتخصصات المختلفة بجامعة الخرطوم . وقصدنا أن يقتصر النظر فى الأعوام خلال عقد التسعينات نسبة لان صورة تميز البنات فى التعليم العالي قد اكتملت فى كمها وكيفها خلال ذلك العقد. الجدول التالي يوضح توزيع الطلاب والطالبات حسب التخصصات ونسبة الطالبات فى كل تخصص .

جدول رقم (39) يوضح توزيع الطلاب حسب النوع والتخصص بكل مؤسسات التعليم العالي الحكومية ونسبة الطالبات بكل تخصص للعام 1996/95م

التخصص	إناث	ذكور	المجموع	النسبة%
تربية	13379	11338	24717	54
علوم إنسانية	4943	4854	9797	51
علوم اجتماعية	2231	88	2319	96
برنامج المهن والحرف	407	315	722	56
شريعة وقانون	2589	4318	6907	37
تجارة وإدارة أعمال	4447	7218	11665	38
رياضيات وحاسوب	1159	1895	3054	38
علوم طبية وصحية	4611	5500	10111	46
علوم هندسية	1389	7622	9011	15
هندسة وعمارة	374	619	993	38

المرجع: إحصاءات التعليم العالي للعام 1996/95م

الجدول السابق يوضح إقبال البنات على التخصصات الإنسانية والاجتماعية كما ذكر من قبل . وقد مثل وجودهن بالعلوم الاجتماعية نسبة 96% وهى نسبة عالية جدا تدل على إقبال كبير لذلك التخصص . بينما نلاحظ أن نسبة البنات فى العلوم الهندسية قد جاءت قليلة جدا ، مما يؤكد تأثير المناهج العلمية فى مراحل التعليم الأولى من جانب ، إضافة إلى تضييق فرص الالتحاق ببعض التخصصات فى المجال الهندسي من جانب آخر . وينطبق الأمر على الهندسة والعمارة ، والرياضيات والحاسوب التي ينظر إليها باعتبارها من تخصصات الذكور أكثر من الإناث ،كما التجارة وإدارة الأعمال أيضا . فى ذات الوقت نلاحظ أن الطالبات قد اتجهن نحو العلوم الطبية والصحية بصورة تبشر بقرب تساوى أعدادهن مع أعداد الطلاب بتلك التخصصات حيث شكلت نسبتهن 46% ،اى أن الفارق بين الجنسين 4% فقط الأمر الذي يساعد على إمكانية تفوق البنات سريعا . وهنالك مزيد من التخصصات التي تفوق البنات فيها يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (40) يوضح توزيع الطلاب حسب النوع والتخصص بكل مؤسسات التعليم العالي الحكومية ونسبة الطالبات بكل تخصص في العام 1998/97م

التخصص	إناث	ذكور	المجموع	النسبة%
التربية	11986	8013	19999	60
دراسات إنسانية	13036	10520	23556	55
صحافة وإعلام	2973	2425	5398	55
بيطرة	696	617	1313	53
صحة	7516	6636	14152	53
خدمات اجتماعية	2881	299	3180	90
علوم فيزيائية	0	317	317	0
رياضيات وإحصاء	97	121	218	44
هندسة معمارية	244	542	786	31
قانون	1222	5368	6590	19
معلوماتية	6625	9210	15835	42

المصدر : إحصاءات التعليم العالي للعام 1998/97

الجدول أعلاه يوضح أن الطالبات قد أضفن بعض التخصصات في تفوقهن على الطلاب عما كان عليه الحال في الجدول السابق . فقد تميز البنات على البنين في البيطرة وفي الصحة والصحافة والإعلام، بينما حافظن على تميزهن في التربية والعلوم الاجتماعية التي لا زالت نسبة التحاقهن بها تمثلها 90%. وفي ذات الوقت نلاحظ أن نسبة التحاق البنات بالرياضيات قد ارتفعت من 38% عام 1996/95م إلى 44% في عام 1998/97م مما يبشر أيضا بإمكانية تفوقهن على البنين فيها مستقبلا . إلا أن نسبة البنات في تخصص العلوم الفيزيائية التي جاءت صفرا تتسق مع نتائج امتحانات الشهادة السودانية التي اشرنا إليها من قبل حيث تتخلف البنات عن البنين في هذا التخصص دائما . كما وان نسبة الطالبات في تخصص الهندسة والعمارة لا زال قليلا وكذا القانون الذي انخفضت نسبة التحاقهن به خلال هذه الفترة من 37% إلى 19% فقط ، وقد يرجع ذلك إلى أن تخصص القانون قد ارتبط بالشريعة في عام 1996/95 بينما أصبح القانون وحده هذا العام .

أما موقف الطالبات بجامعة الخرطوم من حيث نسب التحاقهن بالتخصصات المختلفة خاصة الكليات التطبيقية ، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (41) يوضح توزيع الطلاب حسب النوع والتخصص ونسبة الطالبات للجميع بجامعة الخرطوم للعام 1997/96م

التخصص	إناث	ذكور	المجموع	النسبة%
آداب	939	738	1677	56
طب أسنان	242	138	380	64
صيدلة	277	273	550	50
علوم بيطرية	407	357	764	53
زراعة	683	393	1076	63
غابات	75	43	118	64
العلوم	1064	710	1774	60
التربية	1252	584	1836	68
صحة عامة وبيئة	236	158	394	60
اقتصاد وتجارة	571	738	1309	44
قانون	294	370	664	44
علوم إدارية	216	342	558	39
طب	763	922	1685	40
إنتاج حيواني	96	114	210	46
هندسة وعمارة	545	1818	2363	23
علوم رياضية	267	286	553	48
علوم مختبرات	92	133	225	41

المصدر : إحصاءات التعليم العالي للعام 1997/96م

الجدول أعلاه يوضح مدى تميز الطالبات فى العديد من التخصصات التي سبق أن تميز الطلاب فيها على الطالبات مثل طب الأسنان الذي شكلت الطالبات نسبة 64% من مجموع طلابه ، ثم الزراعة والغابات التي بدأت مقتصرة قبولها على الذكور فى البداية ، حيث أصبح الطالبات يشكلن النسبة الأكبر فيها ، كما تفوقت البنات فى كل من العلوم والعلوم البيطرية ، وتساوت نسبتهن مع الطلبة فى الصيدلة ، واستمر تفوق الطالبات فى الصحة والبيئة والتربية إضافة إلى تفوقهن فى الالتحاق بالآداب . ونلاحظ أن نسب التحاق الطالبات بالقانون التي كانت قليلة جدا بالنسبة لكل الجامعات ، إلا إنها قد بلغت

44% بجامعة الخرطوم وكذلك العلوم الرياضية التي شكلت الطالبات نسبة 48% من طلابها . غير أن العلوم الإدارية ثم الهندسة والعمارة لا زالت أعداد الطالبات بها قليلة ، كما وان وجود الطالبات بكلية الطب كان قليلا قياسا بتفوقهن فى طب الأسنان والعلوم البيطرية. الجدول التالي يلقى الضوء على مدى تقدم الطالبات في العديد من التخصصات التي كانت من نصيب البنين سابقا.

جدول رقم (42) يوضح توزيع الطلاب حسب النوع والتخصص ونسبة الطالبات بكل تخصص بجامعة الخرطوم عام 1998/97م

التخصص	إناث	ذكور	المجموع	النسبة%
آداب	1288	913	2201	59
طب أسنان	264	117	381	69
صيدلة	300	171	471	64
علوم بيطرية	421	326	747	56
زراعة	671	510	1181	57
العلوم	654	393	1047	62
التربية	1864	582	2446	76
علوم رياضية	250	204	454	55
صحة عامة وبيئة	218	134	352	62
طب	903	911	1814	50
اقتصاد واجتماع	518	616	1134	46
قانون	237	307	544	44
علوم إدارية	190	291	481	40
إنتاج حيواني	82	121	203	40
هندسة وعمارة	523	1732	2255	23
علوم مختبرات	66	103	169	39

المصدر : إحصاءات التعليم العالي للعام 1998/97م

الجدول أعلاه أوضح أن الطالبات قد تقدمن على الطلاب فى غالبية العلوم التطبيقية . ففي طب الأسنان شكلت نسبتهن 69% من مجموع الطلاب بذلك التخصص. كما شكلت نسبتهن بالصيدلة 64% وبالعلوم 62% وكذا بالصحة العامة والبيئة . فى حين بلغت نسبة الطالبات بالتربية 76% وهى من التخصصات التي ظلت نسب الالتحاق بها تزداد من جانب الطالبات عاما بعد عام . وقد ارتفعت نسبة الطالبات بالعلوم البيطرية

بينما انخفضت بالزراعة إلا أنها لازالت تزيد عن نسبة التحاق الطلاب . والجديد فى هذا التميز تفوق الطالبات فى العلوم الرياضية وبنسبة 55% حيث ظلت العلوم الرياضية من التخصصات التي يتميز فيها الطلبة على الطالبات لوقت طويل حتى تقاربت نسب الجنسين فى عام 1997/96م عندما أصبحت نسبة الطالبات 48% اى بفارق 2% فقط من الطلاب . كما أفلحت الطالبات من اللحاق بالطلبة فى الالتحاق بتخصص الطب حيث أصبحت نسبتهن تمثلها 50% تقريبا . ومن جانب آخر نجد أن نسبة الطالبات فى العلوم الاجتماعية والتي شكلت أعلى نسب لالتحاق الطالبات على مستوى كل الجامعات بالسودان كما أوضحها الجدول رقم (40) و (41) ، قد ارتفعت قليلا عما كانت عليه فى العام السابق وكذا بالنسبة للقانون والعلوم الإدارية ولكن ظلت جميع نسبها اقل من نسب التحاق الطلاب . ونلاحظ أن نسبة التحاق الطالبات بكل من الإنتاج الحيواني وعلوم المختبرات قد انخفضت قليلا عما كانت عليه فى العام السابق . أما الهندسة والعمارة فقد حافظت الطالبات على نسبتهن القليلة التي مثلتها 23% ويعزى ذلك للأسباب التي سبق ذكرها .

الخاتمة والتوصيات

ونحن نصل إلى نهاية هذه الدراسة هنالك بعض الحقائق التي لابد من التنبيه إليها حتى تكتمل صورة الدراسة . فقد ذكرت من قبل أن من أكثر المشاكل التي تواجه الباحثين هنا ، قلة البيانات وصعوبة الحصول إليها . لذلك كان من الضروري الاعتماد على ما تيسر منها والاستفادة القصوى منه ، وان كانت بعض البيانات غير مكتملة فى بعض الأحيان إلا أنها تصلح كمؤشرات للأمر المراد بحثه . كما أن هنالك شحا فى المعلومات المتصلة بتعليم البنات عبر تاريخه إلا من قلة من المراجع ما كان ممكنا إلا الاعتماد عليها . وتفتقر البيانات الخاصة بما يتصل بالتعليم بالولايات الجنوبية بصورة كبيرة مما جعل من أمر المقارنة بينه وبين التعليم بالولايات الشمالية أمرا عسيرا ، إلا أن ما

تيسر من معلومات عن الولايات الجنوبية قد تم استغلالها بصورة أعطت فكرة عن الهدف الذي رمت إليه الدراسة .

أخيرا عرضت الدراسة كل ما يتعلق بأمر تعليم الفتاة السودانية بشقيه العام والعالي تقريبا ، وبكل مجالات التمييز التي تعرضت لها البنت خلال مسيرتها التعليمية ،إضافة إلى كل مجالات التميز التي تفوقت فيها كان ذلك بمراحل التعليم العام أو التعليم العالي أيضا . بقى أن نختتم هذه الدراسة ببعض التوصيات التي نرجو من ورائها أن تتحقق المساواة الكاملة فى فرص تعليم الجنسين كما وكيفا فى شمال وجنوب البلاد.

أولا لابد من أن تتم إزالة مختلف الفوارق بين تعليم البنات والبنين أينما وجدت بإزالة كل الأسباب التي تؤدى إليها ، كانت تلك الأسباب اقتصادية أو اجتماعية ، وان يتم العمل على إزالة الفوارق بين تعليم البنات بولايات السودان المختلفة فى شماله وجنوبه ، وان تختفي الشقة بين تعليم البنات بالريف وبالحضر والتي لن تتحقق إلا بتكثيف الجهد فى التوعية بأهمية تعليم البنات بين المجتمعات الريفية إضافة إلى الوصول إلى تحقيق شعار التعليم للجميع فى الوقت المحدد له.

ثانيا أن يتم العمل على فتح أبواب التعليم العالي بكل تخصصاته للبنات دون أن يمنعهن من ولوج اى تخصص إلا عجزهن الاكاديمى وليس غيره .

وبالوصول إلى كل تلك الغايات تصبح المساواة بين تعليم الجنسين واقعا ، وتنتهي جميع الممارسات التي تميز بينهما بسبب النوع .

الحواشي العربية

3- محمد حلمي مراد : دور الجامعات فى إعداد القوى العاملة المؤهلة ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لاتحاد الجامعات العربية ، القاهرة 14-17 أبريل 1972 . ص 70

4- كتاب الطبقات لود ضيف الله . ص .7

5- المرجع السابق . ص.7

6- المرجع السابق . ص.154

7- محمد عمر بشير . تطور التعليم بالسودان (1898 – 1956)

8- حاجة كاشف بدري . الحركة النسائية فى السودان . الخرطوم 1984م ص. 7

9- المرجع السابق . ص. 8

10- مالك بدري . تطور تعليم الفتاة فى السودان . 1966 ، فى كتاب السودان من منشورات دار النشر للجامعيين .

11-المرجع السابق .

16- محمد عمر بشير . مرجع سابق ص 49

22- محمد عمر بشير . مرجع سابق

23 - جمهورية السودان الديمقراطية . أهداف التربية والتعليم بجمهورية السودان . توصيات مؤتمر المناهج ، بخت الرضا 1972م

24 - جمهورية السودان . وزارة التربية والتعليم . المطالعة الابتدائية ، الجزء الثالث للصف الثالث الطبعة الثامنة . 1990م ص.23

25- المطالعة الابتدائية ، الجزء الأول للصف الثاني الابتدائي ، الطبعة العاشرة . 1989م ص 11.

26- وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي ، الجهاز القومي لتطوير المناهج بخت الرضا . المطالعة الابتدائية الجزء الثاني للصف الثالث ، الطبعة الخامسة عشر ، 1994م ص 33

27-المطالعة الابتدائية للصف الخامس الابتدائي ، الطبعة الحادية عشر ، 1994م ص .115

28- حاجة كاشف بدري ، مرجع سابق . ص 36

29- حكومة السودان وزارة المعارف . مقترحات التوسع فى التعليم وتحسين نظمه فى مديريات السودان الجنوبية . 1951-1956م فى Sudan Pamphlets vol 106 ,p 9

31 - محمد عمر بشير مرجع سابق ، ص 51

مراجع أخرى

- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للتخطيط التربوي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف . تقرير المسح التربوي للولايات الجنوبية 2000م

- وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتقويم والامتحانات ، إدارة التقويم التربوى نتيجة شهادة مرحلة الأساس للعام 1998م

- وزارة التربية والتعليم العام . لجنة امتحانات السودان ، النتيجة العامة لامتحان الشهادة الثانوية . مايو 1996م

- وزارة التربية والتعليم العام . لجنة امتحانات السودان . النتيجة العامة لامتحان الشهادة السودانية 1999م

- وزارة التربية والتعليم العام ، لجنة امتحانات السودان ، النتيجة العامة لامتحان الشهادة السودانية 2000م

- التقرير النهائي ، التنظيم الجديد للتعليم العالي بالسودان ، المجلس القومي للتعليم العالي أكتوبر 1975م

1- Education of the Girl Child , Her Right , Society's Gain NGO Conference , UNICEF House New York USA 1992 P.1

2- B.A Weisbrod , External effects of investment in education . In M.Blaug .Economic of education .

12- P.M . Holt . A modern history of the Sudan . p 202

13- Ina Beasley. Before the wind changed . Oxford University Press . United States , The British Academy 1992 p 42.

14- Ibid ,P 42 .

15- Ibid , P 343

17- Report of the Committee of Sudanization of the Civil Service . Khartoum , June 1984 , Sudan Pamphlets Vol 11 . Education Committee .

18- Winter Committee ,Girls Training College , Sudan Pamphlets Vol 106 p 23 .

19- Report of the Committee of Sudanization , p 6

20-Sudan Government Report of the International Education Commission, Secondary Education , Khartoum February 1955 P 38 .

21- Sudan Weekly Newsletter , Sudan Pamphlets P 4

30- Sudan Pamphlets Vol 11 P 3 .

32- Ministry of Education Publications Bureau in the Sudan

1946 - 1951 Sudan Pamphlets Vol 106 P 7 .

رقم الايداع ٢٠٠٢/٣٩٣م
الطابعون شـركة ماسـتر التجارية



السيرة الذاتية

المؤهلات العلمية :

دكتوراة تربية جامعة الخرطوم ١٩٩١م.

ماجستير إحصاء جامعة الخرطوم ١٩٧٩م.

ماجستير رياضيات جامعة الخرطوم١٩٧٥م.

بكالوريوس علوم مرتبة الشرف جامعة الخرطوم١٩٧٢م.

دبلوم تربية معهد التربية جامعة لندن١٩٦٢م.

الخبرة العلمية :

أستاذ مشارك قسم المناهج وطرق التدريس

كلية التربية جامعة الخرطوم ٩١ / ٢٠٠١ م.

م/ سكرتير شئون الأفراد جامعة الخرطوم ٨٩ / ١٩٩١م.

مسجل كلية الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم٨٥ / ١٩٨٨م.

رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي (مجلس الشعب سابقاً) ٨٢ / ١٩٨٥م.

مسجل مدرسة العلوم الرياضية - جامعة الخرطوم ٧٩ / ١٩٨٢م.

التدريس بالمرحلة المتوسطة والثانوية وزارة التربية والتعليم ٥٩ / ١٩٦٦م.

خبرات أخرى :

عضو منتخب بمجلس أمناء المعهد الدولي للبحوث والتدريب

للنهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة - جمهورية الدومينيكان ٨٢ / ١٩٨٥م.

من مؤسسات الحركة النسائية بالسودان .